مجالس التفسير في نيجريا.. إلى أين؟ | تاريخ إنتشار الإسلام في إفريقيا .. الأبعاد والوسائل

قراءات إفريقية

مجلة ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الافريقية
العدد السادس - شوال ١٤٣١هـ - سبتمبر ٢٠١٠م

جنوب السودان
بين المؤامرة و التخاذل

- مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات
- العمل الدعوي والخيري في إفريقيا واقعه ومشكلاته : حوار مع الدكتور عبدالرحمن السميط

بسم الله الرحمن الرحيم

قراءات أفريقية

ثقافية فصلية متخصصة في شؤون القارة الإفريقية

تصدر عن المنتدى الإسلامي

العدد السادس - شوال ١٤٣١هـ - سبتمبر ٢٠١٠م

رئيس مجلس الإدارة

خالد بن عبد الله الفواز

fawaz@qiraaat.com

رئيس التحرير

د. إبراهيم العامر

الهيئة الاستشارية

المشير: عبدالرحمن سوار الذهب (السودان)

د.إبراهيم أبو عباة (السعودية)

أ. إبراهيم كنتاو (مالي)

د.حقار محمد أحمد (تشاد)

أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن (مصر)

د.عبدالرحمن السميط (الكويت)

أ. د. عبدالغفور البوسعيدي (كينيا)

د.محمد أحمد لوح (السنغال)

د.محمد الثاني عمر (نيجيريا)

التحرير

editors@qiraaat.com

المراسلات

بريطانيا - لندن:

7 Bridges Place,

Parsons Green Fulham,

London SW6 4HW, UK

هاتف: 0044-207-4718261

فاكس: 0044-207-7364255

المملكة العربية السعودية - الرياض:

هاتف: 0096614944949

فاكس: 0096614942900

التسويق / التوزيع

marketing@qiraaat.com

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

المحتوى

افتتاحية — تحديات إفريقيا — التحرير — ٢

قراءات إسلامية — مجالس التفسير في نيجيريا .. إلى أين؟! — د. محمد الثاني عمر موسى — ٦

قراءات تاريخية — تاريخ إنتشار الإسلام في إفريقيا .. الأبعاد والوسائل — أ. د. حورية مجاهد — ١٤

قراءات تنموية — مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات — أ. د. محمد عاشور مهدي — ٢٧

موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي - لمحة تعريفية — أحمد مقرم النهدي — ٤١

قراءات سياسية — الأزمة المائية في حوض نهر النيل .. المسيرة والمصير — أ. د. السيد فليفل — ٤٨

جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل — وقيع الله حمودة شطة — ٥٧

حوارات وندوات — العمل الدعوي والخيري في إفريقيا واقعه ومشكلاته لقاء مع الدكتور عبدالرحمن السميط — أجرى الحوار: مساعد بن محمد العجلان — ٧٢

المشهد الافريقي — إعداد: هيئة تحرير المجلة — ٨٣

قراءات اجتماعية — الصراعات الإثنية في إفريقيا: الخصائص .. التداعيات .. سبل المواجهة — د. أيمن السيد شبانة — ٩٤

خلاصات إفريقية — تلخيص كتاب: بريطانيا في إفريقيا — إعداد محمد عبدالعزيز الهواري — ١٠٤

أسعار البيع:

إفريقيا: ١,٥ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٠ ريال سعودي أو ما يعادلها

أسعار الاشتراك السنوي:

إفريقيا: ٨ $ - أوروبا ودول الخليج: ١٥ $ - المؤسسات الحكومية: ٢٥ $

تحديـــات إفريقيا..

كان انســـياب الفتوحات الإسلامية في إفريقيا، وقوافل التجارة بين المسلمين من العرب وغيرهم، وبين الأفارقة، تعني انبعاث الإســـلام في تلـــك الربوع، وغرســـه لقيم العدالة والمســـاواة فيها، بينما عبَّر الوجود الأوروبي - إثر تراجع القوى الإســـلامية في إفريقيا منذ القرن الخامس عشر الميلادي - عن رغبته في اســـتعباد الإنســـان، ونهب الثروات، وسلب مقومات الحياة.

ولقـــد كان أحد أبرز أهـــداف حملات القراصنة والغـــزاة الأوروبيين على إفريقيا تطويـــق الإســـلام وفقـــاً لمـــا أعلنه من ادعوا اكتشـــاف طريـــق الرجـــاء الصالح مـــن البرتغاليين؛ حيث افتخـــر أحد كبار قراصنتهم - دي جاما - حينها قائلاً: «الآن لففنا الحبل حول عنق المســـلمين، ولم يبق إلا شده ليختنقوا».

لقد بدأت حمـــلات القرصنة حينذاك بوتيـــرة عالية إلى الحد الـــذي أبقى تعداد إفريقيا مســـتقراً عند مائة مليون نســـمة لمـــدة قرنين كاملين (منذ العام ١٦٥٠ حتى العام ١٨٥٠م)؛ بسبب كثرة عمليات الخطف والتهجير القســـري إلى أوروبا والأمريكتين للانخراط في أعمال الســـخرة وبناء أرض المعـــاد الأوروبية (أمريـــكا) ووضعت لهم قوانين خاصة تحرم حتـــى نظر العبد في عين الســـيد لتكريـــس الذل والانكســـار، وعندما بدأ عصـــر البخار واخترعت الآلة، أصبح العديد من هؤلاء المســـترقين عبئاً على الوطن الجديد؛ فشـــرع الأوروبيون في إعادة بعضهم وتقليـــص عمليات الخطف، وسمح شيئاً فشيئاً بمحاربة فكرة الرق لأنها لم تعد تعنيه.

الإســـلام لم يكن مسموحاً بتصديره مع الأرقاء إلى بلدهـــم الأوروبي أو الأمريكي؛ لذا فقد جرى تعميد العبيد قســـراً وهو ما أدى إلى تراجع الدين في الجيل الثاني الذي لم يتمكن الآباء - ممن أســـرَّه بعضهم في صدره - في توريثه إليهم، وانطلقت البعثات التنصيرية التي حملهـــا الغزاة إلى إفريقيا بعدما اكتشـــفوا أن تلك القارة تتوافر على ما قد لا يتوافر لـــبلاد «السادة» من ثروات، وحينما لمسوا أثر الإسلام في بناء شخصية مقاومـــة للطمـــوح الغربي فـــي إفريقيا، ولاسيما مع وجود نماذج نجحت في إيقاف حملات أوروبية عديدة كرابح فضل الله في تشـــاد (القرن التاسع عشر)، والملا محمد عبد الله حســـن في شـــرق إفريقيا (القرن

العشرين) والشيخ عثمان بن فودي في وسط إفريقيا (القرن التاسع عشر) وغيرهم، أدركوا أن الإسلام هو عدوهم الرئيس الذي يحول دون تحقيق أهدافهم الاستعمارية من استرقاق الإنسان واستغلاله ونهب ثروات بلاده في هذه القارة.

قرون مضت في تلك المرحلة المشينة للغرب امتزجت فيها القرصنة بالاستعباد، والهيمنة على الثروات بالتغيير القسري لديانات أصحابها، وربما من شر القدر أن هذه القارة ما زالت تعاني من ربقة العبودية وقسوة الاستغلال حتى كتابة هذه السطور. كل ما في الأمر أنها تأخذ أطواراً مختلفة وتراوح ما بين الترغيب والترهيب؛ حيث لم تعد سياسة الترهيب وحدها هي القادرة على تدجين إفريقيا وكبح طموحاتها في ظل عالم ماضٍ نحو تعدد الأقطاب، وبسبيل بلورة نظام عالمي جديد.

والقارة الإفريقية تتوافر على ثروات هائلة ومخازن رئيسة من النفط واليورانيوم والماس والذهب والكروم والنيكل والنحاس والحديد، وزراعات حصرية، وثروات مائية، وأسواق واعدة، وسبل الإفادة بكل هذه الثروات لا تمر عبر استقلال واستقرار دول إفريقيا؛ فأغرقت عمداً في سلسلة لا نهائية من الصراعات والحروب؛ فكانت إفريقيا عنواناً للانقلابات العسكرية، ومفردة بديلة عن الديكتاتورية، ومستنقعاً يطفح بألوان الفساد، وقد يكون الأنسب أوروبياً الإبقاء على قدر من ذلك في المرحلة القادمة، فمن المفارقات أن تلك القارة الغنية تحتفظ بأعلى مستويات الفساد في العالم، ودرجات متدنية لدخل الفرد، ومعدلات تنمية منخفضة، واقتصاد متباطئ، ولم تزل تعاني من ثلاثية الجهل والفقر والمرض، برغم كثرة الاكتشافات الجديدة للنفط اليورانيوم والذهب والماس.

لكن الأهم من ذلك كله أنها تتوافر على أعلى مستويات لنجاح الدعوة الإسلامية في العالم؛ فالدراسات الغربية تثبت «أنه من بين كل عشرة أفراد يعتنقون ديناً سماوياً عالمياً، يعتنق تسعة منهم الإسلام ويعتنق واحد فقط المسيحية، وهذا أوضح في إفريقيا»[1]، وهو ما يدل على إخفاق نسبي على الصعيد المذهبي، وهو إخفاق ليست الكنيسة وحدها المسئولة عنه، وإنما تتقاطع معها السياسات الاستعمارية التي لم تحقق كل أهدافها في القارة، بل لم تزل في مرحلة تدافع مع القوة الصاعدة في القارة مجدداً، وهي الإسلام، ومع إرادات لم تعد جميعها واقعة تحت سيطرة الرجل الأبيض، بعدما وضعت الصين وكوريا وماليزيا وغيرها رحالها في بعض بلدان القارة عبر شراكات إستراتيجية واستثمارات واعدة امتازت بتدخلاتها السياسية والثقافية المحدودة والمقننة خصمت من رصيد القوى الاستعمارية التقليدية، وبالتالي حدَّت بعض الشيء من غلواء يدها الباطشة.

تؤكد الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن نسبة النمو في

١) التقرير الإستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - صادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة.

إفريقيا يتوقع أن تصل إلى ٤,١ بالمائة في العام الحالي، في الوقت الذي ستحقق فيه اقتصادات الدول المتقدمة نسبة نمو لا تتجاوز ٠,٦ بالمائة، علماً بأن متوسط النمو العالمي للعام الحالي يتوقع أن تصل نسبته إلى ٢,٥ بالمائة.

والصندوق يؤكد أن إفريقيا ستكون أسرع قارات العالم نمواً في العام المقبل، وهذا خبر ربما كان في ظاهره مفرحاً، غير أن الأمر ليس كذلك؛ فالقارة لم تتعافَ بعد من أسر الاستراتيجيات المهيمنة، التي تمنحها تلك المعدلات حافزاً إضافياً لتدخُّل واسع النطاق في القارة، وهي لن تتأخر بطبيعة الحال.

أدنى الأضرار تأتي في الوقت الراهن من الصين التي تباشر سياسة ربما رآها بعض الساسة الأفارقة منقذة لدولهم من أسر الاستكبار الغربي، أو على الأقل تعطيها فرصة للمناورة مع «السيد الأبيض»، فهذه الدولة العملاقة التي تفوقت على جميع اقتصادات العالم حجماً تضاعف من جهتها حجم تبادلاتها مع ٤٩ دولة إفريقية بمتوسط بلغ ٣٠٪ سنوياً للسنوات العشر الماضية، وهو معدل هائل يعبر عن قوة الدفع الصيني باتجاه إفريقيا مقارنة بالغرب المتباطئ نتيجة عوامل كثيرة في هذا الاتجاه.

وتأتي أشد التدخلات من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني مع تراجع واضح في الاستراتيجيات الفرنسية والبريطانية في إفريقيا، وتقوم الإستراتيجية الأمريكية على رسم خريطة جديدة لإفريقيا وأقلمتها بما يلائم المزاج الأمريكي، وبما يمهد للاستحواذ على العقود النفطية الواعدة في قارة قفزت الأرقام المعلنة للاحتياطي النفطي لديها من ٦ – ١٥٪ من الاحتياطي العالمي في أعوام وجيزة، أما الأرقام غير المعلنة – والتي ربما تكون أكبر من ذلك بكثير – فتعبر عنها الهمة العالية لشركات النفط الأمريكية في منطقة جنوب الصحراء (أي جنوب الدول العربية في إفريقيا وفقاً للتصنيف الأمريكي).

أما المخطط الأمريكي؛ فهو يتحاشى ببراعة لا يتفوق عليه فيها إلا القوى الاستعمارية السابقة (بريطانيا وفرنسا وغيرهما) الاعتراف بالوجود الإسلامي في إفريقيا، وهو الوجود الذي يمثل القسم الأكبر بين الديانات والملل والنحل فيها؛ ولذلك تسعى واشنطن وتل أبيب إلى رسم الخريطة الإفريقية بما يكرس أكثر هذا التغييب المتعمد؛ فتبني الولايات المتحدة مثلاً خطتها المسماة «جدول أعمال إفريقيا» على تقسيم القارة إلى عدة أقاليم، بحيث يكون محور كل إقليم دولة غير إسلامية، أو على الأقل لا تحكمها غالبيتها المسلمة كإثيوبيا مثلاً في القرن الإفريقي (الذي وسعته واشنطن عمداً ليدخل ضمن حدوده البحيرات العظمى ضاربة بالجغرافيا عرض الحائط)، وذلك بعدما نجحت وسابقاتها من الدول الاستعمارية في تكريس الفصل المتعسف للشمال العربي المسلم عن الوسط الإفريقي المسلم، تحت المسمين

المعروفين «الشـــرق الأوســـط» للشـــمال، و«جنوب الصحراء الكبرى» للجنوب.

وكلا الإقليمين شـــهد ـ لأســـباب دينية تغذيهـــا مطامـــع اقتصاديـــة ـ اهتمامـــاً غير مســـبوق مـــن الولايـــات المتحدة في إســـتراتيجيتها الراهنة، التي عززها مجيء رئيـــس أمريكي تنحدر جـــذوره من منطقة القرن الإفريقي (كينيا ومن قبل السودان).

ومن ناحية أخرى فـــإن الفاتيكان يعود الآن إلـــى إفريقيا يحمل أجندة سياســـية معلنة هذه المرة.

ويحدد الكاردينـــال نابيي المهمة بدقة أكثر بقولـــه: «هناك اليوم عـــدد كبير من البلدان التي انتقلت من حكم ديكتاتوري إلى حكم أكثر ديمقراطيـــة»، لكننا «نجد أيضاً مناطق لا ينعم فيها الســـكان بالسلام» مثل منطقة البحيرات العظمى، وشرق الكونغو، وشمال كيفو وجنوبها؛ حيث «يتألم الفقراء»؛ فالهدف ليس «تبشـــيرياً» ولا «وعظياً» ولا حتى إغاثياً، وإنما سياســـي واضح يتوافق بشـــكل لا لبس فيه مع إستراتيجية القرن الإفريقـــي الأمريكيـــة، فهـــو تمحور حول الشـــعار الكاذب: «الكنيسة في إفريقيا في خدمة المصالحة والعدالة والســـلام. أنتم ملح الأرض. أنتم نور العالم»، وهو يشـــدد على أهـــداف تتعلق بمصالحات تدعو إليها الولايـــات المتحدة بما يحقـــق مصالحها، ولاســـيما في الصومال ومناطق البحيرات، وبين أوغندة والكونغو!!

وفي إطار المخطـــط الصهيوني، نجد هذه المناطق هي الأوفر حظاً بزيارات وزير الخارجية الصهيوني ليبرمـــان، وهي التي تشـــرف على منابع نهر النيل، أطول أنهار العالم، والتي تمد دولاً رئيســـية في إفريقيا بحاجاتها المائية، ولقد دبت بين هذه الدول خلافات حول تجديد اتفاقية تقاســـم مياه النيل، وفشلت الكنيســـة الأرثوذكسية حتى في لعب دور الوساطة بينها.

تشـــهد إفريقيـــا معدلات دخـــول في الإســـلام عالية، وتنمية واعـــدة، وتنافس على الســـوق الإفريقية، وثرواتها المتنوعة، يقلل نوعاً ما من الخسائر الإفريقية، إلا أن جملة من القضايا الخطيرة تبقى لدى دعاة الإصلاح في إفريقيا، مـــن أهمها: الرغبة الجامحة في تغيير الهوية الدينية والتقليدية لأبناء القارة، وعزل المســـلمين بصورة أكبر عن دوائر صنع القرار، والمزيد من المذابح وأعمـــال العنف مثل ما جـــرى في نيجيريا مؤخـــراً، وتهميـــش الأقليـــات والأكثريات المسلمة في بلدان القارة، والإفقار المتعمد لهم، لكن يبقى الأمل في الإفادة من المناخ الإفريقي الوادع لوضـــع الأفارقة أقدامهم على أول الطريق في رسم خارطته من خلال مبادئ الإسلام ودعوته لترسيخ قيم الحرية والعدل والمساواة.

مجالس التّفسير في نيجيريا.. إلى أين؟!

د. محمّد الثّاني عُمر موسى*

مدخل:

من العادات القديمة لأهل بلاد «الهوسا» إقامةُ مجالس التّفسير في شهر رمضان لمدارسة كتاب الله تعالى، وتذكير النّاس بربهم، ودعوتهم إلى تدبّر كلام الله، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، ويُرجع بَعضُ المؤرِّخين ظهور هذا العمل إلى عهد أمير «كانو» «علي ياجي» الذي حكم في (١٣٠٠م)، وذلك عند نزول وفد قبيلة «وَنْغَرا» حَيَّ «مدابو» بقيادة الشيخ عبد الرّحمن الزَّيتي[١].

وهو عمَلٌ حَسَن؛ لما فيه من تحقيق قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ [البقرة : ١٨٥]، والتأسِّي برسوله صلى الله عليه وسلم الذي كان جبريل عليه السلام يلقاه في أيّام شهر رمضان ليدارسه القرآن كما ثبت في الصّحيحين[٢].

غير أن هذه الظّاهرة الإيمانيّة العلميّة قد أصبحت في الأزمنة الأخيرة يعلوها غبارٌ من الجهل، ويحيط بها سورٌ من الهوى والتّضليل، وهو ما يُنذر بخطرٍ محدقٍ على إيمان المجتمع واستقامته، إن لم يتداركه الله تعالى بلطفه وفضله.

لقد أصبحت ظاهرةُ مجالس التفسير في رمضان في بلادنا ميداناً رحباً لبثّ السّموم القاتلة، ونشر العقائد الفاسدة، والمذاهب المنحرفة، والأفكار الهدّامة، باسم تفسير كلام الله تعالى، وترجمة معاني القرآن العظيم، ويَتمّ ذلك بجرأة عجيبة، ومجازفة غريبة، فيها كثير من التنطّع في ترجمة الآيات دون أدنى معرفة بأقوال المفسِّرين وعلماء اللّغة، ودون اهتمام بتمييز الرّوايات الصحّيحة من السّقيمة، إضافة إلى الجهل بتأويلات السّلف الصّالح من هذه الأمّة، وتصيُّد تأويلاتٍ فاسدةٍ لبعض المفسّرين والمؤلّفين.

وقد كتب الشيخ أبو بكر محمود جومي (عميد الدعوة السلفية في نيجيريا رحمه الله) قديماً مذكرة بعنوان (تهافت المفسرين)، حذّر فيها من هذا المنزلق الخطير، ونبّه على ما ينشره كثير من المتصدّرين للتفسير من الإسرائيليّات والقصص الواهيات، وفي بعضها نيلٌ من مقام النّبوة، وطعنٌ في رسل ربّ العالمين، فاستاء من هذه المذكرة بعضُ أولئك، وعدّوها نيلاً من

---

*) مدير مركز الإمام البخاري للأبحاث والترجمة / كانو - نيجيريا.

١) انظر: حياة الشيخ علي الكوماسي. ص ٣٦١.

٢) البخاري. رقم ١٨٠٣. ومسلم. رقم ٦١٤٩ . عن ابن عباس رضي الله عنهما.

كرامتهم، وانتقاصاً لعلمهم، فردَّوها ولم ينتفعوا بما فيها من الحقّ الأبلج الواضح[1].

■ أصناف المفسّرين في السّاحة الدّعوية النّيجيريّة ومصادر تلقّيهم لهذا العلم:

لقد أصبحت إقامةُ مجالس التفسير في نيجيريا إحدى وسائل الدّعوة والتّذكير بالله، وتعليم النّاس أحكامَ الدّين، ومعالجة بعض المشكلات الاجتماعيّة، ومناقشة بعض القضايا السياسيّة.

وتظهر هذه المجالسُ بكثرةٍ ملحوظة في أيّام شهر رمضان، بل من الدّعاة والعلماء من لا يتطرّق إلى تفسير القرآن الكريم لعامّة النّاس إلاّ في رمضان، وكان يتصدّى لهذه المهمّة قديماً قلّةٌ من الدّعاة، وعلى الرغم من وجود بعض المتعالمين غيرِ المؤهّلين بينهم؛ فإن الأمر إذ ذاك لم يتّسع اتساعه الآن، ولم يستفحل فسادُه استفحاله الحالي، وقد كان منذ الأيام الأولى يوجد بعضُ أصحاب الاتجاهات المنحرفة يخوضون في تفسير كلام الله حسب أهوائهم، ويأوّلونه وفقاً لأغراضهم الفاسدة، يتبعون كثيراً من غُلاة المتصوّفة، لكن مع ذلك تجدُ أنّ كثيراً من النّاس يتورّعون عن الخوض في هذا الباب، ويخافون القول في كتاب الله بلا علم، فلا يُقدمون على مزاولة هذا العلم بجهلٍ، ولا يتجرؤون على تفسير كلام الله على غير مراده.

ويمكن أن نحصر أصناف المفسّرين في السّاحة الدّعوية والعلميّة في نيجيريا في الآتي:

الصّنف الأول: من لهم معرفةٌ بعلم التّفسير، ولهم بصرٌ بأحكام الدّين، درسوا العلوم الشرعيّة، وعرفوا اللّغة العربيّة، يتحدّثون بها، ويكتبون ما يكتبون بها، ويؤلفون بها، وهؤلاء نزرٌ يسير جداً، كان يمثّلهم في الجيل السّابق: الشّيخ أبو بكر محمود جومي، الّذي عُرف بعلمه وورعه وديانته، ودعوته السّلفيّة الإصلاحيّة، قدّم تفسير كتاب الله من أوّله إلى آخره غير مرّة، وأذيع في إذاعة نيجيريا «كدونا» خلال شهر رمضان، ويعاد في بقية أيام السّنة.

اهتمّ الشّيخ أبو بكر محمود جومي بالتّفسير اهتماماً كبيراً، وساءه ما يراه في قومه من القول على الله تعالى بغير علم، وتفسير كلام الله بالهوى والباطل؛ فكتب كتابه (ردّ الأذهان إلى معاني القرآن) باللغة العربيّة، رام بذلك تنقية ما شاب تفسير آياتٍ قرآنيّة كثيرةٍ من تفاسير باطلة، وتأويلاتٍ مضلّلة، وما دخل كُتب التّفاسير من قصصٍ واهية، وإسرائيليات مزيّفة، يقول في مقدمته لتفسيره هذا: «فإنّ كثيراً من القصص الّتي أُدخلت في تفاسير القرآن أَذهلت العقول، فجعلت النّاسَ يقرؤونها للتفكّه بها لا للعمل بما جاء به القرآن من العبر والمواعظ والشرائع، وربما أدّى ذلك إلى [نسبة] ما لا يجوز شرعاً أو عقلاً إلى خيرة خلق الله الأنبياء والملائكة والصّالحين....»[2].

وقد بنى تفسيره على (تفسير الجلالين)، يكاد يكون كلّه من هذا الكتاب إلاّ من زياداتٍ يسيرةٍ تتعلّق بما يشير إليه من الموضوع الرّئيس للسّور، لخّصها تلخيصاً بليغاً من كتاب (في ظلال القرآن) لسيّد قطب.

ثمّ جاء بعده الشّيخ جعفر محمود آدم – رحمه الله تعالى –، فسار على منهجه في تفسيره، وزاد عليه باعتماد تفاسير أخرى من تفاسير السّلف، وكانت لدراسته في الجامعة الإسلاميّة بالمدينة النبويّة في كلية القرآن الكريم أكبر أثرٍ في اتجاهه هذا.

١) انظر: الإسلام اليوم وغداً في نيجيريا، لآدم الألوري، ص ٨٥.

٢) مقدمة ردّ الأذهان.

وكان منهجُه في التفسير قائماً على ما يأتي:

❖ إعداد تفسير الآيات الّتي يريد تدريسها بالاعتماد على بعض كتب التّفاسير: وأهمّها (تفسير القرآن العظيم) للحافظ ابن كثير، و (محاسن التّأويل) لجمال الدّين القاسمي، و (أضواء البيان) للشّيخ محمّد الأمين الشّنقيطي، و (التّحرير والتّنوير) للشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور، و (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله القرطبي، وكتاب (الصّحيح المسبور من التّفسير بالمأثور) للدكتور حكمت بشير ياسين (أحد مشايخه في الجامعة الإسلامية).

وكان يقدم خلاصةَ ما قرأه من هذه الكُتب في تفسير الآية بإيجاز شديد، ممزوجاً بإرشادات تربويّة وكلمات وعظيّةً تُناسب الحال والمقام، ناظراً في كتاب (ردّ الأذهان إلى معاني القرآن) للقاضي أبي بكر جومي غيرَ مقتصرٍ عليه.

❖ تفسير القرآن بالقرآن.

❖ تفسير القرآن بالسّنّة الصّحيحة، والآثار السّلفيّة.

❖ السيّر في تفسيره على عقيدة سّلف الأمّة.

❖ تجنب الإسرائيليّات والحكايات المكذوبة، والقصص الموضوعة الّتي شابت كثيراً من كتب التّفاسير.

❖ البُعدُ عن الأحاديث الضّعيفة والموضوعة في بيان أسباب نزول بعض الآيات، وتفسيرها وكانت عمدتُه في هذا كتاب (الصّحيح المسبور) لشيخه د. حكمت بشير ياسين.

❖ بيان بعض وجوه الإعراب للآية من غير إسهاب: ويعتمد في ذلك على كتاب (الجامع لأحكام القرآن) وكتاب (التحرير والتنوير) لابن عاشور.

❖ تلمّس الواقع، وربط بعض الآيات بالحياة اليوميّة للنّاس: وكلمات وعظيّة وإرشادات خلال تفسير بعض الآيات حيناً بعد حين.

وقد ترك الشيخ رحمه الله أكبر أثر في السّاحة الدّعوية والعلميّة، وانتشر تفسيره المسجّل في الأشرطة المسموعة والمرئيّة، وعلى الأقراص الإلكترونيّة[1]، وصار كثير من الخائضين في هذا المجال يحفظون منه أشياء ثم يخرجون إلى الناس ليقيموا دروساً في التّفسير، ويحوزون الفضل بغير جهدهم، ويتجرؤون على كلام الله تعالى بغير علم.

الصّنف الثاني: دخلوا في التفسير من خلال كتاب (تفسير الجلالين)، واقتصروا على ما فيه دون إضافة من غيره، فتفسيرهم يكاد يكون ترجمة حرفيّة لعبارات الجلالين، وهو في بعض الأحيان أقرب إلى كتب (غريب القرآن)؛ من حيث الاقتصار على بيان بعض الألفاظ القرآنيّة دون التّطرق إلى شرح مضامينها وتحليل جُمَلها.

وهذا الصنف من المفسرين أقل ضرراً من الصنف الذي يخوض في تفسير آيات الله بأهوائه في تأويلها وتحريف معانيها، وأقل نفعاً من الصنف الأول الذين أُعطوا نصيباً من معرفة الكتاب والسّنّة، فأفاد منهم قومهم وانتفعوا بعلمهم.

وإذا رأيت واحداً من هذا الصنف وجدته لا يكاد يخرج عن (تفسير الجلالين)، ولا يكاد يقف مع الآيات إلاّ قليلاً، يترجم ألفاظ القرآن ترجمةً حرفية يُفهم منها المقصود في الجملة دون التّعمق فيها، ولا يعرّج على الإشارات

---

١) وقد بدأنا العمل على تفريغه وطبعه بمركز الشّيخ جعفر محمود آدم العلمي. وقد طبع منه (جزء تبارك) بإشرافي. وسورة البقرة. قيد الطّبع. وسيصدر تباعاً إن شاء الله تعالى.

النّحويــة ولا النّكات البلاغيّــة التي ترد عند (تفسير الجلالين).

الصّنــف الثّالث: هم مــن دخلوا مجال التفسير من بوابة (تفســير الجلالين)، وزادوا عليه ما في حاشــية الصّاوي على الجلالين[1]، فتجد الواحدَ من أولئك المفسِّــرين؛ كلّما جاء إلــى آيةٍ للصّاوي حاشــية عليها؛ وقف عندها وقرأ عليه قارئٌ من الحاشــية المذكورة، وهو يترجم للنّاس، وغالبــاً ما تكون قصصاً واهيةً، وأحاديث موضوعةً، وأســباب نــزول لا تصحّ، وبعضهــا فيها نيلٌ من كرامة الأنبياء، ومع ذلك لا يتنبّه هذا المفسر لها ولا يقف عندها موقف الناقد.

وهــذا النمط مــن المفسّــرين يكثر في الصّوفية ولا ســيّما غلاتهــم، ويتّخذون هذا الكتاب سلّماً للنّيل من عقيدة أهل السنّة، ونشر أباطيلهم، ودعوة النّــاس إلى التّصوف الغالي، ويكثر هــذا الصنف من المفسّــرين في أتباع الشّيخ إبراهيم إنياس السّنغالي.

الصّنــف الرّابــع: مــن اعتمــدوا على (تفســير الجلالين) وجعلوه أصــلاً، إلاّ أنهم يترجمون كلمــات القرآن ترجمــةً غامضةً لا يكاد السّامع يفهم منهم شيئاً سوى ألفاظ بلغة «الهوســا» تخرج من حناجرهم، يتغنون بها، ولا يقفــون لتدبّر الآيات أو تأمّــل المواقف، وإذا وقفوا فإنها وقفة هجوم على عقيدة أهل السنّة والجماعة، ودعوة إلــى التّصوف المقيت، ومن عجائب هؤلاء أنهم يُنهون تفسير القرآن كاملاً في ثلاثين يوماً في شــهر رمضان لكلّ عام، أي بمعدلّ ترجمة جزءٍ كامل في كل يوم في حدود ساعتين من الزّمن!

الصّنــف الخامس: من لا يسترشد بكتاب، ولا يعتمد في تفســيره على أصل، بل يقول ما تملي عليه نفسه الأمّارة بالسّوء، يضرب الآيات بعضها ببعض ليخرج بمعان في تفسير كلام الله تعالى لم يقل بها أحدٌ من العلماء، ولا ســطّرها يراعُ أحد من الكتّاب، غايتُه الدّعوة إلى طريقته الباطلة بتحميل كلام الله ما لا يحتمله، وتحريف الكلــم عن مواضعه، ومع ذلك تراه يتفاخر بأنّه لا يعتمد كتاباً ولا ينظر في أصلٍ، ولا يدري أنّه بذلك ينادي على نفسه بالجهل، وعدم اعتماده على الكتاب هو اللاّئق بحاله؛ إذ كيف يجد كلّ تخبّطاته وأفكاره المنحرفة في كتاب؟!

ويمثّل هــذا النّمط الشّــيخ طاهر عثمان بوشــي، الشّــيخ المتصوّف الباطني، الذي لا يألــو جهداً في الدعوة إلــى العقائد الباطنية، يفسّر القرآن حسب هواه، ويفاخر بأنه لا يعتمد أصلاً، ولا ينظر فــي كتاب، مع أنّ هذا قصور ونقص؛ إذ لا تكاد تسمعه ينقل أقوال المفسرين في الآية، ولا يذكر تفسير الصحابة والتابعين؛ فكل أولئك يخالفهم في نهجه وطريقته.

وعلــى منواله يســير القصّاصــون الذين يقيمون مجالس التفسير في الأسواق والأماكن العامــة، غالبهم (قرآنيّون) لا يؤمنون بأيّ كتاب إلاّ القرآن، ويترجمون القرآن ترجمةً خاطئة.

■ عواملُ انتشار هذه الظّاهرة:

هناك عواملُ وأسبابٌ أدّت إلى انتشار هذه الظّاهرة وتفاقُمها، من ذلك:

❖ ضعفُ الوازع الدّيني لدى كثيرٍ من هؤلاء الخائضين: ولو أنهم خافوا الله تعالى واتّقوه لعلموا أن كلامَ الله جدير بالتبجيل والتّعظيم، وحري بهم تنزيهــه عن العبث والخوض فيه بلا علــم، لكنّهم لم يشــعروا بذلك؛ لموت ضمائرهم، وتسلّط الشيطان عليهم.

١) الصّاوي: هو أحمد بن محمد الصّاوي المصري الخلوتي المالكي (ت ١٢٤١هـ). وهو متصوّف غارقٌ في التصوف حتى النخاع. وله في حاشيته هذه آراءٌ زائغة، وتأويلاتٌ باطلة. وكلامٌ سيءٌ في أهل السنّة والجماعة.

❖ رفعُ العلم وكثرة الجهل: فإنّ ذلك مما أخبر به المصطفى صلى الله عليه وسلم، ونصّ عليه من جملة أشراط السّاعة، ولا شكّ أنّ من آثاره السّلبية، كما جاء في الحديث، أن يتّخذَ النّاسُ رؤوساً جُهّالاً فيتكلّمون في العلم فيضلّون ويضلّون، فلما خَلت السّاحة عن العلماء العارفين الّذين يبينون الحق للناس، ويكشفون سوءات المتجرئين على القول في كتاب الله دون علم، نُصحاً للأمّة وتحذيراً منهم؛ وجد أولئك المتعالمون مجالاً لنشر أباطيلهم وتسويق بضائعهم المزيَّفة من غير نكير.

❖ حب الظّهور والشّهرة: وقديماً قيل: (حُبّ الظُّهور يَقْصم الظّهور)، وهذا حَمَل كثيراً منهم على ارتقاء هذا المرتَقى الصَّعب، فلم يَرضوا لأنفسهم بالوقوف عند أقدارهم؛ حتى سوّلت لهم أنفسُهم أن يتظاهروا بما ليس عندهم، وأحبّوا أن يُحمدوا بما لم يَفعلوا، لتنحني لهم الرّؤوس إجلالاً، وتعلوَ الأصواتُ أمامهم تكبيراً، فاختاروا رضا النّاس بسخط الله، فلم يتورّع أحد منهم أن يتكلّم فيما قد توقّف فيه فحولُ العلماء، ولم يخَف أن يخوض في كتاب الله بغير علم ما دام أنّ فعله هذا يجلب له الشّهرة بين النّاس، والله تعالى يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لاَ يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلاَ فَسَاداً وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص : ٨٣]، وإذا تمكّن داءُ الشّهرة من النّفس أفقدها الصّدق مع الله تعالى، كما قال إبراهيم بن أدهم رحمه الله: «ما صَدَق اللهَ عبدٌ أحبّ الشّهرة»[1].

ومن لحقتْه هذه الآفةُ – مع إخلاصه – وهو لا يَشعُر بها؛ تَبصَّر بالتّذكير، وأقلع عن العيب بعد التّحذير، يقول الحافظ الذّهبي رحمه الله: «علامةُ المخلص الّذي قد يحبّ شُهرةً ولا يشعر بها؛ أنّه إذا عُوتب في ذلك لا يَجْرَدُ [أي: لا يغضب]، ولا يُبَرِّئُ نَفْسَه، بل يَعترف، ويقول: رحم الله مَن أهدى إلَيَّ عُيوبي. ولا يَكُون مُعجباً بنفسه لا يَشْعُر بعيوبها، بل لا يشعر أنّه لا يَشعر؛ فإنّ هذا داءٌ مُزْمِنٌ»[2].

❖ التَّكسُّب بالعلم الزَّائف: وذلك لما رأى بعضُ من لا يتَّقي الله أنّ إقامةَ مجلسٍ في التفسير في شهر الجود شهر رمضان مصدرُ مُهمٍّ لجمع الأموال، والحصولِ على الصَّدقات والزَّكوات، وما تجود به أيدي المضَّطرين إلى الدَّعَوات؛ سعى سعياً حثيثاً إلى اقتحام العَقَبات، وجدَّ بعضُهم في التنقّل بين البلاد، أملاً بالكثير يوم الحصاد، فرضي أن يبيعَ دينَه وتقواه بعَرَضٍ من الدّنيا قليلٍ، ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

❖ ظنّ كثيرٍ من الخائضين في التفسير أنهم يكفيهم الاطلاع على بعض ترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللّغات المحليّة: والوقوف على ترجمة الآيات الّتي يُلقون تفسيرها على النّاس، ثم يخرجون عليهم ليشرحوا تلك الآيات، ويعلقوا عليها من عند أنفسهم، ويرون أنهم بهذا الفعل يحسنون صنعاً، ويحسبون أنهم مهتدون!

ولا ريب أنّ هذا غَلط كبير، ومَزْلَق خطير، فإنّ تلك الترجمات لا تكفي لإخراج مفسِّر لكتاب الله، لأمورٍ منها:

❖ أنّ كثيراً من تلك التّرجمات إنما هي في معظمها ترجمات حرفيّة لا تكاد تُجلِّي معاني الآيات كما ينبغي، بل أحياناً تشوبها أخطاء فادحة لا ينتبه لها إلاّ من أوتي حظاً من العلم.

١) التاريخ الكبير للبخاري. (٤ / ٣٦٣).

٢) سير أعلام النبلاء. (٧ / ٣٩٣).

❖ أنّ شروط المفسِّر وأدواته ليست محصورةً في فهم الألفاظ القرآنيّة فحسب، بل يُشترط فيه تفهّم مراد الله تعالى من تلك الألفاظ، ولا يمكن الكشف عن مراده إلاّ من خلال السنّة النبويّة الصّحيحة، وأقوال السلف، والأئمّة المفسرين، كما سبق التّنصيص على ذلك في جملة الشروط. وأمّا التّرجمات الموجودة فالغرض منها نقلُ معاني نصوص القرآن الكريم من لغته العربيّة إلى لغات أخرى، ليتسنّى لمن لا يُتقن اللّغة العربيّة أن يفهم ولو شيئاً يسيراً مما في هذا الكتاب العزيز.

❖ أنّ هناك فرقاً كبيراً بين التّرجمة والتّفسير، والمجالس المنتشرة إنما هي في التّفسير، وليست لمجرّد نقل التّرجمات الحرفيّة. والأغاليط الفادحة، والآثار السيّئة الّتي نتحدّث عنها أكثر ما تَحْدُثُ من جهة التّفسير والشّرح، لا من جهة ترجمة الألفاظ.

❖ فسادُ السّياسيِّين: فالسّياسة قد أصبحت في يومنا هذا رمزاً للكذب والرّياء، ودثاراً للفساد والانحلال؛ حتى صارت كلمةُ السّياسة كأنها مرادفةٌ لهذه المعاني ولغيرها من سوءات الحياة[1]، ولما رأى السّاسةُ أنّ الدّين عامل قويّ في التّحكّم بشعور العامّة، وجرّهم إلى حزب سياسيّ معيَّن، أو شخصيّة معيَّنة؛ رَكبوا هذه الموضةَ، وحاولوا إظهارَ أنفسهم بصفة المناصرين للدّين، العاملين في نشره، وكان شهر رمضان سوقاً رائجةً لهم لإظهار هذا الكذب في صورة الصّدق، والسّياسة الخبيثة في لباس الدّين الطّاهر، فانطلق كلّ واحدٍ منهم يختار من أولئك المتمشيخين من كان يستعمله في الدّعاء له للوصول إلى كرسيّ الفساد، ومَنصّة الرّشوة والظلم، بل أحياناً يكون المتمَشْيِخ من المشعوذين الضّالين، فيشتري له ساعات البثّ في إذاعة أو أكثر لنشر الفوضى والعقائد المنحرفة باسم التّفسير، فيبوء بإثمه وإثم من ضلّ بسببه.

❖ ضعفُ المستوى العلميّ لدى أكثر النّاس: وغياب المعايير الصّحيحة لديهم لتقويم الدعاة، فتوهّموا أن كلَّ إنسان عليم اللّسان، فصيح المقال، آخَّاذ بمشاعر النّاس إن تكلّم، جَهْوَرِيِّ الصّوت إذا خَطَب؛ أنّه من أولي العلم والأبصار، فالتفّوا حولَه ورفعوه إلى مصافّ العلماء، فاغترّ بذلك وجاهر بالأقوال الباطلة، ولم يتورَّع عن الخوض في التفسير دون علم.

■ من الآثار السيّئة لظاهرة الخوض في التفسير دون علم:

وقد تولَّد من هذه الظّاهرة آثارٌ سلبيّة، تُنذر بخرابِ سوق العلم، وتُهدِّد مستقبل الإسلام في البلاد بالفساد والبدع، فمن آثارها السيّئة:

❖ نشرُ الكذب والقول على الله بلا علم: وهو محرَّم شرعاً بنصِّ القرآن، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ والإِثْمَ والْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بالله مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى الله مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف : ٣٣]، وجعل الله تعالى القولَ عليه بلا علم من اتّباع خطوات الشّيطان، قال تعالى: ﴿... ولا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيطان إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِين (١٦٨) إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى الله مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة : ١٦٨ - ١٦٩]. كما نهى عنه في قوله: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لك بِهِ عِلمٌ إِنَّ السَّمْعَ

١) انظر: النظرات، للمنفلوطي، ص (٥٦ - ٥٧).

والْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء:٣٦].

❖ إسقاطُ هيبةِ التفسير من النّفوس: فإذا كان تفسير القرآن الكريم لا يخضع عند هؤلاء لمنهج، ولا يَتبع ضابطاً أو قاعدة؛ فإنّ ذلك يجرّئ الناس على الخوض في بيان مراد الله دون علم ولا هدى ولا كتاب منير.

❖ «مَدّ المخالفة وامتدادُ رُواقِها: وانتشارُها في الاعتقاد والأقوالِ والأعمال، فإنّ الأهواء إذا كانت في متناوَلِ كلِّ لاقط؛ آلت بالأمّة إلى أَسْرِها بأغلالِ ما أنزل الله بها من سُلطان.

❖ فُشُوُّ الشّبهة، ومداخلَتُها للاعتقاد الحقِّ: وتَلَعُّبُها بالقُلوب كتَلَعُّب الأفعال بالأسماء، وبالتّالي تحريكُ العقيدة الحقَّة عن مكانها بعد ثباتها، فيضعف الاعتقاد السَّليم ويضعف سلطانه»[١].

❖ هجرانُ كثيرٍ من هؤلاء الخائضين تَعلّم هذا العلم بأصوله: والإعراض عن مجالسَة العلماء العارفين بقواعده، لاعتقادهم أنّ الخوضَ فيه أمرٌ سهلٌ لا يتطلَّب عناءَ التّعلم ولا يحتاج إلى مشقّة البحث، وهذا الظنّ مع وضوح فَساده مخالفٌ لهدي علماء سلف هذه الأمّة الذين عنوا بالبحث عن معاني القرآن الكريم عناية فائقة النظير، ويصوِّر ذلك ما يأتي:

عن عُبيد بن حنين أنّه سمع ابنَ عَبّاس رضي الله عنهما يحدِّث أنّه قال: «مَكثتُ سنةً أُريد أن أسأل عُمرَ بن الخطّاب عن آيةٍ فما أستطيع أن أسأله هيبةً له، حَتَّى خَرَج حاجاً فخرجتُ معه، فَلَمَّا رجعتُ، وكنَّا ببعض الطّريق عَدَل إلى الأرَاكِ لحاجةٍ له، قال: فَوقفتُ له حتى فَرَغَ، فقلتُ: يَا أميرَ المؤمنين، من اللَّتان تَظاهرتَا على النّبي صلى الله عليه وسلم من أزواجه؟ فقالَ: تلك حَفْصَةُ وعَائشَةُ»[٢].

وعن الشّعبي قال: «رحل مَسروقٌ في آيةٍ إلى البصرة، فسأل عن الّذي يفسِّرها وأُخبر أنّه بالشّام، فقدم الكوفَة فتجهّز ثم خرج إلى الشّام، حتى سأل عنها»[٣]، وعن عبد الله بن بريدة، عن رجل من أصحاب النّبيّ صلى الله عليه وسلم قال: «لو أنّي أعلم إذا سافرتُ أربعين ليلةً أعربتُ آيةً من كتاب الله لفعلتُ»[٤]، وقال عكرمة في قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِراً إلى الله وَرَسُولِهِ﴾ : «طلبتُ اسمَ هذا الرّجل الّذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله أربعَ عشرة سنةً حتى وجدتُّه»[٥].

وهذه النصوص وأمثالها دليل على اهتمام السّلف بطلب علم التفسير، وتعلّمه من ذويه مهما كلّفهم ذلك من صُعوبةٍ وعَناء، قال شيخ الاسلام ابن تيمية: «من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[٦].

❖ تعميقُ الفرقة بين الأمّة الإسلاميّة، وتمزيقُ وحدتها بإحداث أقوالٍ فاسدة: ونشرِ الْفَوْضَى باسم العلم، مما يؤدّي إلى وُجود مقالات بدعية جديدة تضاف إلى رَصيد ما تُعانيه الأمّة من المقالات المنحرفة القديمة.

١) الرد على المخالف. بكر أبو زيد. ص (٧٩ - ٨٠).

٢) البخاري. رقم ٤٩١٣. ومسلم. رقم ١٤٧٩.

٣) التعديل والتجريح. (٢ / ٧٤٧).

٤) الإتقان. للسيوطي. (٢ / ٤٦٥). ومعنى الإعراب: البيان والتّفسير.

٥) تفسير القرطبي. (١ / ٢٦).

٦) الفتاوى. (١٣ / ٢٤٣).

■ وسائل محاربة هذه الظاهرة:

تَكمُن وسائلُ محاربة هذه الظّاهرة، وإزالتها أو التّقليل منها، فيما يأتي:

❖ إقامةُ الـدّورات والملتقيات والنّدوات العلميَّة: والتي تتناول الحديثَ عن التّفسير وأصولِـه، والمؤلَّفـات فيـه، وخُطورتِـه، وأدواتِ المفسِّر وشـروطه، يقوم بتنفيذها علماءُ أو طلاّب علـم متخصِّصون في هذا المجال عارفـون بخفَاياه وغوامضه؛ يُدعى لحضورها كل الدعـاة العاملين، وتُبثّ عبر وسـائل الأعلام المرئيّة والمسموعة، ليعلم من لا يَعلم أنّ هذا العلم ليس سهلَ المرتقى، بحيث يَدخله من شاء كما يشاء.

❖ مَزيد الاهتمام والعناية بفنّ التّفسـير ومتعلّقاته: وذلـك بتخصيص حلقات علميَّةٍ في هذا الفنّ الجليـل؛ كي يتخرّج جيلٌ من الدّارسـين عارفٌ بكتاب الله تعالى، ومرادِ الرّبّ سـبحانه وتعالى، حتّى يقوموا بحاجة الأمّة إلـى تَفهيمها كتابَ ربِّهـا جلّ وعلا، ويسدّوا الطّريق أمَامَ الخائضين، ولا يكتفي العلماء بدروس التّفسير العامّة، إذ إنّ سبيلَ ذلك توعية العامّة أكثر من تحقيق مسـائل التفسير ودقائقه، والتي لا يعقلها إلا النابهون من طلبة العلم الشّرعي.

❖ نشرُ الوعي بين النّاس، وتحذيرهم من السّـماع إلى كلِّ متحدِّث باسم العلم: إحياءً لمنهـج المتقدِّمين: (لا تأخذ العلم إلاّ عمّن تعرف)، و (نبذ أحاديث المجاهيل الّذين لم يشهد لهم بالعلم والمعرفة)، وخصوصاً في أيام شهر رمضان المبارك.

❖ توعية السِّياسين والمسؤولين وأصحاب المـال، وتذكيرهم بالله تعالـى، وإعلامهم بخطورة الإعانة على نشـر الفساد والكذب بين الناس: وأنّ من فعل هذا بآء بإثمه وإثم من عمل به إلى يوم القيامة، وتوجيههم إلى تسـخير قُدراتهم الماليّة والسياسـيّة في خدمة برامج دينيّة أخرى تنفع المسـلمين، ويُكتب لهم الأجر عند الله تعالى.

❖ شـراءُ سـاعات البثِّ لبعـض الدّعاة البارزين في مجال تفسـير القرآن الكريم: وتَخَيّر أوقات البثِّ المناسـبة؛ ليعلمَ النّاس الفرقَ بين بَلَج الحـقَّ وَلجاجَة الباطل، بين نور العلـم، وبين ظُلمات الجهـل؛ ففَضيلةَ الشّيء تُعرَف بضدّه، كما في الكلام السّائر:

الضّدّ يُظْهِر حُسْنَه الضِّدّ
وَبِضِدّها تَتَميّزُ الأشياءُ

❖ نشر التفاسير الجيدة المناسبة للبيئة؛ لتكون مرجعاً معتمداً لمن يريد الاشـتغال بالتفسير، كتفسير الشيخ جعفر آدم محمود – رحمـه اللـه تعالى – المشـار إليه آنفاً، والـذي يجري العمـل الآن على تفريغه من الأشرطة وطبعه، يسر الله إتمامه ونشره.

تاريخ إنتشار الإسلام في إفريقيا
الأبعاد والوسائل

أ.د. حورية توفيق مجاهد(*)

■ مقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على انتشار الإسلام في إفريقيا، في الوقت الذي تشهد فيه القارة وضعاً يتطلب أن تؤكّد فيه هويتها، وذلك في ظل التغيّرات الدولية في إطار ما يُعرف بالنظام الدولي الجديد؛ وبخاصة بعد ما لحقها من تهميش.

ومن جانب آخر؛ تأتي أهمية دراسة انتشار الإسلام في إفريقيا من أن الدين وعلاقته بالمجتمع قد أصبح من الموضوعات التي تحتل مكانة بارزة، وخصوصاً لدى دراسي العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية عامة، بل تعدى ذلك إلى مجال الفلسفة التي ظلت مدارسها في العقود الماضية منشغلة بدراسة العقل من منظور وضعي؛ حيث عاد الاهتمام بالدين مع مطلع الألفية الثالثة ليشغل اهتمام العقل الفلسفي، والذي أدرك العلاقة التفاعلية بين الدين والعقل ومكانته المركزية في التحليل؛ على خلاف ما افترضته فلسفات الحداثة من أنه قائم على علاقة تناقض وتنافر وإقصاء، ومن ثمّ فإن الكتابات الغربية تشهد تحولاً في النظرة المفترضة المتوارثة لربط التحديث والتحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية بالعلمنة.

ولقد جاء الاهتمام بموضوع الدراسة على إثر الاطلاع على تقدير مفاده أن من كل عشرة يتركون الديانة التقليدية ويدخلون إلى أحد الأديان السماوية؛ فإن تسعة يدخلون الإسلام وواحد يدخل المسيحية[1]؛ فضلاً عن اعتبار إفريقيا في مجال الأديان المقارنة «قارة الإسلام»؛ حيث إنها القارة الوحيدة التي تُقدّر فيها نسبة المسلمين بأكثر من نصف السكان[2]؛ بينما تصل نسبة النصارى إلى نحو ١١ إلى ١٣٪[3]، والباقي يدينون بالديانة التقليدية، فالإسلام ينتشر في إفريقيا بقوة دفع ذاتية يذكيها بطريقة غير مباشرة واقع كل

*) أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

١) انظر:
James Kritzeck& W.H.Lewis (eds.), Islam in Africa, New York: Van Nostrand -Renhold Co, 1969, p.2

٢) سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في إفريقيا، دعوة الحق، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، د.ت، الجزء الثاني، ص ٣٣٦، حيث يذكر أن النسبة المئوية للمسلمين في إفريقيا هي ٥١,٧٪، وأن عدد المسلمين ٢٤١,٤٥٤,٠٠٠ مليوناً، من مجموع سكان إفريقيا البالغ ٤٦٦,٩٧٨,٥٠٠ مليوناً.

٣) انظر:
James Hastings (ed.), African Christianity, Vol. III, Edinburg, 1906, p.5.

من المسيحية والديانة التقليدية، وهو ما يثير تساؤلات ما زال يطرحها المفكرون الغربيون منذ القرن التاسع عشر؛ محورها: لماذا ينتشر الإسلام في إفريقيا على الرغم من كلّ ما يُبذل على التبشير المسيحي؟

وفي هذا الصدد؛ تجدر الإشارة إلى أن الدراسة لن تتعرض بالتحليل لمضمون الأديان المختلفة بالقارة[1]، وإنما تركّز بصفة أساسية على عدة تساؤلات رئيسة؛ أهمها: ما الأبعاد الجغرافية والديموغرافية التي أسهمت في انتشار الإسلام على النهج السالف بيانه؟ وما طبيعة المسالك والمراحل والوسائل التي انتشر بها الإسلام في أرجاء القارة كافة بصورة ديناميكية لم يشهدها دين آخر؟

■ أولاً: الأبعاد الديموغرافية والجغرافية لانتشار الإسلام:

تُعد القارة الإفريقية الأكبر من حيث تركّز المسلمين بها؛ إذ قُدّرت نسبة المسلمين إلى إجمالي عدد السكان بما يقرب من النصف، تلتها قارة آسيا؛ حيث تبلغ نسبتهم بها قرابة ٢٧٪[2]، ولقد تزايد عدد المسلمين في القارة بأكثر من الضعف خلال فترة تُقدر بنحو عشرين عاماً؛ حيث قُدّر عدد المسلمين في إفريقيا عام ١٩٣١م بنحو ٤٠ مليون نسمة، بينما قُدّر بعدها بعشرين عاماً في عام ١٩٥١م بنحو ٨٥ – ٩٠ مليوناً، بينما يُقدّر عددهم بعدها بربع قرن بنحو ١٥٠ مليوناً، وتلك الزيادة المطردة من الواضح أنها تزيد عن معدل النمو الطبيعي (٢،٥٪)، حيث تصل نسبتها إلى (٦،٨٧٪) سنوياً في المتوسط، وهو يزيد عن ضعف متوسط معدل صافي النمو في إفريقيا[3].

أما التوزيع الجغرافي للمسلمين في القارة؛ فمركز ثقل الإسلام يوجد في شمال القارة وغربها وليس في شرقها؛ على الرغم من أن شرقها أقرب للأرض المقدسة في الجزيرة العربية حيث نشأ الإسلام، وكان من المنطقي أن يكون الإسلام في شرق القارة أكثر انتشاراً نظراً إلى القرب الجغرافي النسبي وللعلاقات التجارية الأقدم.

وتركّز الإسلام في شرق إفريقيا في الصومال و «زنزبار» (التي أصبحت جزءاً من تنزانيا فيما بعد)، والمنطقة الساحلية لشرق إفريقيا، وقد وقف في طريق انتشاره، من ناحية، وجود إثيوبيا، والتي يُنظر إليها بوصفها جزيرة مسيحية في بحر من المسلمين، بل إن من العوامل الأساسية التي دفعت بالبرتغاليين الأوائل للدوران حول إفريقيا هو محاولة الوصول إلى تلك المملكة المسيحية.

ومن ناحية أخرى؛ فإن منطقة شرق إفريقيا جبلية وليست سهلية، أي أنها جغرافياً ليست مفتوحة، فضلاً عن خضوع المناطق الساحلية في شرق إفريقيا لسيطرة سلطان مسقط من جهة، ثمّ النفوذ المصري من جهة أخرى، وقد أسهم ذلك في إثارة المخاوف من خطر التسلّط العربي، وهو الأمر الذي كرسته وأذكته القوى الاستعمارية في محاولة لاتباع سياستها التقليدية «فرّق تسد» في محاولة لإضعاف النفوذ الإسلامي.

أما منطقة غرب إفريقيا؛ فقد انتشر الإسلام فيها – وبخاصة منطقة السودان

---

١) انظر: مؤلفنا: الإسلام في إفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية. القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية. ٢٠٠٢م. حيث يمثل هذا المؤلف دراسة تحليلية مفصلة عن الإسلام والمسيحية والديانة التقليدية في القارة. وجاء هذا الكتاب نتاج تخصص أصيل في الدراسات الإفريقية. وتعمق في الفكر السياسي وفقه الأديان. فضلاً عن دراسة ميدانية لمدة ستة أشهر متواصلة في غرب إفريقيا.

2) http://www.islamicpopulation.com/world_general.html 11- 2010/8/

3) Kritzeck & Lewis, Op. Cit.

الغربـــي - وتركّز بها، فقامـــت فيها المملكات والإمبراطوريات الإســـلامية، ولـــم تقف أمامه عوائق جغرافية، فالمناطق سهلية مفتوحة، وقد يسّرت المناطق الصحراوية في شمال إفريقيا (ساحل الصحراء) في منطقة السودان الغربي تحـــرك القبائـــل العربية والبربرية، فانتشـــر الإســـلام عن طريق التجارة وطـــرق القوافل، والتي كانت متنفساً لغرب إفريقيا للانفتاح على

مجموعة الدول	عدد الدول	نسبة المسلمين لمجموع السكان في الدولة	نسبتهم إلى مجموع المسلمين في إفريقيا
الصحراء الغربية والصومال وليبيا وموريتانيا	٤	١٠٠	٤
المغرب وتونس والسنغال وغينيا وجيبوتي ومصر والنيجر وجاميبيا ومالي والجزائر	١٠	٩٠ - ١٠٠	٣٨
جزر القمر والسودان وتشاد وإريتريا	٤	٨٠ - ٩٠	٨
نيجيريا وغينيا بيساو	٢	٧٠ - ٨٠	١٩
إثيوبيا وتنزانيا وسيراليون وكوت ديفوار	٤	٦٠ - ٧٠	١٦
إفريقيا الوسطى وتوجو الكاميرون وبوركينا فاسو	٤	٥٠ - ٦٠	٤
لا يوجد	-	٤٠ - ٥٠	-
أوغندا ومالاوي وغانا وليبيريا	٤	٣٠ - ٤٠	٤
كينيا وموزمبيق وأنجولا وغينيا الاستوائية وبوروندي ومدغشقر	٦	٢٠ - ٣٠	٤,٩
موروشيوس والكنغو وبنين وزامبيا وزيمبابوي والكنغو الديموقراطية وسوايزلاند وليسوتو	٨	١٠ - ٢٠	٢
بيتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا والجابون ورواندا	٥	أقل من ١٠	٠,١

شكل (١)

توزيع المسلمين في الدول الإفريقية[١]

١) تم إعداد هذا الجدول وتبويب الدول بناء على بيانات كل دولة من المصدر الآتي:
http://Islamicweb.com/begm/population.htm - ٢٠٠٢/٣/١٠

العالم الخارجي الذي تمثل في ذلك الوقت في دول شمال إفريقيا.

أما المنطقة الساحلية في غرب إفريقيا – منطقة خليج غينيا –؛ فقد عرقل تغلغل الإسلام في بدء الأمر وجود الغابات الكثيفة التي لم تنتشر فيها التجارة تقليدياً، ولكن العقبة الأساسية تمثلت في وصول الأوروبيين وقيام مراكزهم على المنطقة الساحلية لتجارة الرقيق، ومن بعدها قيامهم بالاستعمار، فقد وقف الاستعمار الغربي ومن ثمّ التبشير المسيحي الذي صاحبه أمام انتشار الإسلام في المنطقة الساحلية.

وفي جنوب القارة وقف أمام انتشار الإسلام الاستعمار البرتغالي – في أنجولا وموزمبيق –، وجهود التبشير الكاثوليكي المكثف الذي ركّز عليها سياسته الاستعمارية؛ فقد عملت البرتغال على تكملة جهود إثيوبيا في مواجهة الإسلام والوقوف أمام زحفه، بالإضافة إلى تمركز المستوطنين الأوروبيين، فضلاً عن البعد الجغرافي.

■ ثانياً: مسالك انتشار الإسلام في إفريقيا ومراحله:

مرّ انتشار الإسلام في إفريقيا بعدة مراحل، وضح في أولها الدور الكبير للهجرات العربية والفتوحات الإسلامية والتوسع فيها، ولكن في المراحل التالية انتقلت الدعوة وانتشار الإسلام إلى أيدي الشعوب الإفريقية الأخرى، كالبربر والزنوج، وبخاصة السودانيون في منطقة ساحل الصحراء.

وقد مثّلت مصر المدخل الشرقي للقارة الذي جاء عبره الإسلام وخصوصاً إلى غربها، كما سبق أن وصلت المسيحية من قبل في القرن الأول الميلادي، فدخل الإسلام مصر عبر العريش في سنة ٧٣٦م، حيث جاء عن طريق سيناء وبرزخ السويس، ومنه تدفقت الجماعات الإسلامية وتسربت القبائل العربية، وعلى رأسها بني هلال، إلى شمال إفريقيا.

وقد سلك انتشار الإسلام عدة مسالك؛ أهمها[1]:

- ❖ طريق شمال إفريقيا: المار بمصر وبرقة وطرابلس وتونس والجزائر والمغرب وبلاد سوس، وعبرته الهجرات العربية.
- ❖ وطريق بمحاذاة المحيط: حتى حوض النيجر وغرب إفريقيا، وعبرته قبائل البربر التي اعتنقت الإسلام.
- ❖ وطريق القوافل القديم: الذي سلكه القرطاجينيون والفينيقيون والرومان قديماً، وهي متعددة، وتمتد من شمال إفريقيا متجهة نحو الجنوب إلى غرب إفريقيا، وتسد الفجوة بين الطريقين السابقين.
- ❖ وطريق نيلي: عبر الصحراء الشرقية ووادي النيل إلى بلاد النوبة وشمال السودان.
- ❖ وطريق بحري: من جنوب الجزيرة العربية إلى سواحل شرق إفريقيا.
- ❖ وطريق بحري: من الملايو والهند إلى جنوب إفريقيا، استوعب موجات من هجرات المسلمين، من سياسيين منفيين من الملايو وتجار وعمال هنود، إلى جنوب إفريقيا، استوطن بعضهم بها وكوّنوا أقلية متماسكة، عملت على نشر الإسلام في أقصى جنوب القارة.
- ❖ وطريق صحراوي: من أسيوط ماراً بالواحات، حتى أواسط إفريقيا.

١) حسن إبراهيم حسن: انتشار الإسلام في إفريقيا. القاهرة - مكتبة النهضة المصرية. ١٩٦٤م. ص ٣٦. ولمزيد من المعلومات انظر: د. عبد الفتاح مقلد الغنيمي: حركة المد الإسلامي في غربي إفريقيا. القاهرة - مكتبة نهضة الشرق. ١٩٨٥م. ص ١١ - ٣٦.

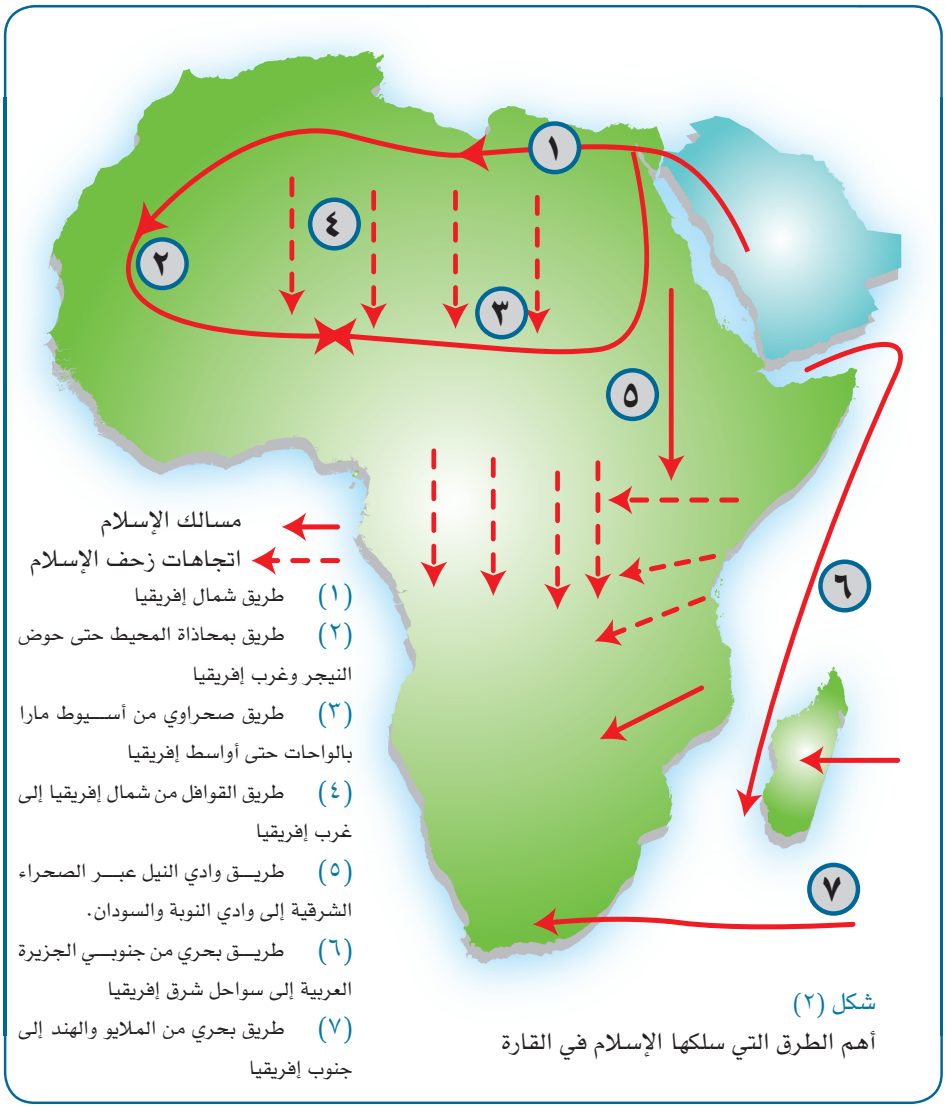

شكل (٢)
أهم الطرق التي سلكها الإسلام في القارة

وعادة ما تُقسم مراحل انتشار الإسلام في إفريقيا إلى أربع مراحل[١]:

المرحلة الأولى: مرحلة فتح شمال إفريقيا:

امتدت تلك المرحلة منذ فتح مصر على يد عمرو بن العاص رضي الله عنه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القرن السابع الميلادي حتى القرن الحادي عشر، حيث سار إليها بعد فتح الشام

١) لمزيد من المعلومات حول مراحل انتشار الإسلام انظر: عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في شرق إفريقيا، القاهرة - مطبعة يوسف، د.ت، ص ٨ - ١٧. وعن انتشار الإسلام في غرب إفريقيا انظر: عبد الرحمن زكي: الإسلام والمسلمون في غرب إفريقيا، القاهرة - مطبعة يوسف، د.ت. انظر أيضاً:
W.S. Rycroft & M.M. Clemmer, A Factual Study of Sub - Saharan Africa, New York: Commission on Ecumenical Mission on Relations, Office of Research, The United Presbyterian Church in The U.S.A, 1962, pp. 95 - 96.

(١٨هـ / ٦٣٩م)، واستطاع تخليص مصر نهائياً من البيزنطيين بعد القضاء على حكمهم في الإسكندرية (٢٠ هـ / ٦٤١م)، وإبرام الصلح مع المقوقس[١]، ومنها سار لفتح برقة وطرابلس لتأمين حدود مصر الغربية[٢].

وقد حمل البربر لواء نشر الإسلام، فمن شمال إفريقيا تمّ فتح إسبانيا سنة ١١٧م، بقيادة طارق بن زياد وهو من البربر، كما نشره جنوباً؛ حيث بدأ الإسلام يدخل بين قبائل البربر والعرب الصنهاجة في الصحراء الكبرى، ولكن لم ينتشر إلا بعد أن قام المرابطون[٣] بدعوتهم هناك.

وكما كانت مصر منطلقاً لانتشار الإسلام غرباً في شمال إفريقيا، ومنها إلى جنوب الصحراء؛ كانت أيضاً نقطة الارتكاز لانتشاره جنوباً إلى السودان والنوبة، وإذا كانت المسيحية قد تقلصت سريعاً في مصر التي أصبحت الغالبية العظمى لسكانها منذ الفتح الإسلامي مسلمين، وإن ظلت بها نسبة متماسكة من المسيحيين اندمجت مع المسلمين في نسيج المجتمع المصري، فإن السودان قد استمر الصراع به وبخاصة منطقة النوبة[٤].

أما في شرق إفريقيا؛ فقد كان العرب يقومون بالتجارة قبل ظهور الإسلام، ومنذ النصف الثاني من القرن الأول الميلادي، وقد ازدادت هذه التجارة بعد ظهور الإسلام ازدياداً كبيراً، وتأسس عديد من المدن على الساحل امتداداً من مدن الصومال شمالاً إلى (سُفالة) بموزمبيق جنوباً، ولم يتوغل العرب في داخل البلاد، بل أقاموا في الموانئ والمدن الساحلية، وأخذوا يتاجرون في سلام مع أهالي المناطق الداخلية الذين قاموا بجلب محاصيلهم وسلعهم إلى الموانئ[٥].

المرحلة الثانية: انتشار الإسلام في حزام السودان وشرق إفريقيا:

تتميز هذه الفترة التي تمتد من القرن الحادي عشر إلى القرن السابع عشر بانتشار الإسلام في شرق إفريقيا وغربها، ففي غرب إفريقيا قامت الممالك والإمبراطوريات – أي

١) د. حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام. القاهرة: الزهراء للإعلام العربي. ١٩٨٧م. ص ١٣٣ - ١٣٤.

٢) حول الدخول السلمي للمسلمين مصر. يذكر السير توماس أرنولد: «وقد جلب الفتح الإسلامي إلى هؤلاء القبط - ذلك اللفظ الذي يطلق على المسيحيين من البعاقبة في مصر - حياة تقوم على الحرية الدينية التي لم ينعموا بها قبل ذلك بقرن من الزمان. وقد تركهم عمرو أحراراً على أن يدفعوا الجزية. وكفل لهم الحرية في إقامة شعائرهم الدينية. وخلصهم بذلك من هذا التدخل المستمر الذي آنّوا من عبئه الثقيل في ظل الحكم الروماني. ولم يضع عمرو يده على شيء من ممتلكات الكنائس. ولم يرتكب عملاً من أعمال السلب والنهب.
ويظهر أن حالة القبط في الأيام الأولى من حكم المسلمين كانت معقولة نوعاً ما. وليس هنالك شاهد من الشواهد على أن تركهم دينهم القديم ودخولهم في الإسلام على نطاق واسع كان راجعاً إلى اضطهاد أو ضغط يقوم على عدم التسامح من جانب حكامهم الحديثين. بل لقد تحول كثير من هؤلاء القبط إلى الإسلام قبل أن يتم الفتح. حيث كانت الإسكندرية حاضرة مصر وقتئذ لا تزال تقاوم الفاتحين. وسار كثير من القبط على نهج إخوانهم بعد ذلك بسنين قليلة». توماس أرنولد (سير): الدعوة إلى الإسلام.. بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية. ترجمة وتعليق د. حسن إبراهيم حسن وآخرون. الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية. ١٩٥٧م. ص ١٢٣.

٣) **المرابطون**: هم جماعة من البربر المسلمين بقيادة عبد الله بن يس اتخذوا لأنفسهم مكاناً في جزيرة بنهر السنغال أطلقوا عليها الرباط معتزلين الناس وكرسوا وقتهم للعبادة والتعاليم الدينية. وقد ازداد عدد الطلاب حتى وصل الألف. وسعوا بتوجيه من عبد الله بن يس لنقل العلم والدعوة للإسلام والتعاليم الدينية بين قبائلهم. ولكن لم يحققوا نجاحاً ولم يُستجب لدعوتهم. وعليه فقد قاد عبد الله بن يس المرابطين في حرب دينية هاجم بموجبها القبائل المجاورة وعمل على نشر سلطته بها. وبموته سنة ١٠٥٩م لم تنته الحركة. بل استمرت على يد أتباعه حيث استطاعوا نشر الإسلام في غرب إفريقيا وفرض سيطرتهم على إسبانيا.

٤) **النوبة**: تقع النوبة في جنوب مصر. وتضم ثلاثة أقاليم رئيسة. وهي: النوبة السفلى. وتشمل المنطقة من الشلال الأول شمالاً حتى وادي حلفا جنوباً. والنوبة الوسطى بين وادي حلفا شمالاً ودنقلة جنوباً. وإقليم النوبة الدنيا. انظر: محمد عبد العال أحمد: النوبة والمحاولات الإسلامية لفتحها فيما بين عامي (٢٠ - ٣١هـ / ٦٤١ - ٦٥٢م). ندوة بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة.

٥) شكيب أرسلان (الأمير): حاضر العالم الإسلامي. القاهرة: مطبعة الحلبي. ١٩٣٢م. ص ٧١ - ٧٢.

الدول متسعة النطاق - التي حملت تدريجياً لواء الإسلام.

وتركزت تلك الإمبراطوريات في منطقة غرب إفريقيا، فظهرت في البداية إمبراطورية غانا، والتي بدأت في القرن الثامن بعد الميلاد وانتهت في القرن الثالث عشر، وبدأ يظهر بها النفوذ الإسلامي في السلطة؛ حيث أحاط حكامها أنفسهم بالوزراء والمستشارين من المسلمين، ثم خلفتها إمبراطورية مالي الإسلامية التي بلغت أوجها في القرن الرابع عشر، ثم إمبراطورية الصنغاي التي سيطرت على المنطقة من أواخر القرن الخامس عشر وسقطت على يد الجيش المغربي عام ١٥٩١م[١].

وقد كان لجهود يوسف بن تاشفين - ثاني أمراء المرابطين ومؤسس مراكش عام ٢٦٠١م التي اتخذها قاعدة مملكته - أثرها الكبير في نشر الإسلام، ودخل الإسلام مملكة غانا القديمة عن طريق البربر، وتلت غانا مالي، ثم صنغاي التي ازدهر في عصرها الإسلام.

أما شرق إفريقيا؛ فقد شهدت هذه المرحلة ازدهار الإسلام في المنطقة الساحلية، مع تغلغله تدريجياً إلى الداخل من خلال السواحليين الذين طوروا ثقافة إفريقية متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية[٢].

المرحلة الثالثة: مرحلة الدول الإسلامية والجهاد الإسلامي في إفريقيا:

تميزت هذه المرحلة، التي امتدت من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، بانتشار الجهاد الإسلامي في شمال إفريقيا وشرقها وغربها تحت زعامات إسلامية، نجحت كل منها في إنشاء دولة إسلامية مترامية كان الإسلام فيها دين الدولة.

وقد أسهم الجهاد الإسلامي في تلك المرحلة في ترسيخ الإسلام وتعميقه، وذلك في المناطق التي ضمتها المملكات السياسية الإسلامية التي قامت على أساسه.

وإذا كانت الدول الاستعمارية الغربية التي واجهت مقاومة ضارية من جانب الزعامات والدول الإسلامية؛ لم يستقر لها المقام في إفريقيا إلا بعد أن قضت على تلك الزعامات والدول وقامت بتصفيتها الواحدة بعد الأخرى؛ فإنها لم تستطع أن تقف في وجه النفوذ الإسلامي والانتشار السريع للإسلام حتى في ظل الوجود الاستعماري، ومن أهم هذه الإمبراطوريات إمبراطورية الحاج عمر وابنه أحمد التي انهارت على يد قوات الغزو الاستعماري الفرنسي في التسعينيات من القرن التاسع عشر[٣].

أما في شرق إفريقيا؛ فقد تميزت هذه المرحلة بتدعيم السلطان سعيد لحكمه بعد أن تولّى سلطنة مسقط عام ٦٠٨١م في جنوب شرق بلاد العرب، ثم اتجه إلى شرق إفريقيا بغرض إقامة نظام سياسي واقتصادي فيها، واستطاع بالسياسة والقوة أن يُخضع ساحل شرق إفريقيا، وكان يعيّن حاكماً على كل مدينة مهمة مع إمدادهم ببعض جنوده، ولكنه في

١) لمزيد من المعلومات عن إمبراطوريات غرب إفريقيا، انظر:
Horeya T. Megahed, «The Empires of Western Sudan: A Political Analysis», Journal of African Studies, Institute of Research and African Studies, Cairo University, No.1, 1972. & "Mali Empire: Myth or Reality", Journal of African Studies, Institute of Research and African Studies, Cairo University, 1971.
انظر أيضاً: جوان جوزيف: الإسلام في ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء، القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤م.

2) A.H.Keane, Africa, Vol.I, 2nd ed, London: Edward Stanford, 1907, pp.70 - 83
انظر أيضاً: محمد صفي الدين: إفريقيا بين الدول الأوروبية، القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٥٩م، ص ١٩.

3) Megahed, Horeya, Op.Cit.

الواقع ترك لكل مدينة حرية التعامل مع المدن الأخرى، ولم يتدخل إلا في حالة قيام حرب أو ثورة فيها.

وبمضي الوقت انتشر نفوذ حكّام زنجبار إلى داخل البلاد، عن طريق رجال القوافل ورحلات التجار العرب، وكان من نتيجة سياسته أن أصبحت زنجبار أكبر ميناء على ساحل شرق إفريقيا، وازداد نفوذ السلطان في شرق إفريقيا، وقد أسهم النفوذ السياسي لحكام مسقط وسلطة الدولة الإسلامية في زنجبار في دعم التجارة وتأمين الطرق، وهو ما ساعد على انتشار الإسلام، وخصوصاً في المناطق الساحلية وحيثما امتد نشاط التجار، ويرى المحللون أن فترة حكم السلطان سعيد تميزت بدعم انتشار الإسلام والثقافة السواحلية والعربية[1].

وقد شهدت هذه المرحلة تغلغل الإسلام إلى أوغندا بوسط شرق إفريقيا عن طريق التجار، فضلاً عن الاتصال بين الضباط والجنود الذين أرسلهم الخديوي إسماعيل لاكتشاف أعالي النيل ومنابعه، والذين اختلطوا بالأهالي، ولقي مبعوثو الخديوي ترحيب الملك «كباريجا» حاكم «أورنيورو» الذي قام برفع العلم المصري فوق عاصمته، كما أرسل «موتيسا» ملك أوغندا سفراء لاستقبال مبعوثي الخديوي – وكان الإسلام قد سبق دخوله في مملكة أوغندا –، وطلب إرسال بعض العلماء لدعم الإسلام بمملكته، واستجاب الخديوي لذلك، وكان للعامل الاجتماعي الأثر الأساسي في نشر الإسلام في تلك المنطقة نتيجة اختلاط الجنود المصريين بالسكان والزواج منهم، حتى إن كثيراً من مسلمي أوغندا اليوم يعدّون أنفسهم من أحفاد أولئك الجنود الذين قدموا البلاد أيام الخديوي إسماعيل.

وقد استمر الإسلام في الانتشار على الرغم من جهود التنصير ودعم السلطة الاستعمارية البريطانية له، وذلك بنشاط التجار والعمال من الأقليات الهندية المسلمة الوافدة[2].

المرحلة الرابعة: الانتشار السريع للإسلام في القارة:

تمتد هذه المرحلة من أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الحالي، وتتميز بالانتشار السريع للإسلام على مستوى القارة في ظل الوجود الاستعماري، حيث لم تستطع السلطات الاستعمارية المختلفة التي اقتسمت القارة فيما بينها في ظل مؤتمر برلين ١٨٨٤م – ١٨٨٥م أن تفرض سيطرتها الفعلية إلا بعد القضاء على الزعامات والمملكات الإسلامية التي واجهتها وأعلنت الجهاد ضدها، إلا أنها لم تستطع أن تقف في وجه انتشار الإسلام الذي تمّ بصورة أوسع في ظل الوجود الاستعماري؛ على الرغم من جهود التنصير الذي عمل تحت حظوته والذي زاد نشاطه في القرن التاسع عشر؛ وهو ما دعا بعض الباحثين إلى تسميته بقرن التنصير في إفريقيا، ومع هذا فقد انتشر الإسلام بصورة أصبح يُعرف معها القرن العشرون بقرن الإسلام في القارة.

■ ثالثاً: وسائل انتشار الإسلام في إفريقيا:

لم ينتشر الإسلام على أيدي مبشّرين (دعاة) منظمين مرتبطين أصلاً بدولهم، على خلاف المسيحية التي اعتمدت في انتشارها أساساً

١) جلال يحيى: التنافس الدولي في شرق إفريقيا. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٥٩م، ص ٢٣. وأيضاً:
R.Coupland, East Africa and Its Invaders, London: Charendon Press, 1956, p 37. & Valerie J. Hoffman, «East Africa» in: Andrew, Rippin (ed.), The Islamic world, London: Routledge, 2008, pp. 40 - 41.

٢) موسوعة العالم الإسلامي، ثلاثة أجزاء، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، الجزء الأول، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

على جهود المبشّرين المرتبطين بالدول الأوروبية المستعمرة[1]، حيث بدأت الدعوة على أيدي التجار العرب في الشمال والشرق، وكذلك على أيدي مسلمين من ذوي الأصول الآسيوية في الجنوب والشرق، إلا أنها سرعان ما انتقلت إلى الشعوب الزنجية نفسها؛ ليصبحوا هم رسل الدعوة الإسلامية في القارة بعد استيعابهم للإسلام.

وتعددت وسائل انتشار الإسلام في إفريقيا، ومن أهمها:

١ - التجار:

عبّر «ترمنجهام» عن الصلة المهمة بين الإسلام والتجارة بقوله: «إن الإسلام والتجارة يرتبطان إلى حد كبير»[2]، ويمكن القول بأن الإسلام انتقل وانتشر عبر الصحراء مقتفياً طرق تجارة القوافل التي وجدت قبل دخول الإسلام للمنطقة[3]، إلى أن جاء الأوروبيون للساحل الغربي لإفريقيا، فحوّلوا التجارة إلى مراكزهم الساحلية جنوباً (على سواحل غرب إفريقيا)، بعد أن كانت تتجه تقليدياً نحو الشمال الذي كانت تتطلع إليه بوصفه العالم الوحيد المفتوح أمامها للتجارة والثقافة والمرجعية الدينية، وعليه فقد أدى هذا التحول إلى انكماش تجارة القوافل، ولا نقول انتهائها؛ حيث ما زالت هناك تجارة قوافل وطرق قوافل عبر الصحراء تصل ما بين الشمال والجنوب، وتشاهد باستمرار القوافل في تمبكتو وجاو من مدن شمال مالي وغيرها.

وتميز التجار بالعديد من السمات التي أثارت وأشاعت الفضول والتساؤل عن الإسلام، بعض هذه السمات تتعلق بمظهر التجار الخارجي، حيث الملابس الفضفاضة وغطاء الرأس المميز، إلى جانب تطهرهم ووضوئهم على مدار اليوم، وبعض السمات تتعلق بأخلاقيات التجار وتصرفاتهم كالأمانة في البيع والشراء، والتيسيرات في البيع، بالإضافة إلى محافظتهم على أداء العبادات من صلاة وصوم ومناجاة[4].

٢ - الطرق الصوفية:

تنتشر بصورة كبيرة في أنحاء القارة، وهي أوسع انتشاراً وأكثر تأثيراً في إفريقيا جنوب الصحراء عنها في الشمال، وإن كان من الملاحظ أن نشاطها في نشر الدعوة قد بدأ متأخراً ولم يتبلور إلا في القرن التاسع عشر، ومن أهم الطرق الصوفية الموجودة في إفريقيا: القادرية، التيجّانية، والسنوسية[5].

١) وقد عبّر عن هذا بوضوح الكونت دي كاستري بقوله: «إن الإسلام لم يكن له دعاة متخصصون للقيام بالدعوة إليه وتعليم مبادئه كما في المسيحية، ولو أنه كان للإسلام أناس قوامون لسهل علينا معرفة السبب في انتشاره السريع. فقد شاهدنا الملك شارلمان يستصحب معه على الدوام في حروبه ركباً من القسس والرهبان ليباشروا فتح الضمائر والقلوب بعد أن يكون قد باشر فتح المدن والأقاليم بجيوشه التي يصلي بها الأمم حرباً لا هوادة فيها. ولكنا لا نعلم للإسلام مجمعاً دينياً يتبع الجيوش، فلم يكره أحد عليه بالسيف ولا باللسان». انظر النص في: عبد الرحمن زكي، مرجع سابق، ص ٥ - ٦.

2) Spencer Trimingham, A History of Islam in West Africa, London: Oxford University Press, 1962, p.31.

٣) لمزيد من المعلومات عن دور التجار في نشر الدعوة الإسلامية، راجع: د. حسن إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص ٧٣ - ٧٥. انظر أيضاً: سير توماس أرنولد، مرجع سابق، ص ٣٩١ - ٣٩٢.
انظر أيضاً:
John Iliffe, Africans: The History of a Continent, Cambridge: Cambridge University Press, 2007, 2nd edition, pp 49 - 55.

٤) لإعطاء صورة عن مدى انجذاب الإفريقيين للتجار المسلمين ودورهم كدعاة، كما يوضحها داعية إفريقي، انظر: آدم عبد الله الألوري: الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني، الطبعة الثانية، د.م.ن.: د.ن، ١٩٧١م، ١٣٩١هـ ص٤٠-٤١.

٥) **القادرية:** مؤسسها هو الشيخ عبد القادر الجيلاني، وتنتشر بقوة في غرب إفريقيا، وتعرف بالمريدية في السنغال، وتفرع منها الطريقة الفودويوية التي أنشأها الزعيم النيجيري عثمان بن فوديو في القرن الثامن عشر.
التيجّانية: مؤسسها هو أبو العباس بن محمد بن المختار التيجاني، وتنتشر في شمال وغرب إفريقيا، ومن أهم زعمائها الحاج عمر التل مؤسس إمبراطورية الحاج عمر في غرب إفريقيا.
السنوسية: هي أحد أكبر الحركات الثلاث التي انقسمت إليها الإدريسية: (الميرغنية، الرشيدية والسنوسية).

وينجذب الإفريقي بشدة للطرق الصوفية؛ فالالتفاف حول الشيخ والاشتراك في حلقات الذكر أو ما يُسمى «الحضرة» يملأ الفراغ الروحي عند الإفريقي، ويحتل جزءاً من وقت فراغهم، وخصوصاً في المساء حيث الإنشاد الديني والحركات الإيقاعية في الذكر التي تستهوي الإفريقيين الذين تعودوا على التعبير بالرقص في أوجه حياتهم كافة بما فيها الدينية[1].

وأهم إنجازات الطرق الصوفية هو أن التحول للإسلام انتقل على أيديها من حالات فردية إلى حالات جماعية، وهو ما مثّل خطوة في تدعيم الإسلام في نفوس الإفريقيين.

٣ - المشايخ: «المرابو»[2] أو «الملا»:

من الظواهر واسعة الانتشار في إفريقيا وجود المشايخ الذين يُطلق عليهم أسماء عدة؛ أشهرها «المرابو» في غرب إفريقيا، و «الملا» في شرق إفريقيا، وقد اكتسب «المرابو» في غرب إفريقيا أهمية خاصة، حيث أدوا وما زالوا يؤدون دوراً أساسياً في نشر الإسلام، و «المرابو» أقدم تاريخياً من الصوفية، وإن كان ظهورها قد أمدهم بدفعة قوية نتيجة الانجذاب إليها؛ حيث ازداد عددهم وتحدد نظامهم وتبلورت لديهم المؤسسية، وأصبحت لهم هيراركية[3] في تنظيمهم الداخلي، هذا فضلاً عن ازدياد قوتهم في المجال السياسي والاجتماعي؛ مما أكسبهم مزايا اقتصادية كرّست قوتهم ونفوذهم.

٤ - المعلّمون والدعاة المحليون:

يتمثل دورهم في إكمال عمل التجار، حيث قاموا بتدعيم عملية التحول للإسلام، فكلما تطور مجتمع إسلامي احتاج الأمر إلى وجود معلمين وعلماء لتعليم الأفراد الدين الجديد، بل إن بعض علماء الدين من الإفريقيين أسهم إسهاماً كبيراً في إثراء الحضارة العربية والإسلامية، ليس فقط على مستوى إفريقيا وحدها، ولكن في البلاد الإسلامية الأخرى، حيث قام بعضهم بالتدريس في الجامعات والمراكز الإسلامية المختلفة، كما أصبح الكثير من مؤلفاتهم يُدرّس بها[4].

وقد أدى الأزهر وكل من الزيتونة والقيروانة وغيرهما دوراً أساسياً، وقد ازدهرت مراكز علوم إسلامية بفضل وصول المعلمين وعلماء الدين من الحجاز وشمال إفريقيا لنشر تعاليم الإسلام، ومن أهمها مركز جيني (جنة) وتبمكتو وغاوا في الغرب، وهرر في الشرق، وكان لهم دور مهم في

وأسسها محمد بن علي بن السنوسي بن العربي، وتنتشر في شمال إفريقيا.

1) L.P Elwell-Sutton, «Sufism & Pseudo - Sufism», in Denis Mac Eoin & Ahmed Al Shahi (eds.), Islam in Modern World, London & Canberra: Croom Helm, 1983, pp 49 - 56

٢) «مرابو»: كلمة ذات أصل فرنسي «Marabout»، ولكنها في الحقيقة مستمدة مباشرة من العربية من كلمة مرابط، وهذا التعبير يأتي من كلمة رباط. ويرجع انتشار الكلمة في غرب إفريقيا إلى الرباط الذي أنشئ في السنغال بأبعاده الدينية والعسكرية، وإن كانت الكلمة أصبحت تعني وجود أحد الشيوخ وحوله مريدوه أو طلبته دون الارتباط بالانتماء إلى رباط بالمعنى المذكور من قبل. انظر:
Christian Coulon, Le Marabout et le Prince: Islam et Pouvoir au Séngéal, Paris: A Pédone, 1981.

٣) هيراركية: يُعرف المصطلح: (بالإنجليزية: Hierarchy) هي تفاوت في المراتب أو الأدوار، سواء كان من أنظمة حيّة مثل كينونات بنيوية اجتماعية... وتعني كذلك التسلسل الرئاسي أو التدرج الهرمي للسلطات. أو هي تركيب عقلي للوظائف: ويقصد به هيكل تنظيمي رشيد حيث يتم تقسيم العمل... هرمية التنظيم (الهيراركية): هي تفاوت في الأدوار ناشئ عن حاجة عملية؛ يسهل الوصول للرؤساء. يجب أن يتمتع الجميع بحقوق متساوية. الطريق لتغيير نظام اجتماعي.

٤) لمزيد من المعلومات انظر: د. أحمد إبراهيم دياب: علماء بلاد السودان الغربي في القرنين السادس عشر والسابع عشر وآثارهم العلمية، في ندوة العلماء الأفارقة ومساهماتهم في الحضارة العربية الإسلامية بالخرطوم ٢٨ - ٣٠ يوليو ١٩٨٣م. بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٥م، ص ١٤٥ - ١٥٧. وانظر أيضاً: بدرود كاتيريغا: علماء شرق إفريقيا وإسهاماتهم في الثقافة والحضارة الإسلامية - العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين. في: ندوة العلماء الأفارقة، المرجع السابق، ص ٢٦٣ - ٢٨٤.

تحقيق الاندماج والتماسك، كما قاموا بالوساطة الداخلية (بين القبائل والعشائر في المجتمعات غير المركزية)، فضلاً عن الوساطة الخارجية (بصفتهم مبعوثين) لمعرفتهم باللغة العربية ودرايتهم بالشريعة الإسلامية، كما تولوا تدوين دفاتر الحسابات، وتسجيل قضايا المحاكم، وعملوا مستشارين وحرساً خاصاً للحكام[1].

٥ - المسلمون من ذوي الأصول الآسيوية[2]:

ساهم المسلمون المستوطنون من ذوي الأصول الآسيوية في نشر الإسلام في القارة، سواء كانوا من الملايو في جنوب إفريقيا، أو الهنود المسلمين في شرق القارة ووسطها وجنوبها، أو اللبنانيين في غرب إفريقيا، حيث أصبحوا مراكز إشعاع رئيسية للإسلام حيثما وجدوا.

ومع أنهم جاؤوا لأسباب مختلفة - بصفتهم زعماء منفيين من قبل المستعمر الأوروبي في موطنهم الأصلي (الملايو والهنود)، أو لبدء العمل في التجارة (اللبنانيون) -؛ فإنهم استقروا وعملوا أساساً في التجارة والخدمات والزراعة، وكوّنوا جماعات مميزة تقع في الهيراركية الاجتماعية في إفريقيا بعد الأوروبيين وقبل الإفريقيين.

وبالرغم من نسبتهم العددية المحدودة فإنهم ساهموا في نقل الإسلام إلى القارة الإفريقية، وفتح مجيئهم الباب للإفريقيين إلى عالم خارجي آخر غير العالم الأوروبي الغربي الذي جاء منه المستعمر والمستوطن الأبيض، والذي عانوا كلا وجهيه (الاستعمار والاستيطان).

1) Kritzeck & Lewis, Op.Cit., pp. 21 - 26

٢) السيد علي أحمد فليفل: الدولة العثمانية والمسلمون في جنوب إفريقيا.. دراسة وثائقية للفترة من (١٨٥٦ - ١٨٧٨م)، أوراق إفريقية ٣، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ٢٠٠٠م. انظر أيضاً:
ثناء منير صادق: الهنود في جنوب إفريقيا: ١٨٦٠م - ١٩٢٧م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة - ١٩٩٣م. وكذلك:
Abdulkader Tayob, Islam in South Africa, Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1999.

٦ - مراكز الإشعاع الديني:

تتعدد المراكز الإسلامية التي تهدف إلى نشر الدين الإسلامي قيماً وحضارة وشريعة، فهناك الأزهر الشريف الذي أدى دوراً محورياً في نشر الإسلام في القارة بتقديم المنح الدراسية للغرباء والوافدين، بالإضافة إلى مراكزه البحثية، وهناك الجامعات الإسلامية في شمال إفريقيا، ومن أهمها الزيتونة والقيروانة، وهناك أيضاً منظمة المؤتمر الإسلامي[3] التي تهدف إلى دعم التضامن الإسلامي وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء من خلال أجهزتها المختلفة؛ مثل: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

هذا بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية؛ مثل: رابطة العالم الإسلامي التي تهدف إلى تبليغ الدعوة الإسلامية، وجامعة إفريقيا العالمية (المركز الإسلامي الإفريقي سابقاً) في الخرطوم، وتهدف إلى نشر تعاليم الإسلام وتعميقها بين الشعوب الإفريقية وإعداد الدعاة، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية بليبيا التي تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية من خلال قوافل إسلامية إنسانية للدول الإفريقية المختلفة[4].

٣) تضم ٢٧ دولة إفريقية من إجمالي ٥٧ دولة عضو في المنظمة، وتحظى جمهورية إفريقيا الوسطى بوضع مراقب. http://www.oic-oci.org/member_states.asp

٤) انظر: الأزهر في ١٢ عاماً، القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص ١١، وانظر أيضاً
Organization of the Islamic Conference, Jeddah: Marwa Advertising, N.D. ، وقرارات المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة عشرة، مجلة رابطة العالم الإسلامي، العدد الثاني، السنة الخامسة عشرة، صفر ١٣٩٧هـ / فبراير ١٩٧٧م، وكذلك الإيسيسكو، عدد ٤٥ شوال ١٤٢١هـ / يناير ٢٠٠١م، وخالد بوقماز: المركز الإسلامي الإفريقي في السودان، الكويت: مجلة الوعي الإسلامي، العدد ٢١٨، ديسمبر ١٩٨٦م، ص ٧٤ - ٨٢؛ والقوافل الإسلامية، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ١٣٩٥هـ / ١٩٨٦م، ص ٩.

٧ – الزعامات الدينية – السياسية والجهاد الإسلامي[١]:

ظهرت في إفريقيا العديد من الزعامات الدينية – السياسية التي تميزت بسمات مشتركة، فقد جاؤوا جميعاً من عائلات عارفة بالإسلام، وجميعهم إفريقيون، ولكنهم يُرجعون عادة أصلهم وأنسابهم للأماكن المقدسة بالحجاز، كما أنهم ضالعون في اللغة العربية والشريعة الإسلامية، ومن السمات المشتركة بينهم أيضاً أنهم كانوا زعماء دينيين، وأن كلاً منهم أسس طريقة خاصة به، وقد أمضوا فترة من التعلّم والتعليم في مكة والأماكن المقدسة، ومرّوا بمصر والأزهر.

وقد توافرت في معظم هذه الزعامات مقومات النجاح السياسي، حيث القيادة الواعية والعقيدة الراسخة والتنظيم السياسي، فالإسلام بصفته حضارة وثقافة وإيدولوجية أعطى دفعة كرّست من النجاح السياسي للزعامات الكاريزمية، أي وفّر الإطار العقائدي والإطار التنظيمي اللازم لنجاح الدولة التي استخدمت من الإسلام قوة دافعة، ومن أهم هؤلاء الزعماء: عثمان بن فوديو في شمال نيجيريا (الفولاني)، والحاج عمر الفوتي في غينيا والسنغال ومالي، وماء العينين القلقمي في موريتانيا، والسنوسي الكبير في ليبيا، ومحمد أحمد المهدي في السودان، والملا محمد عبد الله حسن في الصومال.

■ خاتمة:

يتضح من التحليل السابق أن الإسلام منتشر في القارة الإفريقية، ويزداد انتشاراً واضطراداً، وهو أكثر من أي ديانة أخرى سواء عالمية سماوية أو تقليدية متوارثة، ولكن يتباين مدى انتشاره من جهة إلى أخرى، فالإسلام هو الأوسع انتشاراً من ناحية القوة العددية منسوبة إلى عدد السكان، والديانة التقليدية آخذة في الذوبان بفعل عوامل التغير في المجتمعات الإفريقية.

أما المسيحية فيعدها كثير من الباحثين ظاهرة غريبة في القارة الإفريقية، إذ لا توجد دولة إفريقية بها أغلبية مسيحية، ولا يُعد الدين المسيحي الدين الرسمي في دولة إفريقية، وقد كانت إثيوبيا الاستثناء الوحيد حتى الإطاحة بالإمبراطور هيلاسيلاسي سنة ١٩٧٤م؛ حيث انتهى الأمر بعدم النص في الدستور على أن المسيحية هي الدين الرسمي للدولة تأكيداً لعلمانية الدولة، ومع ذلك فإن المسيحيين بها ليسوا أغلبية؛ حيث يمثل المسلمون ٦٥٪ من السكان.

وعلى الطرف الآخر؛ فإن العديد من الدول تعد الإسلام الدين الرسمي لها، مثل تشاد والسنغال وغينيا ومالي والنيجر، بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا العربية، فضلاً عن أن عدد الدول الإفريقية الأعضاء المؤسسين في منظمة المؤتمر الإسلامي كان ١٣ دولة من مجموع ٢٥ دولة، وازداد عددها إلى أن وصل إلى ٢٧ دولة في ٢٠١٠م من إجمالي ٥٧ عضواً[٢]، أي ما يقرب من نصف عدد الأعضاء، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء لا توجد بها أغلبية مسلمة مثل الجابون.

وفي رؤية ختامية عن استشراف المستقبل؛ فإن القرن العشرين قد ترك بصماته في جعل «المتغير الثقافي» متغيراً أصيلاً في إطار العولمة وما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وسعي الليبرالية الغربية لفرض نموذجها على العالم، وهو ما يمثل تحدياً للقيم

1) B.G. Martin, Muslim Brotherhood in 19th Century Africa, Cambridge: Cambridge University Press, 1976.
ومن المراجع العربية الأساسية، انظر: الألوري: الإسلام في نيجيريا... مرجع سابق.

2) http://www.oic-oci.org/member_states.asp

الروحية غير المرتبطة بالنموذج الغربي.

وقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتدعم الاتجاهات الصراعية الغربية، وعلى رأسها كتابات صموئيل هينتجتون حول حتمية الصراع بين الإسلام والحضارة الغربية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أو الحكم بنفي الآخر على أساس أنه لم تعد هناك حضارة بديلة لليبرالية الغربية التي يرى بعضهم أنها سادت العالم، مثلما انتهى إليه فوكوياما في التصور بأن نهاية التاريخ قد تحققت بسيادة الليبرالية الغربية مع إغفال الحضارات والقيم الأخرى، وعلى رأسها الإسلام الذي صوّره بأنه أضعف من أن يمثل تحدياً لليبرالية الغربية[1]، فضلاً عن الربط بين تلك الأحداث والإرهاب والإسلام.

والقارة الإفريقية ليست بمنأى عن هذه المتغيرات سالفة الذكر، ولهذا فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون والترابط في دعم الدعوة الإسلامية بها؛ حيث قد تأتي تلك المتغيرات بآثار سلبية كبيرة، من أخطرها انتشار المد التنصيري، ومحاصرة انتشار الإسلام، وتجفيف منابع تمويل الدعوة من العديد من الأفراد والجمعيات، ومن هنا تبرز أهمية الجهود المنظمة للحكومات في دعم انتشار الإسلام، ولكن ليس بتولي الدعوة مباشرة، وإنما بدعم الأساليب المحلية التي انتشر بها الإسلام سابقاً، وذلك لعدم إثارة مخاوف التسلط السياسي من الدعوة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن كثيراً من الإفريقيين الذين دخلوا الإسلام حديثاً يدخلون في إطار المؤلفة قلوبهم، ومن ثمّ فهم من مستحقي أحد مصارف الزكاة، وهو ما يمكن أن يكون أحد وسائل التكافل الاجتماعي مع الإفريقيين لمكافحة الفقر والمرض، وفي مواجهة الضغوط الغربية، وخصوصاً في ظل ما تفرضه منظمة التجارة العالمية من تحرير التجارة، والإغراءات التنصيرية التي سوف تتصاعد وتيرتها في القارة في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب.

كما أن زيارات كبار العلماء، وبخاصة رؤساء المؤسسات الدينية وكبار الأئمة، مثل فضيلة شيخ الأزهر وأئمة الحرمين الشريفين، للدول الإفريقية؛ على القدر نفسه من الأهمية لدعم الروابط والانتماء بين مسلمي إفريقيا وبين باقي المسلمين في العالم.

ويمكن القول بأن موجات التحول إلى الإسلام باتت ظاهرة عالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وصل عدد من دخلوا الإسلام بها عقب تلك الأحداث مباشرة ٣٤ ألف شخص تقريباً[2]، وهو ما يعني أن ظاهرة انتشار الإسلام وديناميكيته ليست قاصرة فقط على إفريقيا، وإنما تمتد لتشمل العالم بأسره، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

١) حورية توفيق مجاهد: الإسلام في إفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢م، مرجع سابق، ص ٩ - ١٠.

2) «A wave of Conversion to Islam in the U.S. Following September 11», pp. 1 - 7.

مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا

قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات(*)

أ. د. محمد عاشور مهدي(**)

تسعى هذه الدراسة إلى بيان دوافع التكامل في إفريقيا، وأهم ملامح مسيرة التكامل الإقليمي التي شهدتها القارة، والصعوبات والمعوقات التي واجهت جهود التكامل، وصولاً إلى استطلاع مستقبل جهود التكامل في القارة في ضوء متطلبات تفعيلها.

مقدمة:

استأثر التعاون الاقتصادي بين دول العالم باهتمام متزايد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا الاهتمام أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها حلاً مناسباً للمشكلات التي تواجهها حركة بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الإفريقي يمكن القول بأن للقارة تاريخاً طويلاً مع تجارب التكامل، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية[1]، وفي أعقاب الاستقلال سعت الدول الإفريقية – على اختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق – إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي؛ بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال[2].

وقد قام هذا الفكر السياسي على أساس من الوعي التام بضعف الدول الإفريقية، وفقرها، وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات شعوبها، فزعيم مثل «نكروما» نظر إلى بلقنة القارة بصفتها عقبة أساسية أمام تقدم القارة ورفاهية شعوبها على مختلف المستويات، وأكد «نكروما» أنه على إفريقيا الموحَّدة العمل لتحقيق ثلاثة أهداف:

١ – التخطيط الاقتصادي الشامل على أساس قاري؛ على أساس أن استمرار

---

*) الدراسة مستخرجة بواسطة الكاتب من كتاب له بعنوان (التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات)، والحاصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاقتصادية والقانونية، بجمهورية مصر العربية، لعام ٢٠٠٨م.

**) أستاذ العلوم السياسية المشارك - جامعة القاهرة

١) بدأت إرهاصات التكامل في ظل الحكم الاستعماري كإجراء يستهدف تقليص النفقات بمعيار القيام بأداء الوظائف أو في مجال المنظمات الخدمية، لخفض العبء على خزانة المستعمر، انظر:

Musa Abutudu ,"Towards a political Economy Of African Integration", in Youssef M. Sawani(ed.), reflections of african scholars on the african union, (Tripoli: world center for the study and research of the green book and African Association Of Political Science (AAPS), 2005), p 41

٢) راجع أمثلة لتلك التجارب والجهود في:

Naceur Bourenane: "Regional Integration In Africa: Situation And Prospects", In Jorge Bragade Maceda And Omer Kabbaj, Regional Integration In Africa. (Paris: OECD Publi, 2002), Pp: 18 - 26.

د. محمد عاشور، د.أحمد علي سالم (محرران): دليل المنظمات الإفريقية الدولية، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي - جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م). وانظر كذلك: د. محمود أبو العينين: مستقبل الإقليمية في إفريقيا في ظل العولمة، في: مجموعة من الخبراء: العولمة آثارها على إفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٩م)، ص ١٨٧ - ١٩١.

الفُرقة والبلقنة على المستوى الإقليمي سيُبقي القارة تحت رحمة الاستعمار والإمبريالية.

٢ - قيادة عسكرية مشتركة.

٣ - سياسة خارجية موحَّدة، وذلك لتحديد التوجه السياسي للأمن والتخطيط التنموي على مستوى القارة.

وعلى الرغم من نضال «نكروما» للحصول على موافقة زعماء إفريقيا على رؤيته بشأن تكوين اتحاد سياسي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عالجها تفصيلاً في الفصل الحادي والعشرين من كتابه (إفريقيا يجب أن تتوحد)، فإن تلك الرؤية لم تلق تأييداً يُذكر على صعيد القارة[١].

وقد مثّل عام ١٩٦٣م خطوة رئيسة في تطور التكامل الإقليمي في إفريقيا بقيام (منظمة الوحدة الإفريقية)، وبالرغم من إقرار ميثاق المنظمة لضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا[٢]؛ فإن قراءة ميثاق المنظمة تكشف أن الأولوية قد أُعطيت للأهداف السياسية لا الاقتصادية، وهو أمر يعود في جانب منه إلى الاعتقاد الشائع - آنذاك - بأنه بمجرد تحقق الحرية السياسية فإن عمليات تحقيق نمو اقتصادي سريع ستتحقق تلقائياً.

١) محمد عاشور: قمة سرت الطارئة ومشروع الوحدة الإفريقية.. آفاق الفكرة وقيودها، في: مركز الحضارة للدراسات السياسية: أمتي في العالم - حولية قضايا العالم الإسلامي -، ١٤١٩هـ - ١٤٢٠هـ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠م)، ص ١٧٨. وحول نكروما ورؤيته انظر:
Kwame Nkruma, Africa Must Unite (London: Panaf, 1998), pp 216 - 222.

٢) نصوص الميثاق في د. عبد السلام محمد شلوف وآخرين، وثائق إفريقية: من أكرا إلى لومي (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠١م)، ص ١٧٢ - ١٧٤. وانظر:
Kwame A. Ninsin, « Political Economy Of Integration In Africa», in Youssef M. Sawani (ed.), op.cit, p 69.

وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ بدا واضحاً أن الاقتصاديات الموروثة للدول حديثة الاستقلال أضعف من أن تمثل قاعدة راسخة لنمو اقتصادي دائم؛ نظراً لضعف الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء، وخصوصاً مع تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية في السبعينيات من القرن العشرين، ثم ما تلاه في الثمانينيات من القرن نفسه من تراجع التمويل الخارجي لدول القارة[٣]، وهو ما زاد من أهمية التكامل بصفته سبيلاً للتصدي لتلك المشكلات.

وبالرغم مما يبدو من توافر مسوغات قوية للتكامل الإقليمي في القارة[٤] من ناحية، ووعي الدول الإفريقية وسعيها لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها من ناحية أخرى؛ فإن حصاد تلك المساعي - باختلاف صورها وأشكالها - كان متواضعاً.

■ المطلب الأول: دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا:

تتنوع وتتداخل مسوغات التكامل الإقليمي ودوافعه في إفريقيا؛ وإن ارتبطت في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار والأمن في القارة، حيث يرى الكثيرون أن إقامة التجمعات الاقتصادية في إفريقيا عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مختلف دول القارة؛ لأنه يوفر إطاراً لتطوير قدرات الدول ولتسوية الصراعات المكلفة، وفيما يأتي تفصيل لتلك الدوافع.

٣) كوامي نسن: العولمة وإفريقيا، ترجمة د. حمدي عبد الرحمن، رانيا حسين (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م).

٤) انظر:
Economic Commission for Africa, op.cit, pp 17 - 21.

أولاً: الدوافع الاقتصادية للتكامل[١]:

تُصنف دول إفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصادياً؛ فبالرغم من أن القارة تستوعب ١٣٪ من سكان العالم؛ فإنها لا تحوز أكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[٢]، ونصيبها في التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة، لم يزد عن ٢٪، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، وطبقاً لبيانات البنك الدولي؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لم يزد عن ١٪ من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.

وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش، واجهت القارة مشكلات أخرى تمثّل أبعاداً للأزمات؛ من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز، وتفاقم أعباء الديون الخارجية، وهذا ما قاد الدول الإفريقية إلى قبول التدخل الخارجي المباشر مقابل المساعدات الدولية الضرورية، وهو التدخل الذي اتخذ أبعاداً أكثر شراسة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطية سياسية[٣].

وبالرغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها؛ ظلت الطبيعة الانقسامية للقارة تمثل القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو القارة وتنميتها، وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت الذي وُلدت فيه الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار[٤]؛ سعت حكومات تلك الدول إلى تبنّي خطط اقتصادية للتنمية، عُد التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها – ولو من الناحية النظرية – أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

والتي يمكن إجمالها في:

- بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح باتباع آليات الإنتاج الكبير، لمعالجة قصور عوامل الإنتاج – في كل دولة على حدة – عن الوفاء باحتياجات المشروعات الكبرى.
- تُقدّم خطط التكامل ومشاريعها الإطارَ المناسب لحشد الموارد والأسواق؛ للتمكن من دخول مرحلة التصنيع بدلاً من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة[٥]، فهو يقوم بدور القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية وليس مجرد أثر لها.
- تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات والمنتجين الإقليميين؛ بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

---

١) لا يكاد يخلو مرجع عن قضايا التكامل من إشارة لتلك الدوافع؛ انظر على سبيل المثال:
Erich Leistner, «Regional Cooperation in Sub-Saharan Africa", Africa Insight (vol.27. No.2, 1997). Pp 112 - 113.
د. محمد لبيب شقير: الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، ١٩٨٦م)، ص ٨٢ - ٩٦.
د. عراقي الشربيني: المشكلات التوزيعية وآثارها على التكامل الاقتصادي الإقليمي (تجربة شرق إفريقيا)، مجلة الدراسات الإفريقية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، العدد الخاص، ١٩٩٤م)، ص ٢٠ - ٢١.

٢) د.محمد عبد الشفيع: الاقتصاد السياسي للعولمة، في د.حمدي عبد الرحمن (محرر): إفريقيا والعولمة، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤م)، ص ٣٨.

٣) رجوموما، مرجع سابق، ص ١٩. ولمزيد انظر: راوية توفيق: المشروطية السياسية والتحول الديموقراطي في إفريقيا، سلسلة دراسات إفريقية، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢م).

٤) محمد عاشور: الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧م).

٥) ترتبط هذه المسألة بقضية اقتصادية أكبر تتعلق بما يُعرف بالأثر الإنشائي والأثر التحويلي للتكامل، راجع: د. محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٨٨ - ٨٩. وراجع فيما يتصل بإفريقيا: Economic Commission for Africa, op.cit, pp 11 - 12.

❖ تمثّل عاملاً للتوسع الاقتصادي للدولة المصدّرة للعمالة؛ عبر تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفير دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما تستفيد الدولة المضيفة للعمالة بقدر ما تُحدثه الأخيرة من مساعدة في تطوير إمكانيات الدولة المضيفة وقدرتها التنافسية وخفض تكلفة الإنتاج[1].

❖ الحيلولة دون تكرار المشروعات، والمساعدة على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، وتجنب إهدار الموارد النادرة، وبخاصة رؤوس الأموال؛ حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية في نطاق دول التكامل[2].

❖ الحدّ من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، والتي تتطلب خبرات وقدرات تتجاوز إمكانيات الدول الإفريقية فرادى.

❖ إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم المشاركة في نطاق التكامل، كإجراء وقائي، في حالات عدم اليقين، مثال ذلك استثمارات كوت ديفوار وبنين وتحويلات زيمبابوي إلى زامبيا.

ثانياً: الدوافع السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا:

يُعد ضعف الدول الإفريقية وهشاشتها أهم دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا، خصوصاً مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار في دول القارة واقتصادياتها؛ حيث أضحت الدولة الإفريقية أكثر هشاشة وعدم قدرة على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية ووظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم، فبالرغم من قدم هذا الضعف فإن سياسات التحرر الاقتصادي قد ضخّمته وعمّقته؛ على نحو جعل الدولة الإفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها.

فالدولة الإفريقية عاجزة عن تقديم الخدمات العامة وتوفير بنى تحتية مقبولة، وهو ما انعكس على موقع هذه الدول على الصعيد الدولي كفاعل دولي هامشي؛ في ظل تراجع قدرة الدول الإفريقية على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية.

فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات تأميم وسعي لبلورة رأسمالية وطنية، أو رأسمالية دولة، عمدت الدول الإفريقية تحت وطأة الضغوط الغربية إلى بيع معظم الأصول المملوكة لها، حتى الاستراتيجي للقطاع الخاص، وأدى هذا إلى حصر الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في نطاق محدود، كالمسؤولية عن أعباء الإدارة المالية والنقدية، وتدخل محدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية، في المقابل تزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة المؤسسات الدولية[3].

من ناحية أخرى؛ تم اختزال مسؤولية الدولة عن تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية، والتشاور مع فعاليات مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني، فالدول الإفريقية فرادى لم تعد تتمتع بدرجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها؛ فهي اليوم دول أسيرة للرأسمالية العالمية

١) انظر:
Mohamed Haddar , «Economic Integration In Africa From Speech To Reality» in Development And Socio-Economic Progress.(Vol.4, No.53, 1992), pp 5 - 6.

٢) انظر: Idem .

٣) انظر: Idem , وراجع في السياق نفسه: د. محمد عبد الشفيع، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٢، حلمي شعراوي: القراءة الإفريقية للعولمة، في د. حمدي عبد الرحمن (محرر)، مرجع سابق، ص ٨٤ - ٨٥.

لا للرأسمالية الوطنية، وفي ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية.

وهذه الأوضاع هي التي فرضت بشدة ضرورة التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية بوصفه مدخلاً أساسياً للتعامل مع مشكلات القارة، واستعادة الثقة بين قوى الداخل قبل تفتيت قوى السوق للدولة والمجتمع، ويذهب بعض الباحثين إلى أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية، التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، حملت في طياتها آثاراً دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث يرصد أحد الباحثين ثلاثة انعكاسات إيجابية لتراجع دور الدولة أمام مساعي التكامل وجهوده.

وذلك على النحو الآتي[1]:

١ - أن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر إيجابي، ولو بطريق غير مباشر، في عملية التكامل الإقليمي، ذلك أن الدول الإفريقية باتت تدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني فرادى، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة لها لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وهو ما أدى - متضافراً مع التحولات والضغوط الدولية - إلى انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة على أساس إيديولوجي، وتبني معظم الدول الإفريقية الأخذ بآليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو ما يُعد شرطاً أولياً من شروط قيام عملية التكامل الإقليمي[2]، والتي تُعد عاملاً جوهرياً للاستقرار الاجتماعي والسياسي بما توفره من أطر لتسوية الصراعات المكلفة وحلها.

٢ - أن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني من خلال التعاون مع دول الجوار؛ بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها «مشكلة داخلية» لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وهو الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والاستقرار الإقليمي، ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا[3].

٣ - أن تجليات ظاهرة العولمة وما تفرضه من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود؛ شكّلت حافزاً لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، على أساس أن هذا التكامل يحمل في طياته حلاً لمشكلتي الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب إفريقيا؛ في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن تحقيق هذين الهدفين.

حاصل القول؛ أن الاعتبارات السياسية تؤكد الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية؛ بوصفها القوة القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي.

كما أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يمكن أن يكون عاملاً جوهرياً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول؛

---

١) د. إبراهيم نصر الدين: مشكلة الاندماج الوطني والتكامل الإقليمي في إفريقيا، في د. محمد عاشور (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٦١ - ٦٣.

٢) انظر:
Josef C. Brada, and, José A. Mendez: "Political and Economic Factors in Regional Economic Integration", Kyklos, Vol. 46, No. 2, 1993, (Basel : Hebling & Lichtenhahn Verlag AG), Pp 187 - 189.

٣) انظر:
Jean-Pierre Jouyet,» Political Underpinning For Regional Integration» In: Jorge Braga De Macedo And Omar Kabba (Eds), op.cit, p 199.

حيث يوفر إطاراً لتسوية الصراعات المكلفة وحلها، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية التي تزعزع وتقوض مستقبل البلاد الواقعة في نطاق الحرب.

■ المطلب الثاني: مسيرة التكامل الإقليمي في إفريقيا:

مرّت مسيرة التكامل الإفريقية بالعديد من المراحل والأشكال المتنوعة من حيث الأهداف والمجالات، وقد اتخذت هذه التجارب التكاملية شكل التجمعات الإقليمية التي كان إنشاؤها وانتشارها في القارة مسايراً للمعطيات الإقليمية والدولية.

وقد عُدّت تلك التجارب التكاملية على اختلاف أشكالها وأهدافها سبيلاً لتعزيز الدور الذي تقوم به البلدان الإفريقية، ومدخلاً للقضاء على جوانب ضعف الدولة ومشكلات عدم الاندماج الوطني، وكأداة لتسوية صراعات دول القارة على أيدي أبنائها.

وعلى الرغم من أن «منظمة الوحدة الإفريقية» عند إنشائها عام ١٩٦٣م قامت في الأساس لتجسيد فكرة الوحدة الإفريقية؛ فإن ميثاقها احتوى على تناقضات شابت حركة الوحدة الإفريقية، فمن خلال الاعتراف - أو بالأحرى الإقرار - باحترام الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء[١]؛ أقر الميثاق الحدود القائمة وفكرة السيادة الوطنية؛ لتكون عقبة أمام الوحدة الإفريقية القارية، حيث تحولت «منظمة الوحدة الإفريقية» إلى تجمع للدول غير القادرة على تجاوز نظام الدولة الذي قامت على أساسه المنظمة.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي؛ ظلت الطبيعة الانقسامية والتبعية الاقتصادية الإفريقية في الاقتصاد العالمي القيدَ الرئيس أمام عملية التنمية بالقارة؛ وهو ما أدى إلى التوسع السريع في مساعي التكامل الإقليمي الفرعي والقاري في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وشهدت القارة الإفريقية مراجعات للتجارب التكاملية القائمة، وقيام تنظيمات وتجمعات جديدة، ويُعد ذلك كله خطوات تمهيدية للوحدة بين الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة إلى أهم تلك التجمعات فيما يأتي[٢]:

أ - تجمعات إقليمية في مجال استخدام الأنهار:

ولعل من أهم أمثلتها:

١ - هيئة حوض نهر النيجر CFN: وتُعد واحدة من أقدم المنظمات الدولية الحكومية، وتعود نشأتها إلى عام ١٩٦٤م، وتضم دول بنين وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا والنيجر إضافة إلى نيجيريا.

٢ - اللجنة المشتركة لتنمية حوض نهر السنغال OMVS: أُنشئت عام ١٩٧٢م، وتضم مالي وموريتانيا والسنغال.

٣ - اتحاد نهر مانو[٣] (MARU): أُنشئ عام ١٩٧٣م، ويضم كل من غينيا وليبيريا وسيراليون.

١) حول تقويم أثر القرار ١٦ / أ لعام ١٩٦٤م في الحفاظ على الحدود السياسية للدول الإفريقية؛ انظر: محمد عاشور: الحدود السياسية...، مرجع سابق.

٢) راجع: دليل المنظمات...، مرجع سابق.

٣) هذا التنظيم يكاد لا يُعرف عنه شيء؛ لذا وجب التنويه بالفصل الخامس من المرجع التالي الذي تناول بقدر من التفصيل هذا التنظيم:
Peter Robson, Integration, Development and Equity : Economic Integration in West Africa.(London: George Allen&Unwin,1983), pp 71 - 85.

٤ – لجنة حوض بحيرة تشاد: أُنشئت عام ١٩٦٤م CBLT، وتضم في عضويتها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وإفريقيا الوسطى.

٥ – منظمة تهيئة نهر كاجيرا وتنميته: أُنشئت عام ١٩٧٧م، وتضم رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا.

٦ – منظمة تنمية نهر جامبيا: التي أُنشئت عام ١٩٧٨م، وتضم جامبيا وغينيا والسنغال وغينيا بيساو.

٧ – تجمع دول حوض نهر النيل UNDUGU: الذي أُنشئ عام ١٩٨٣م، ويضم مصر والسودان وتنزانيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندي وإفريقيا الوسطى، فضلاً عن إثيوبيا وكينيا وتشاد بوصف مراقب. وقد حلت محله بعد ذلك «هيئة تكونيل»، ثم «مبادرة دول حوض النيل» والتي كانت تستهدف الوصول لأول اتفاق يجمع بين الدول العشر الأعضاء بحوض نهر النيل، ولكنها أخفقت في ذلك بفعل الخلافات بين دول المنبع من جانب، ودولتي الممر النهائي والمصب (السودان ومصر) من ناحية أخرى، وتوقيع أربع من دول الحوض اتفاقاً منفرداً لتقاسم إيرادات النهر في ١٤ مايو ٢٠١٠م[1].

ب – تجمعات اقتصادية ونقدية ومالية بالأساس:

ومن أمثلتها:

١ – المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس OCEM: أُنشئت عام ١٩٦٥م، وتضم بنين وإفريقيا الوسطى وبوركينافاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر والسنغال.

٢ – اتحاد شرق إفريقيا: الذي أُنشئ عام ١٩٦٧م، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.

٣ – الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS: أُنشئت عام ١٩٧٥م، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.

٤ – الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL): أُنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦م، والدول الأعضاء في المنظمة هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٥ – الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: أُنشئت عام ١٩٨٣م، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.

٦ – الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي SACU: أُنشئ عام ١٩٦٩م، ويضم كلاً من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.

٧ – الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC: أُنشئت عام ١٩٧٩م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

١) حول مبادرة حوض النيل وأبعادها المختلفة: انظر: محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، مرجع سابق. وحول الخلاف بين دول المنبع ومصر والسودان: راجع: جريدة الحياة اللندنية والشرق الأوسط في ١٤/٥/٢٠١٠م.

٨ - تجمع دول الساحل والصحراء: أُنشئ عام ١٩٩٨م، ويضم الجماهيرية الليبية بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبوتي وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجو وبنين وليبيريا.

٩ - السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أُنشئت عام ١٩٨٢م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

ج - تجمعات سياسية وأمنية، تهدف لتحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات:

ولعل من أهم أمثلتها:

١ - اتحاد المغرب العربي UAM: أُنشئ عام ١٩٨٩م، ويضم ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا.

٢ - الهيئة الحكومية للتنمية IGAD: أُنشئت عام ١٩٨٢م، وتضم السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا والصومال وكينيا، وكلا من مصر وليبيا كمراقبين.

والتنظيمات سالفة الذكر مجرد أمثلة فقط لعشرات التنظيمات القائمة على الساحة الإفريقية؛ فإفريقيا أكثر القارات من حيث تركز مشروعات التكامل وخططه، فما من دولة في القارة غير مشتركة في واحدة على الأقل من التنظيمات الإقليمية، وهو الأمر الذي مثّل أحد معوقات التكامل الإقليمي؛ بفعل تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار إلى التنسيق الأفقي بين التنظيمات؛ حيث عملت كل واحدة كجزيرة منعزلة، وهو ما دفع إلى توقيع معاهدة «أبوجا» عام ١٩٩٠م التي أنشأت (الجماعة الاقتصادية الإفريقية)، وكان من بين أهدافها «النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتكامل الاقتصاديات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات، وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتياً»[١]، وذلك عبر التنسيق والتوفيق بين سياسات الجماعات الاقتصادية القائمة، والمحتمل قيامها مستقبلاً؛ بهدف تقوية القيام التدريجي للجماعة وترسيخه[٢][٢٤]، وكان من المقدر اكتمال قيام الجماعة الاقتصادية على ست مراحل تمتد عبر ٣٤ عاماً، وتستند إلى التنظيمات والجماعات الاقتصادية القائمة كأعمدة أساسية للبناء عليها[٣].

وعلى الرغم من تعدد جهود التكامل في إفريقيا؛ فإنها لم تحقق الدور المتوقع في تنمية القارة؛ فإن التجمعات الاقتصادية الإفريقية لم تسهم في زيادة النمو أو حتى التجارة البينية للدول الإفريقية، فقد تضافرت مصالح النخب الحاكمة في أكثر من ٥٠ دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية عبر إضعاف الفاعل المفترض فيها وهو الدولة، حيث تشير دراسة معظم تجارب التكامل الإقليمي في إفريقيا إلى العديد من حالات عدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخصوصاً تلك المتعلقة بحرية انتقال العمالة، والتعريفة الجمركية الموحَّدة، والعملة الموحَّدة وترتيبات المقاصة... إلخ[٤].

١) راجع: المادة الرابعة من المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (أبوجا) / نيجيريا ١٩٩١/٦/٣م، في د.عبد السلام محمد شلوف، مرجع سابق، ص ٢١٨.

٢) راجع: المادة ١/١٤ د من المعاهدة.

٣) راجع تلك المراحل بالتفصيل في: دليل المنظمات...، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥٢.

٤) راجع:

Ernest Aryeetey, Sub-Saharan African experiences with regional integration», in Iqbal, Zubair and khan,

ويبدو أن كلاً من «مبادرة النيباد» و «منظمة الاتحاد الإفريقي» ليستا بمنأى عن مثل تلك الانتقادات؛ فـ «النيباد»، في تصور الكثيرين[1]، تتحدث عن الإرادة السياسية الجديدة في ظل الأهداف الإقليمية والقارية من تعاون اقتصادي وتكامل واعتماد متبادل، وتؤكد ضرورة امتلاك الأفارقة المبادرة وإدارتها على أساس من أولويات التنمية الوطنية والإقليمية وخططها، وأن يأخذ القادة الأفارقة المسؤولية المشتركة لتحقيق الأهداف الموضوعة؛ إلا أنها لم توضّح كيف ومن سيقوم بترجمة الخطة إلى الأفعال والمنجزات المطلوبة، كما أنها مفرطة الطموح بشكل يشكك في قابليتها للتطبيق، علاوة على افتقارها لتوصيف واضح للأولويات. أما الاتحاد الإفريقي فالبرغم من التحسينات الطفيفة التي تضمنها ميثاقه، كإنشاء برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية، فإنه واقعياً لم يتجاوز بعد قيود «منظمة الوحدة الإفريقية»؛ في ظل حقيقة أن الدول الإفريقية بمثالبها هي الفاعل الرئيس فيه.

■ المطلب الثالث: معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا:

أولاً: المعوقات السياسية[2]:

تُعد المعوقات السياسية أهم المعوقات بوصفها العامل المهيمن على المعوقات أخرى.

ويأتي في مقدمة تلك المعوقات الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية، دليل ذلك إحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، فعلى الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة؛ فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل.

علاوة على تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بحصصهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية؛ ولذا لا غرابة في قيام الدول الأعضاء بالتصديق على برامج وبروتوكولات وقرارات، صادرة عن هذا التنظيم أو ذاك من تنظيمات التكامل الإقليمي، دون وجود دراسة لكيفية تطبيقها على المستوى الوطني، أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء.

ومن بين العقبات السياسية كذلك (الطابع الفوقي) لجهود التكامل الإفريقي، ويُقصد بذلك سيطرة حكومات الدول الأعضاء على عمل المؤسسات الإقليمية، بحيث يكون لممثلي الحكومات الوطنية – وبصفتهم تلك – دور مباشر في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية على المصالح المشتركة للجماعة، وذلك نقيض فلسفة التكامل وأهدافها المنصوص عليها غالباً في اتفاقيات قيام تلك التنظيمات ومواثيقها[3]، ويمكن ملاحظة ذلك

Mohsin's (eds.), Trade Reform and Regional Integration in Africa, (Washington D.C.: IMF Institute, International .Monetary Fund, 1998), pp 410 - 420

١) انظر: Ibid, p ٧٧ . وانظر في تقييم البعد السياسي في المبادرة: راوية توفيق: الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد. (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، ٢٠٠٥م). ص ١٦٧ - ١٨٠. وانظر كذلك: د. عراقي الشربيني: المشاركة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد NEPAD): مقدمة تعريفية. (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠١م). ص ١٥ - ١٨.

٢) انظر:

Olufemi Fajana, op.cit, pp 60 - 61, Peter Nanyenya Takirambudd, "Rethinking regional integration structures and strategies in Eastern an .Southern Africa", in Africa Insight (vol, 23, no.3, 1993), pp 151 - 154

٣) انظر:

Luaba Lumu Ntumba: «Institutional Similarities and Differences: ECOWS, CEMAC and BTA», in Lavergne, Réal (ed.): Regional Integration and Cooperation

الطابع الرسمي لمؤسسات التكامل الإقليمي في إفريقيا بوضوح في ظل هيمنة سلطات مجلس رؤساء الدول والحكومات وصلاحياتهم على ما عداها من مراكز اتخاذ القرار في تلك التنظيمات في غالب الأحيان، وفي ظل غياب كل دور رئيس للمشاركة الشعبية لمواطني الدول الأعضاء في تلك التنظيمات[1].

ويُعد التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، بفعل سعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي؛ رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الوطني[2][31].

كما أن الافتقار إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي مثّل عاملاً إضافياً في إضعاف جهود التكامل الإقليمي في إفريقيا، فقلما أولت مساعي التكامل عناية لمبادئ الحكم الجيد، وحقوق الإنسان، والتمكين والمساءلة؛ التي تُعد أسباباً أساسية للصراع، وعدم الأمن، وعدم الاستقرار السياسي في القارة، والتي تؤثر بدورها في مساعي التكامل وثماره.

ثانياً: العقبات القانونية والإدارية:

تُعد قاعدة التوافق الجماعي أهم العقبات الإدارية المؤثرة في جهود التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، فبالرغم من أن الهدف من تطبيق هذه القاعدة يتمثل في تفادي الانشقاقات والصراعات الصريحة عند عملية التصويت، بما يكفل التزام الجميع بتطبيق ما يتم التوصل إليه من قرارات، بوصفها صادرة عن الإرادة الجماعية للأعضاء؛ فإن تلك القاعدة قد أسفرت عن مشكلات أساسية عند التطبيق[3]؛ حيث تشير الوقائع إلى أنه في كثير من الأحيان تستغرق المفاوضات المتعلقة بقرارات المنظمة وقتاً وجهداً كبيرين، وتنتهي عادة بقرارات توفيقية – بهدف إرضاء جميع الأطراف – خالية من محتوى ذي قيمة.

وعلى الصعيد نفسه؛ يمثل تردي مستوى البنية الأساسية في كثير من مؤسسات التكامل وأجهزته في الدول الإفريقية أحد المعوقات الأساسية للتكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية، حيث تشير بعض الدراسات إلى عقبات من قبيل انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة، وقلّة أو عدم توافر وسائل النقل والاتصال الجيدة بين مؤسسات الجماعة، بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها؛ في ظل انتشار المحسوبية والوساطة في تعيين الكادر العامل بأجهزة المنظمات الإقليمية، وفي ظل شغل هذه الوظائف بناء على التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء، ويزداد الأمر تعقيداً في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي، حيث يرى الكثيرون أن غياب البيانات الأساسية عن إمكانيات الدول الإفريقية واحتياجاتها؛ يعد أحد أهم المعوقات في مسيرة التكامل بين الدول الإفريقية، وهو ما تتفاقم خطورته في ظل ما سبق ذكره من

in West Africa, (Ottawa: International Development .Research Centre, 1997). p. 305

١) انظر:
Michael Spicer, «Golbaisation, Regional Integration, Economic Growth And Democratic Consolidation» In: Jorge Braga De Macedo And Omar Kabba (Eds), op.cit, .p 165 - 167

٢) انظر:
The ECOWAS Executive Secrtariat: ECOWAS, .Achievements , op.cit, p 15
Omotunde E.G. Johnson, "Economic Integration in Africa : Enhancing Prospects for Success", The Journal .of Modern African Studies, Vol. 22, No. 1, 1991. pp. 4 - 5

٣) انظر: د. مصطفى سلامة حسين: الجماعة الاقتصادية الإفريقية.. قراءة قانونية. السياسة الدولية (القاهرة - مؤسسة الأهرام، يوليو ١٩٩٣م)، ص ٤٣.

غياب سلطة عليا فوق وطنية تعمل على تنظيم العملية التكاملية وإدارتها على المستويين الوطني والإقليمي.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية:

يأتي في مقدمة المعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإفريقية عدم ملاءمة نموذج التكامل المتبع؛ فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة: «دعه يعمل دعه يمر»، والتركيز غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية.

وفي حين يبدو النموذج مناسباً للبلدان الصناعية؛ فإنه يسبب العديد من المشكلات للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية؛ حيث لا اعتماد ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، وفي ظل الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج في الدول الإفريقية والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها.

ويُعد فقر البنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة، فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل[1].

وعلى الصعيد نفسه؛ تؤثر بعض أبعاد السياسات النقدية والمالية في مختلف البلدان في التكامل الإقليمي، ويدخل في ذلك المغالاة في معدلات سعر الصرف، كما أن اختلاف السياسات المالية تقود إلى اهتزاز الأسعار واضطرابها، وهو ما يؤثر في مناخ الاستثمار.

ومن العوامل الأخرى في هذا الصدد قلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية.

وتُعد مشكلة توزيع عوائد التكامل واحدة من أخطر معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، فإذا كان التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء كلهم؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بالقدر نفسه؛ فتوزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، بل يؤدي إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل الإقليمي؛ نظراً لشعورها بالظلم لاستنزاف مواردها لمصلحة غيرها، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرّاء العملية التكاملية، على أن هذه العملية (توزيع العوائد والتعويض) في حد ذاتها تمثل عقبة أساسية في سبيل التكامل؛ في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة لأسس توزيع عوائد التكامل ومعاييره، والتعويض عما قد يسببه من أضرار[2].

وللفساد بأنماطه المختلفة دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في

١) انظر:
Nazir Alli, «Integration and Infrastructure in Africa", In Jorge Bragade Maceda And Omer Kabbaj, op.cit, pp 189 - 197.

٢) تُعد تلك المشكلة بلا منازع أخطر المشكلات وأعقدها فيما يتصل بقيام التكامل. راجع: د. عراقي الشربيني. مرجع سابق. د. محمد لبيب شقير. مرجع سابق. ص ١٤٣ وما بعدها.

إفريقيا؛ ففي ظل حقيقة أنه في مختلف محاولات التكامل الإقليمي كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع، وفى الأخيرة كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلاً من التجارة في المنتجات المحلية، وحقيقة أن التجارة مع دول العالم تُعد مصدراً أساسياً للضرائب والدخول التي تصب في مصلحة فئة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين غالباً ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وغالباً ما يجنون ثروات من تحرير التجارة الخارجية، وينصبّ اهتمامهم الأساسي على حماية مصالحهم الخاصة ومد نطاقها، ويسهل تصور قيام شبكة مصالح تضم أولئك الأفراد، وأنهم سوف يعمدون إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي تكون لها ثمارها في الأمد البعيد، وسيكونون أميل إلى منح الأولوية للتجارة الخارجية.

ويرى بعض الباحثين أن إخفاق تجارب التنمية بصفة عامة، ومن بينها تجارب التكامل في إفريقيا، يرجع إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية، فمن أجل الحفاظ على الكيانات الوطنية الصغيرة عمد زعماء الدول الجديدة إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة، ولذا فإن إفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية.

ولعل من أبرز مظاهر هذه التبعية علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، والتي ظهرت جلية في تشجيع فرنسا قيام الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «سياو» لتضم الدول الفرانكوفونية دون غيرها من دول الإقليم، ومساندتها لهذه الجماعة في وضع خطط وبرامج تكاملية وتنفيذها لخدمة المصالح الفرنسية، وكذا قيام الدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا بتثبيت عملتها للفرنك الفرنسي؛ وهو الأمر الذي مثّل عقبة أمام تطور مساعي التكامل بين دول الإقليم كلها[1].

ومع افتقار المنتجات الإفريقية إلى التنويع والنزوع إلى الاحتكار؛ فإن النتيجة المنطقية هي مزيد من ترسيخ واقع الضعف والتبعية والتهميش[2].

وقد كانت الشركات متعددة الجنسية إحدى أدوات تكريس التبعية، حيث أدى وجود هذه الشركات في الدول الإفريقية إلى صعوبة منافسة المشروعات المحلية والإقليمية لها؛ في ظل احتكار هذه الشركات لعنصري التكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الإفريقية لنشاط هذه الشركات، بوصفهم في كثير من الحالات وكلاء لهذه الشركات في دولهم[3].

وعلى الرغم من اعتقاد بعضهم أن من مصلحة هذه الشركات دعم عملية التكامل الاقتصادي بين دول القارة، لما يترتب عليه من وجود أسواق واسعة أمام منتجاتها، وما يعنيه ذلك من مزيد من الأرباح الاحتكارية؛ فإنه – مع إدراك حقيقة أن قيام التكامل الإقليمي قد يؤثر سلباً في استراتيجية الشركات متعددة

١) انظر: Uka Ezenewe, op. cit, p. 146.

٢) انظر: توكومبي لومومبا كاسونجو: العولمة، الرأسمالية، الديموقراطية، الليبيرالية، والبحث عن نماذج معرفية جديدة في إفريقيا، ترجمة د. حمدي عبد الرحمن، في كوامي ننسن، توكومبي كاسونجو، مرجع سابق، ص ٣٩.

٣) ترجع جذور الشركات متعددة الجنسية إلى الحقبة الاستعمارية؛ إذ ظهر نشاط هذه الشركات مع دخول المستعمر الأجنبي للقارة، وعند الاستقلال تعاظم بسبب رغبة دول إفريقيا في الحصول على عنصري رأس المال والتكنولوجيا غير المتوافرين لديها؛ راجع: د. محمد لبيب شقير: مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤ - ١٤٥.

Ralph I . Onwuka : "Transantional Corporations and :Regional Integration», in

Ralph I. Onwuka and Amadu Sesay (eds), The Future of Regionalism in Africa, (London : Macmillan Publishers, .1985), pp. 149 - 161. Peter Robson, op.cit, pp 28 - 32

الجنسية؛ من خلال زيادة القوة التفاوضية للدول الإقليمية في مواجهة هذه الشركات – كان حرص الشركات متعددة الجنسية في إفريقيا على تعميق تبعية اندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية أكثر منه فيما بين الدول الإفريقية.

■ خاتمة: حول مستقبل جهود التكامل في إفريقيا:

يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج أزمة الدولة في إفريقيا؛ ذلك أن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، سياسياً واقتصادياً على السواء، كما أنه يظل العامل الرئيس في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخلياً وخارجياً، وعلى القادة الأفارقة الاعتراف بهذه الحقيقة وابتكار آليات وتنظيمات جديدة أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من الدول الوطنية الفردية القائمة، تمكنها من تحقيق مصالح القارة، ومن الدفاع عن مصالح شعوب القارة في الاقتصاد السياسي الدولي؛ وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة قُدماً.

وعلى الصعيد المؤسسي؛ يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، والالتزام بالقواعد والضوابط، والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات، وهو ما قد يعني إعادة تعديل المؤسسات القائمة على المستويين الإقليمي والوطني، فالقارة لا تستطيع أن تتحمل تعدد التجمعات الإقليمية وتداخلها، مع تضارب أهدافها وعضويتها، وتتطلب الرشادة قرارات سياسية على أعلى المستويات، وهو ما ينبغي أن يكون في مقدمة الأولويات الواجب التصدي لها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي.

ويمكن إعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق تكامل؛ على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي؛ بل يُسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال في المناطق المعنية، فعملية التكامل – كما في أي عمليات أخرى – تحتمل المكسب والخسارة، ولذا فمن الضروري توقع المكاسب والخسائر والعمل على التوزيع العادل للأرباح والتكاليف.

وبصفة عامة؛ فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نمواً عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الإيجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية وعلى العملية نفسها، ففيما يتصل بالعملية التكاملية؛ فإن استفادة الدول الأقل نمواً من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية، كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الأقل نمواً سوف ينعكس إيجابياً على الدول الأكثر نمواً من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة.

وعلاوة على تعزيز تحرير التجارة البينية؛ لا بد أن يحظى التكامل الإفريقي بأولوية في مجال تكامل الإنتاج وعناصر الإنتاج، وتنمية البنية

التحتية وتنسيق السياسات والبرامج الاقتصادية الأساسية، فخطط التكامل الناجح تتطلب درجة عالية من التعاون والثقة بين الشركاء؛ وبغير الثقة في الجيران والشركاء من المستحيل وضع مشاريع لتوحيد الشعوب والدول المختلفة، والتخلص من التبعية الخارجية.

من الأهمية بمكان المساعدة في إيجاد نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الإقليمي؛ بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود كيانات اقتصادية حدودية، وتطويرها والحفاظ عليها، وإقامة أبنية وطنية تشجّع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات ناجحة وداعمة للتكامل؛ من ذلك قيام رجال الأعمال، العاملين في نطاق التكامل الإقليمي، ببناء شبكات اتصال وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل، على نحو ما تشير إليه خبرة القطاع الخاص والإيكواس (ECOWAS) في غرب إفريقيا، وما حققه الجانبان من مشروعات في مجالات مختلفة؛ تؤكد قدرة القطاع الخاص على المساهمة في عملية التكامل الإقليمي بفاعلية.

وبالنظر إلى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الإنتاج والارتقاء برأس المال البشري؛ فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية، وهو ما يعني مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة، ورفع كفاءة الإدارة عبر التدريب، ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

وعليه؛ فإن حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا تتطلب جهداً جهيداً يسعى إلى تحقيق غاياته، والتغلب على المعوقات سالفة البيان، في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والإثنية والاجتماعية واحترامها.

■ ختاماً:

يمكن الإشارة إلى أن هناك اتجاهين متعارضين بشأن مستقبل التكامل الإقليمي في القارة؛ يرى أولهما أن الاتحاد الإفريقي على الرغم من التحسينات الطفيفة التي تضمنها ميثاقه، كإنشاء برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية، فإنه واقعياً لم يتجاوز بعد قيود «منظمة الوحدة الإفريقية»، في ظل حقيقة أن الدول الإفريقية بمثالبها هي الفاعل الرئيس، وأن التمسك المقيت بمفاهيم السيادة ومصالح الدولة الوطنية يجعل من المستحيل تنسيق السياسات الاقتصادية؛ ومن ثم فلن تتحقق غايات التكامل الإقليمي وأهدافه، بل ستزداد مشكلات الداخل من فقر وإيدز، ومجاعات ولاجئين، كما ستزداد التبعية للخارج.

وفي المقابل؛ يرى آخرون أن قيام «الاتحاد الإفريقي» و «النيباد» – بالرغم مما عليهما من قيود وملاحظات – يتضمنان عناصر مهمة، ينبغي أن تساعد إفريقيا على مواجهة تحديات التنمية والعولمة.

والحق؛ أننا، وإن كنا نأمل أن تتحقق الرؤية الأخيرة، نرى أن معطيات الواقع ومؤشراته تشير إلى استمرار كل معوقات التكامل الإقليمي بمختلف مستوياته ومضامينه سالفة البيان، وهو الأمر الذي يجعل تلك الرؤية المتفائلة تبدو كالحلم الجميل والطموح الكبير الذي يحول دونه جهد جهيد، يبدو أن قادة القارة قد آثروا ترحيله وحفظه للجيل القادم!

موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي..

لمحة تعريفية

أحمد مقرم النهدي

■ مدخل:

كلما قرأت عن إفريقيا[1] وجدت الحديث عن هذه القارة العظيمة لا يقف عند حدٍّ ولا يضبطه ضابط؛ متفقاً بذلك مع عدد من المؤلفين الذين خاضوا غمار البحث فيها، فالحديث عنها متشعّب يضرب في شتى المناحي والأرجاء، ويربط بين الماضي والحاضر، ويبشّر بمستقبل باهرٍ لهذه القارة ما تمسّكت بالإسلام.

ومن خلال هذه القراءات والاستقراءات، والأمل المنشود الذي لمسته وشممت رائحته تعلو من كل سطر وصفحة عند معظم من ألّف عن إفريقيا منذ العقود الماضية؛ تنبع الغيرة عليها وعلى إعادة أمجاد المسلمين إليها، كما أن الدعوة والانتماء والإخاء الإسلامي وما يلزمه من ولاء؛ يجعلنا نهتم بأرض ضخمة كهذه الأرض بصفتنا حملة رسالة حقة وسامية – فالإسلام جاء إلى الناس كافة، ولكي يُنشر في أرجاء المعمورة برمتها – خصوصاً أن لنا قصب السبق في إفريقيا، وفي نشر ديننا بين أرجائها الفسيحة.

ولا بد عندما يعالج أحدنا خطأ، أو يناقش قضية من قضاياه المصيرية، أن يعود بالنظر إلى الوراء قليلاً لاكتشاف جذور هذا الخطأ، والبدء في اقتلاعها شيئاً فشيئاً، حتى يتمهد الطريق ليكون مذللاً للإصلاح والتغيير، ومن ذلك إعادة النظر في معارفنا ومعلوماتنا وفهمنا للواقع وتطوراته، لنكوّن منهجية ورؤية واضحة لمعرفة الغاية التي نريد بلوغها، ولو بإطلالة سريعة ولمحات عابرة، فحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق – كما يقال –، ولا أحيد عن الحقيقة بإذن الله إذا قلت إن ذلك داخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات : ٥٥].

وعلى الرغم من كثرة المهتمين بإفريقيا من المسلمين فإن كثيراً منهم يحتاج إلى التعريف بها وبواقعها ودور الإسلام فيها، ولا سيما الأجيال الناشئة، ونحن لا نريد بهذه التنمية

---

(١) **اسم إفريقيا:** هو اسم القارة الحالي. وكانت تُسمى قديماً «ليبيا». وكانت مقسمة إلى مناطق رئيسة. ثم أُطلق عليها خلال العصور الوسطى «إثيوبيا»؛ أي قارة السود. وهي مشتقة من اليونانية. ثم استعملت في التعبير عنها كلمة «إفريقيا». وكانت تشير لدى القدماء إلى منطقة في تونس تُدعى «رأس فري» نسبة إلى قبيلة من البربر. وقد اشتقت الكلمة من تعبير قديم عن المغارة أو الكهف أيضاً. حيث كان أهل المنطقة يسكنون ما يشبه الكهوف. ثم استخدم العرب هذا المصطلح «إفريقيا». وتخصصت ليبيا وإثيوبيا للتعبير عن المنطقتين الجغرافيتين المعروفتين بهذين الاسمين. بينما استخدمت كلمة «إفريقيا» للتعبير عن القارة جملة. (المسلمون في غرب إفريقيا. محمد فاضل باري. سعيد إبراهيم كريدية. دار الكتب العلمية. ٢٠٠٧م).

المعرفية أن نزداد ثقافة ومعلومات فقط؛ بقدر ما نريد أن يـــزداد كل مســـلم معرفة بقضايا أمته وإخوانه أيـــاً كانت درجة ثقافته واطلاعه ومعرفته.

وإذا تقرر ذلك طبقنـــاه على قارة إفريقيا محور حديثنا، وأول مرتكز ينبغي لنا أن نتمحور حوله موقعها وأرضها.

تعدد الحديث عن تاريخ إفريقيا واكتشـــافها بيـــن مختلـــف المراجع والمصـــادر التي كتبت عنهـــا على مدى عقـــود، ومن بيـــن المختصر والمســـتفيض يمكنني أن أنتقي أفضل ما قرأت عن ذلك على حد اطلاعي القاصر؛ مما أعتقد أنه يعطي نبذة وإطلالة على اكتشـــاف إفريقيا، وهو مـــا كتبه الدكتور عبـــد الملك عودة، حيث يقول: «بدأ تاريخ إفريقيا الحديث منذ الكشوف الجغرافيـــة[1]، وليس معنى هذا أن إفريقيا ليس لها تاريخ سابق على الكشوف الجغرافية، أو أن أوروبا لم تعرف إفريقيا ولم تتعامل معها تجارياً قبل هذا التاريخ؛ فلإفريقيا تاريخ طويل قبل بدء فترة الكشـــوف الجغرافية، ويتسم هذا التاريخ بقيام حضارات وظهور ممالك وإمارات عديدة...

ولقد تناول مؤلفـــون عديدون هذه النقطة بالذات وأوضحوها، ونشـــروا أجزاء كثيرة من حقائق هـــذا التاريخ وعالم هـــذه الحضارات، وكان هـــذا في معرض الدفاع ودحض كثير من الأكاذيب والخرافات التي روّجها الأوروبيون من أن إفريقيا ليس لهـــا تاريخ قبل وصول الرجل الأبيض وبدء الاســـتعمار الحديث، وإفريقيا لم تمنح التطور الحضاري العالمي شيئاً من ذاتها أو من ابتكارها.

وكثير من المراجـــع الموثوق بها في تاريخ إفريقيـــا تبدأ من حضارة قدمـــاء المصريين، وتـــروي تاريخ غرب إفريقيا وشـــرقها؛ خاصة بعد أن دخل الإسلام القارة واستوطنتها القبائل العربية»[2].

ثم اســـتطرد فـــي الحديث عن أســـباب الكشـــوف الجغرافيـــة ودوافعهـــا، وهل كانت إفريقيـــا أحد أهدافهـــا الرئيســـة، أو جاءت شـــيئاً عارضاً ما لبث أن احتل مركزه الحقيقي بتطور الأمور وســـير العلاقـــات الدولية؟ وبيّن أنه لم تكـــن معرفة قـــارة إفريقيا خاصة هي هدف الكشوف الجغرافية، إنما بنجاح رحلات الكشوف الجغرافية أصبحت إفريقيا جزءاً من المعرفة العالمية، وبدأت تدخل في حلقة صراع القـــوى الكبرى على نطاق عالمـــي، فقال: «إن دوافع الكشوف الجغرافية وأهدافها تتركز في ثلاث نقاط رئيســـة ارتبطت بها مجموعات من الأهداف الفرعية.

وهذه النقاط الثلاث الرئيسة هي:

١ - شن الحرب ضد المسلمين وهزيمتهم في إفريقيا وآســـيا: وهذا تعبير عن الروح الصليبيـــة العميقـــة ضد الإســـلام، والتي تعبّر عنها الحـــروب الصليبية في العصور الوسطى، وحروب الاستعادة التي آمنت بها إســـبانيا والبرتغال بعد طرد المسلمين من شبه جزيرة أيبيريا.

٢ - نشر العقيدة المسيحية: وهذا مرتبط بشقين؛ الأول: الواجب الديني على معتنقي المسيحية أن يوسعوا من دائرة إخوانهم في الدين وأن يبشّـــروا بـــه، وأن يزداد عددهم باستمرار. والشق الثاني: يأتي من أن فكرة الحرب ضد المســـلمين قد تطورت لا إلى ملاقاتهم وجهاً لوجـــه، وإنما إلى تطويقهم، ويتـــم هذا بالوصول إلـــى الأراضي الواقعة خلف بلاد المسلمين ونشر المسيحية فيها،

١) هناك كلام نفيس عن حقيقة الكشوف الجغرافية، ذكره د. جمال عبد الهادي مسعود، في كتاب (إفريقيا التي يراد لها أن تموت جوعاً)، ص ٤١.

٢) الحكم والسياسة في إفريقيا، د. عبد الملك عودة، ١٩٥٩م، بتصرف.

وضمّها تحت نفوذ البرتغال وإسبانيا، ومن ثمّ ينحصر المسلمون وسط المسيحيين؛ من الأمام (أوروبا) ومن الخلف (إفريقيا وآسيا)، وقد ساعد على نمو فكرة التطويق ما ذاع في أوروبا ذاك الوقت من وجود مملكة مسيحية كبيرة في إفريقيا، وحاول البرتغاليون الوصول إليها.

٣ - تجارة التوابل: وهذا قد لا يثير في نفوسنا أي إحساس أو أثر، وأحياناً يثير الدهشة من اهتمام الناس وتقاتلهم حول تجارة الفلفل والبهار! ولهذا كانت تجارة التوابل مع الشرق إحدى العوامل المحرّكة للتاريخ؛ فقد أعطت أرباحاً ومكاسب ضخمة، وأثارت أحقاداً ومنافسات كبيرة أدت إلى نتائج خطيرة في تاريخ أوروبا والعالم أجمع»[١].

■ الكشوف الحديثة لإفريقيا[٢]:

لم ينظر العالم لإفريقيا كقارة إلا في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي، وحتى هذا الوقت كان المعروف من القارة لا يخرج عن سواحلها في الشمال والشرق والغرب، وهذه السواحل كانت أهميتها ترجع إلى البحار والمحيطات التي تطل عليها لا إلى القارة الواقعة خلفها.

وهكذا كانت سواحل القارة مطروقة بعض الشيء من الناحية البحرية، لكن اتصالها بداخل القارة كان قليلاً، ولهذا ترجع تسمية القارة بالمظلمة فترة من الزمن، لأن العالم لا يعرف عن داخلها شيئاً يُذكر، ولكن هذا لا يعني أن القارة لم تكن معروفة بكاملها، بل كانت هناك أجزاء قامت فيها حضارات زاهية في شمالها وشمالها الشرقي، فمثلاً كانت المناطق المطلة على البحرين المتوسط والأحمر من هذه القارة مطروقة، لكن المشكلة كانت في الجهل بوسط القارة وجنوبها؛ لدرجة أن الجغرافيين كانوا يرمزون لهذه الجهات في خرائطهم ببحيرة واسعة، أو بسلاسل جبلية، أو حيوانات مفترسة.

أما العوامل التي يرجع إليها تأخر اكتشاف القارة الإفريقية:

١ - قصر سواحل القارة بالنسبة لمساحتها:

فالقارة جنوب إقليم الصحراء الكبرى تصل حافة الهضبة الداخلية فيها قريباً من الساحل جداً، ومن المعروف أنه كلما ازداد طول الساحل كلما أعطى فرصة أوسع للتغلغل الداخلي.

٢ - قلة الرؤوس والخلجان، وعلى العموم قلة تعاريج السواحل:

وترتبط هذه النقطة بالنقطة السابقة، ويترتب عليها قلة الموانئ الطبيعية، وهذه الموانئ في العادة هي المنافذ التي تطل منها القارة على العالم الخارجي، ويمد العالم الخارجي بصره منها للقارة.

ولعل هذه النقطة تتضح إذا قارنّا سواحل إفريقيا بالسواحل الشرقية لأمريكا الشمالية، فهذه السواحل الأخيرة غنية بالرؤوس والخلجان، وهو ما أدى لتوافر الموانئ الطبيعية التي تهيئ للسفن مكاناً صالحاً للرسو؛ ولذا فقد كان كشف أمريكا الشمالية إيذاناً بتعميرها واستيطانها ومعرفة خباياها.

٣ - قلة الجزر القريبة من الساحل:

فالجزر وأشباه الجزر يمكن اتخاذها كمناطق تستقر فيها القوى المستكشفة، وتنفذ منها بعد ذلك للداخل.

والملاحظ أن كل قارات العالم القديم - باستثناء إفريقيا - تتميز بكثرة جزرها

١) المرجع السابق. بتصرف.
٢) تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها. د. شوقي الجمل. ١٩٨٠م. بتصرف يسير.

وأشـــباهها، أما إفريقيا فهي كتلة واحدة خالية من الأطراف تقريباً؛ باســـتثناء بعض الرؤوس الصغيـــرة التي تفصلها عن بعضها مســـافات شاسعة في غرب القارة، وبعض الجزر الساحلية في الشرق مثل (زنجبار) و(بمبا)، ولا تكاد هذه المناطق الحساســـة يكون لهـــا دور حيوي في تاريخ القارة.

وهـــذه الظاهرة التـــي تنفرد بهـــا القارة الإفريقيـــة لعلهـــا ترجع أساســـاً لصغر حجم الجـــزر الإفريقيـــة نســـبياً باســـتثناء جزيرة مدغشقر، وهذه الجزيرة رغم اتساعها فإن تيار موزمبيق كان له أثر كبير في عزلتها عن اليابس الإفريقي، فالدور الذي لعبته مدغشقر لا يقاس مثلاً بالدور الذي لعبته جزر زنجبار.

٤ - قلـــة أهمية الأنهار الإفريقية بصفتها شرايين تؤدي إلى الداخل:

فهـــذه الأنهار ينتهي كل منها إلى البحر إما بدلتا كثيرة الفروع والمســـتنقعات والسدود أو بمســـاقط مائية، ولعله مما يســـتوقف النظر أن كشـــف منابع الأنهـــار الإفريقية لم يتم عن طريق بعثات سلكت مجاري هذه الأنهار، لكنها في أغلب الأحيان اتبعت الطرق البرية لتتفادى العقبات في مجاري الأنهار.

٥ - عوامل مناخية:

فقـــارة إفريقيا يقع معظمهـــا في المناطق المدارية والاستوائية، وهي مناطق غير مشوّقة للإنســـان الأوروبي بالذات ليطرقها أو ليعيش فيها بسبب قسوة مناخها.

وهناك عوامل أخرى لعـــل من أهمها أن أنظار الأوروبيين ظلت لفترة غير قصيرة من الزمن متجهة نحو الشـــرق وتجارة الشـــرق، وقد أدى ذلك إلى أن يحيط الغموض بالقارة الإفريقية، وكان اهتمام القوى الأوروبية التي وضعت أقدامها على المناطق الســـاحلية أو الغربية من ســـواحل القـــارة أن تجد مراكز للـــدوران حول الســـاحل في اتجاه الشـــرق، فلـــم تكن نقـــاط الارتـــكاز في القـــارة إلا بمثابة محطات تزوّد الســـفن بالمؤن والمياه، وأصبحـــت أهمية نقاط الارتـــكاز هذه فيما بعد تتمثـــل في اتخاذها موانئ لنقل الســـلع الإفريقية، وخاصة الســـلعة التي انفردت بها القارة وهي (الرقيق).

إضافـــة إلى الأمـــراض الإفريقيـــة، وفي مقدمتهـــا الملاريا ومرض النـــوم، ولم تكن قد كشفت بعد وسائل حاسمة لعلاجها.

■ تضاريس إفريقية:

عندمـــا نتحدث عن قارة إفريقيا فلا بد أن نبحث عن عناصر أو مفردات تجعل هذه القارة منفـــردة تختلف عن غيرها من القارات؛ بحيث إذا ذُكرت هذه العناصر أو المفردات يمكنك أن تقول إنها ولا شك قارة إفريقيا.

ملامـــح عامة لشـــخصية القـــارة وبنيتها وتركيبها الجيولوجي:

❖ إفريقيا هي أكثر القارات تحديداً، على عكس أوروبا مثلاً التي يُختلف في تحديدها؛ هل تنتهي عند الأورال أو قبل ذلك، أو بعده؟ أو الأمريكتيـــن؛ أين تنتهـــي كل منهما؟ أما إفريقيا فهي القارة المتكاملة المتماســـكة، شـــبه جزيرة ضخمة، تتصل بجارتها آسيا بمســـافة لا يزيد طولها علـــى ٢٤٠ كم٢ ما بين العقبة والبحر المتوســـط، ومن السهل تحديدهـــا عن القارات الأخرى لتماســـكها وقلة تعاريجها وجزرها.

❖ ولإفريقيا شخصيتها المتميزة الواضحة، وخصوصاً في ظروفهـــا الطبيعية، فالقارة قاومت في معظمهـــا الغمر البحري ملايين السنين، ومن ثمّ كانت صخورها الغالبة هي

الصخور الصلبة والبنيـــة القديمة، وتفريعاً من هذا كانت الانكسارات والأخاديد تحفر وجـــه القارة، وإن تنوعت نشـــأتها، وتباينت أسبابها، على حين اصطفت الالتواءات على أطرافها في المغرب وجنوب إفريقيا، وبعيداً عن القلب، فقلبها جامد.

❖ تتميـــز القارة الإفريقيـــة بأن معظمها يتكون من كتلة أو درع صلب قديم، يمتد من جنوب سلاســـل الأطلس إلى سلاسل الكاب جنوباً، ويمكن أن يُقـــارن من حيث التركيب والنشأة بغيره من الكتل القديمة، والواقع أنه لا يمكن فهم بنية إفريقية إلا على ضوء أنها جزء من القارة (جندوانا) القديمة.

❖ تتألف الكتلـــة الإفريقيـــة من هضبة واســـعة (جندوانيا)، تمتد من ســـاحل غانا في الغرب إلى الصومال في الشـــرق، ومن الأطـــراف الجنوبيـــة لإقليم أطلـــس إلى الأطراف الشـــمالية لسلاســـل الكاب في الجنوب.

❖ المرتفعات في إفريقيـــا: لا تُعد جبال أطلـــس جزءاً من الهضبـــة الإفريقية؛ لأنها جبال التوائيـــة تكونت حديثاً عند الأطراف الشـــمالية للكتلة الإفريقية، وتشـــبهها في ذلك سلاسل الكاب، وزفارتبرج، ولانج برج؛ لأنها هي الأخرى جبال التوائية تكونت عند الأطـــراف الجنوبية للكتلـــة الإفريقية، وإن كانت تختلف عن جبال أطلس في أنها أقدم منها في التكوين.

أمـــا المرتفعـــات الأخرى التـــي تصادفها في القـــارة الإفريقية، وبصفـــة خاصة القمم المنفردة التي تنتشر في كثير من جهات هضبة البحيـــرات، مثل كلمنجـــارو وكينيا والجون، ثم مناطق الهضاب العالية التي تعلو سطح الهضبة الإفريقية وبصفة خاصـــة هضبة إثيوبيا، فقد تكونت جميعـــاً بفعل الثـــورات البركانية التي تعرّضت لهـــا الكتلة الإفريقيـــة، ويمكن القول بصفة عامـــة إن أغلب المرتفعـــات التي تعلو فوق مستوى الهضبة الإفريقية قد تكوّنت بفعل عوامل التعرية التي ظلت تنحت التكوينات التي تحيـــط بتلك المرتفعات حتـــى أزالتها، وبقيت المرتفعات قائمة لصلابتها، فهي بناءً على ذلك تُعد جبالاً مختلفة[1].

■ الموقع:

تقع إفريقيا في وســـط الكـــرة الأرضية، ويمر بها خط الاستواء، ليشطرها إلى شطرين متســـاويين تقريباً، وتحيط البحار والمحيطات بإفريقيا من جميع الجوانب.

❖ ففي الغرب: يقع المحيط الأطلسي.

❖ وفي الشـــرق: المحيط الهندي، وبحر العرب، والبحر الأحمر، وقناة السويس.

❖ وفي الشـــمال: تترامى أمـــواج البحر الأبيض فاصلاً إفريقيا عن أوروبا.

❖ أما فـــي الجنوب: فيلتقـــي المحيطان الهندي والأطلسي على صخور رأس الرجاء الصالح.

وقبل افتتاح قناة الســـويس عـــام ١٨٦٩م شـــكّلت شـــبه جزيرة ســـيناء والبحر الأحمر الطريق الرئيسة لاتصال إفريقيا بشبه الجزيرة العربية وبلاد الشـــام وسائر آســـيا، أما البحر الأبيض المتوســـط فكان المعبـــر الرئيس بين إفريقيـــا وأوروبا، خصوصـــاً عند مضيق جبل طارق، وبســـبب هذا الموقع الاستراتيجي تُعد القـــارة الإفريقية جزءاً أساســـياً مـــن العالم القديـــم، ومهداً عريقاً لعـــدة حضارات غابرة، كما أغرى موقع إفريقيا خلال العصر الحديث معظم القوى الاستعمارية للتكالب عليها.

١) إفريقيا.. شخصية القارة.. شخصية الأقاليم. د/ محمد عبدالغني سعودي. ٢٠٠٨م.

■ المساحة:

تبلغ مساحة قارة إفريقيا ٣٠ مليون كم٢، وتشكّل خُمس مساحة الكرة الأرضية، وتأتي في المرتبة الثالثة بين القارات من حيث المساحة بعد آسيا وأمريكا.

■ ثروات إفريقيا:

تتمتّع القارة بثروات طبيعية وموارد ضخمة لم تُستثمر بشكل مثالي في الأعم الأغلب، ولم يُبْدِ الإفريقيون - حتى وقت قريب - اهتماماً كبيراً بما تحويه بلادهم من ثورة معدنية.

ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه ظهر في إفريقيا فنّانون على درجة عالية من المهارة في صهر المعادن وصبّها، كالحديد والنحاس والقصدير والذهب، غير أن هؤلاء كان من عادتهم ممارسة فنّهم في عزلة، وإخفاء مصادر خاماتهم إلا عن نفر قليل جداً من العارفين ببواطن الأمور، كما كانت مواردهم المعدنية محدودة، وطرق صناعتها مجهدة؛ إلى درجة أنه كان من شبه المتعذر - حتى إن أرادوا ذلك - أن ينشروا منتجاتهم في محيط واسع.

أما اهتمام الغرباء بالثروة المعدنية لإفريقيا المدارية فيرجع إلى زمن بعيد؛ غير أن إدراكهم لضخامة هذه الثروة لم يواز اهتمامهم بها إلا في الجيل المنصرم فقط، والاهتمام بالذهب في رأي الكثيرين قديم قدم الفراعنة على الأقل، وإذا كنا لا نستطيع أن نجزم بأن الاهتمام بالذهب يعود إلى عصور التاريخ القديمة؛ فمن المؤكد أنه يرجع إلى العصور الوسطى، فهو اهتمام دُوّن بوضوح على أقدم الخرائط الموجودة لإفريقيا، والتي يرجع تاريخها إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، في الإشارات إلى نهر الذهب أو خليج الذهب، وفي صور الرحالة العرب الذين حملتهم أسفارهم عبر الصحراء ابتداء من القرن الثاني عشر.

وكان الذهب هو الدافع الرئيس لملاحي الدول المسيحية في مياه غرب إفريقيا منذ القرن الخامس عشر، ومع أن قلة صغيرة جداً من هؤلاء الذين ذهبوا إلى إفريقيا المدارية في هذه الفترة - بالبر والبحر - أصابت ثراء من الذهب؛ فإن ما حصلوا عليه كان كافياً لإذكاء الاعتقاد بأن تلال إفريقيا ما زالت تحتوي على كميات من الذهب تفوق ما استخرجه الإفريقيون أو غيرهم منها، ولا يحتاج الحصول عليه إلا إلى تعيين موقعه والحفر من أجله.

بدأ البحث عن الذهب والحفر لاستخراجه بصورة جدية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن البحث كان يتمّ عشوائياً، فكان الباحثون يتبعون هواجسهم، وفقدوا أكثر مما ربحوا، وكان من المحظوظين منهم أولئك الذين استمعوا إلى الإفريقيين وعرفوا من أين يحصلون على معادنهم، ولما زادت معرفتنا بالتركيب الجيولوجي للأقليم سار البحث عن المعادن على طرق علمية، وكانت نتائجه أكثر توفيقاً[1].

وتكتسب القارّة الإفريقية أهمّيتها من كونها تشكّل خزّان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة والأحجار النفيسة التي يشتدّ الطلب عليها؛ في ظل التنافس الشديد بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد؛ إثر ازدياد الطلب العالمي وتقلّص نسبة الاحتياطيات العالمية ومعدّلات الإنتاج في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

ومن الموارد التي تتمتّع بها:

١ - النفط والغاز:

وتضمّ القارة حوالي ١٠٪ من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركّز معظمه (بنسبة

١) إفريقيا المدارية (الأرض وطرق المعيشة) ١٩٦٤م. تأليف/ جورج كيمبل. ترجمة: مصطفى كمال منير. د. داود حلمي السيد. فؤاد إسكندر.

٦٠٪) في ثلاث دول رئيسة منتجة؛ هي نيجيريا والجزائر وليبيا، في حين تبلغ احتياطيات الغاز المثبتة في القارة حوالي ٨٪ من نسبة الاحتياطيات العالمية، ويتوزّع أكثر من ٧٥٪ من هذه النسبة في ثلاث دول أيضاً؛ هي نيجيريا والجزائر ومصر.

ومن مميزات النفط والغاز الإفريقي سهولة استخراجه نسبياً، وسهولة تسويقه أيضاً بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة، وبسبب تركّز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها.

وعلى الرغم من أنّ نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط؛ فإن عدداً من الجهات الدولية تشير إلى أنّ هناك العديد من المناطق غير المكتشفة إلى الآن، والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير غير المستنفد بعد نفطياً، خاصّة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى.

٢ - الموارد الطبيعية والأوّلية:

تعتبر إفريقيا في هذا السياق «منجماً ضخماً»، ينتج قرابة ٨٠٪ من بلاتين العالم، وأكثر من ٤٠٪ من ألماس العالم، و ٢٠٪ من ذهبها، وكذلك الأمر من الكوبالت.

٣ - المياه:

تشير التقديرات إلى أنّ القارّة تمتلك حوالي ٤ آلاف كم٣ من مصادر المياه العذبة المتجدّدة في السنة، أي ما يوازي حوالي ١٠٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة في العالم، وهي نسبة معتبرة قياساً بالمعاناة التي تعيشها الدول الأخرى في كثير من مناطق العالم[1].

■ خاتمة:

إن القارة ليست حديثة عهد، بل هي تُشاطر التاريخ في قدمه، وتحوي آثاراً تدل على عراقة حضارتها الممتدة، وعلى مدنيات متباينة، لكنها غُبنت كثيراً، وخصوصاً فيما يتعلق بتاريخها الإسلامي، ودخوله إليها وانتشاره فيها، وأُنكر عليها كثير من حقوقها.

ولعلنا - تتمة لهذه اللمحة - نتطرق في لمحة قادمة إلى الدور الإسلامي الرائد فيها، وهو صلب ما نريده من هذه التقدمة الوجيزة.

نسأل الله تعالى أن يشرح صدورنا ويقر أعيننا بانتشار دينه وتمكينه في الأرض.

١) التنافس الدولي على قارة إفريقيا، الجزيرة نت، ١٤٣٠/٨/١٠ هـ - الموافق ٢٠٠٩/٨/٢، علي حسن باكير.

الأزمة المائية في حوض نهر النيل..
المسيرة والمصير

أ.د. السيد فليفل(*)

نهر النيل هو أطول أنهار الدنيا؛ حيث يقطع النهر من منابعه عند بحيرة فيكتوريا حتى مدينة رشيد على البحر المتوسط مسافة تبلغ ٦٧٠٠ كم، يعبر خلالها عشر دول تُعرف باسم «دول حوض النيل»، وهي: إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديموقراطية، السودان، مصر. ويغطي النيل مساحة قدرها ٢,٩٦ مليون كم٢، أي ما يعادل ١٠٪ من مساحة القارة الإفريقية.

ويستجمع النيل مياهه من منبعين رئيسين؛ هما: الهضبة الإثيوبية، وهضبة البحيرات الاستوائية، وتُعد الهضبة الإثيوبية هي الأهم، حيث تمد النيل عند مدينة أسوان فى مصر بنحو ٨٥٪ من إيراده السنوي، أما هضبة البحيرات الاستوائية فيبلغ متوسط إيرادها السنوي ١٣ مليار م٣، وهي أكبر المصادر انتظاماً في إمداد النيل بمياهه على مدار العام، وإن كانت لا تمد النيل عند مصبه إلا بنسبة ١٥٪ تقريباً من إيراده المائي السنوي.

■ أولاً: تنظيم الانتفاع بموارد نهر النيل:

سعت دول حوض النيل إلى تنظيم الانتفاع بموارد النهر وفق نظرية «الملكية المشتركة»، والتي تذهب إلى أن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه؛ يُعد مملوكاً ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في أقاليمها؛ بحيث تكون حقوقها متساوية ومتكاملة، فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها؛ ما دام هذا الانتفاع يؤدي إلي إحداث أي تأثير في جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو النقص[1].

البداية كانت في عهد محمد علي والي مصر، وذلك مع حملات سليم قبطان الثلاث خلال المدة من ١٨٣٩م إلى ١٨٤٢م لاستكشاف المنابع الاستوائية للنيل، فيما واصل الخديوي إسماعيل بن براهيم بن محمد علي المسيرة؛ بالاستعانة بالمكتشفين الأوروبيين، وإنشاء الجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥م، فتمكنت مصر في عهده من الوصول إلى منابع النيل الاستوائية حتى بحيرة فيكتوريا، وسُميت مدينة «غندكرو» في الجنوب السوداني باسم «الإسماعيلية»، وأُطلق على «بحيرة كيوجا» اسم «بحيرة إبراهيم»، كما بسطت مصر سيطرتها على سواكن ومصوع عام ١٨٦٥م، وزيلع عام ١٨٧٥م، وتوغلت بعثاتها الكشفية في شمال الحبشة وشرقها، وهو ما أدى في النهاية إلى نشوب الحرب المصرية الحبشية (١٨٧٥-١٨٧٦م).

*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.

١) كانت هناك نظرية سابقة تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية، بيد أنه لم يعد معمولاً بها في الوقت الراهن. كانت هذه النظرية تُعرف باسم نظرية «السيادة الإقليمية المطلقة». ويدعو أنصارها إلى أن لكل دولة الحق الكامل في أن تمارس على جزء من النهر الدولي الذي يمر بإقليمها كل الحقوق التي تنفرع عن سيادتها المطلقة على إقليمها. وذلك بلا قيد أو شرط. ودون أن يكون للدول الأخرى التي يقع حوض النهر في أقاليمها أي حق قانوني في الاعتراض.

تلا ذلك توقيع عدد من الاتفاقات والمعاهدات لإقامة أطر تعاونية ومشروعات مشتركة بين دول حوض النيل، وتأمين انتفاع دول حوض النيل بموارد النهر، ولا سيما مصر والسودان (دولتي المصب)، وقد خلصت هذه الاتفاقيات والمعاهدات إلى عدم إقامة أي مشروعات على المجرى الرئيس لنهر النيل أو روافده؛ من شأنها التأثير سلباً في التصريف المائي للنهر، أو في نوعية مياهه.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أكثر من عشر وثائق دولية جرى توقيع بعضها في خلال العهد الاستعماري، حيث وقعتها الدول المستعمرة نيابة عن مستعمراتها في ذلك الوقت، وهذه الاتفاقيات هي بروتوكول روما ١٨٩١م، وتلاه اتفاق أديس أبابا ١٩٠٢م، ثم اتفاق لندن ١٩٠٦م، فاتفاق روما ١٩٢٥م، واتفاق ١٩٢٩م.

في حين تم توقيع بعضها الآخر بعد حصول دول حوض النيل على استقلالها، مثل اتفاق ١٩٥٩م بين مصر والسودان، واتفاق عام ١٩٩١م بين مصر وأوغندا، والاتفاق الإطاري بين مصر وإثيوبيا عام ١٩٩٣م، بيد أن اتفاقيتي ١٩٢٩م و ١٩٥٩م كانتا أهم اتفاقين من بين الاتفاقات المذكورة.

جاء اتفاق ١٩٢٩م في شكل خطابات متبادلة بين رئيس مجلس الوزراء المصري آنذاك السيد/ محمد محمود، والمندوب السامي البريطاني بالقاهرة، حيث كانت بريطانيا راعية لمصالح السودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا، وتعود أهمية هذا الاتفاق إلى أنه تضمّن اعترافاً من بريطانيا بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل، واعتبار أن هذه الحقوق مبدأ أساسي من مبادئ السياسة البريطانية، كما أنه أعطى لمصر الحق في مراقبة مجرى نهر النيل من منبعه حتى مصبّه، وتضمن إلزاماً لدول الحوض بعدم القيام – بغير سابق اتفاق مع مصر – بأي أعمال للري أو توليد الطاقة الكهربائية على نهر النيل وفروعه والبحيرات التي ينبع منها يكون من شأنها التأثير في حقوق مصر المائية، كما حدد الاتفاق نصيب مصر من المياه بمقدار ٤٨ مليار م٣، بينما تحدد نصيب السودان بمقدار ٤ مليار م٣، أي بنسبة ١٢ إلى ١.

أما اتفاق ١٩٥٩م؛ فقد كان أكثر شمولاً من اتفاق ١٩٢٩م؛ حيث أكد مسألة «الانتفاع الكامل بالمياه»، واستند إلى مبادئ الحقوق المكتسبة، وضبط النهر، وتوزيع فوائده، والتحكم في منع انسيابه إلى البحر، ومنح مصر والسودان حصة مائية إضافية؛ قدرها ٤،٥ مليار م٣ بالنسبة لمصر، و ١٤،٥ مليار بالنسبة للسودان.

■ ثانياً: أُطر التعاون الجماعي بين دول حوض النيل:

تمثّلت أطر التعاون الجماعي بين دول حوض النيل في أربعة أطر أساسية؛ هي: مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية «هيدروميت»، وتجمع «اندوجو»، ولجنة التعاون الفني لتدعيم التنمية وحماية البيئة في حوض النيل «تكونايل»، ومبادرة حوض النيل.

١ – مشروع هيدروميت:

بدأ هذا المشروع عملياً عام ١٩٦٧م، واستمر حتى عام ١٩٩٢م، مستهدفاً دراسة الميزان المائي لهضبة البحيرات الاستوائية، وتجميع البيانات الهيدرومترولوجية الخاصة بالهضبة، وإعداد نماذج رياضية توضح استخدامات الدول في الحاضر والمستقبل. لكن المشروع لم يحقق أكثر من مجرد جمع بعض البيانات وتحليلها عن الميزان المائي لدول الحوض، كما أن المشروع جرى بمشاركة مصر والسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، ثم

انضمت لهم لاحقاً كل من رواندا وبوروندي والكونغو، بينما ظلت إثيوبيا عضواً مراقباً.

٢ - تجمّع اندوجو[١]:

أنشئ هذا التجمع عام ١٩٨٣م، وعقد عدة اجتماعات قبل أن يتجمد نشاطه بعد الاجتماع السابع في فبراير١٩٩١م دون أن يحقق الهدف المنشود منه، وهو إنشاء سلطة مشتركة لضبط النهر، وتنظيم مشروعاته الكبرى وإدارتها، حيث قوبل هذا التجمع بقدر كبير من الشك والريبة، ومن ثمّ تأخر انضمام بعض دول حوض النيل إليه، بينما انضمت تنزانيا كعضو مراقب، فيما ظلت إثيوبيا وكينيا خارج نطاق التجمع.

٣ - مشروع تكونايل[٢]:

بدأ هذا المشروع في ديسمبر ١٩٩٢م، وضم كلاً من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا ورواندا والكونغو، إلا أن كلاً من إثيوبيا وكينيا وبوروندي وإريتريا ظلت بوضعية المراقب، وقد انتهى هذا المشروع دون أن يحقق نتائج ملموسة؛ باستثناء أنه تمخض عن عقد سلسلة مؤتمرات «النيل ٢٠٠٢م»، والتي كانت مثل منتدى للحوار والتباحث بين مسؤولي دول حوض النيل وخبرائها.

وبالرغم من الجهود السابقة للوصول إلى إطار قانوني يقنّن أسس الانتفاع بموارد نهر النيل، وتدشين مشروعات تعاونية تعظم الاستفادة من تلك الموارد؛ فإن تباين مواقف دول حوض النيل بشأن الالتزام بالاتفاقات القانونية الموقعة خلال العهد الاستعماري أو حتى بعد الاستقلال، وإخفاق المشروعات التعاونية في تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ظل يمثل نقطة ضعف أساسية في النظام الهيدروليكي لحوض نهر النيل، وعلى ذلك اقترحت مصر إنشاء «آلية شاملة» لتنظيم التعاون بين دول حوض النيل.

٤ - مبادرة حوض النيل:

طرحت مصر إنشاء ما يُسمى «مبادرة حوض النيل»، وبالفعل توصّل وزراء دول الحوض إلى اتفاق مبدئي على تدشين هذه المبادرة التي أعلن عن ميلادها من العاصمة التنزانية دار السلام في فبراير ١٩٩٩م، وانضم إليها كل دول حوض النيل العشر، باستثناء إريتريا التي انضمت كعضو مراقب.

أ - أهداف المبادرة:

تبنت المبادرة هدفاً أساسياً تسعى للوصول إليه، وهو «تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ من خلال الانتفاع العادل والاستفادة المنصفة من الموارد المائية المشتركة لحوض نهر النيل»، واستناداً إلى هذا الهدف العام وضعت المبادرة مجموعة من

١) «اندوجو UNDUGU»: هي كلمة باللغة السواحلية تعني «الإخاء» في اللغة العربية. يُعد أول محاولة لإقامة تنظيم إقليمي يضم دول حوض النيل تحت مظلته. وكانت البداية في ١٩٨٣م حينما تقدمت مصر بمشروع لعقد مؤتمر إقليمي يضمّ دول حوض النيل. انعقد المؤتمر الخماسي الأول في الخرطوم. وضم وزراء خارجية كل من مصر وأوغندا والسودان وزائير وجمهورية إفريقيا الوسطى. حيث كان الهدف إعطاء المشاركين الفرصة لتبادل الرأي في جميع المجالات المشتركة. ثم عُقد المؤتمر الثاني في كينشاسا (عاصمة زائير) ١٩٨٤م. وقرر الحاضرون إطلاق اسم «اندوجو» على اجتماعاتهم الدورية. ولم يتعد عمر مجموعة الاندوجو ١٠ سنوات بسبب العوامل السياسية الكثيرة التي أدت إلى تجميد نشاط الاندوجو. والسبب هو عدم وجود نظام مؤسسي فعّال؛ مما أدى إلى إبطاء إنجازات المجموعة. كذلك افتقاره إلى دبلوماسية القمة الأقدر على حل المشكلات والخلافات بين الدول.

٢) «مشروع التكونايل»: لجنة التعاون الفني لتعزيز التنمية والحماية البيئية لحوض النيل. في أثناء انعقاد الاجتماع الوزاري لمجلس وزارة الموارد المائية لدول الحوض في كمبالا / ديسمبر ١٩٩٢م تقرر تحويل مشروع البحيرات الاستوائية إلى مشروع للتعاون الفني للتنمية والحماية البيئية لحوض النيل «التكونايل». وذلك بهدف تعزيز التعاون بين دول حوض النيل من خلال تطوير هذا المشروع إلى إطار مؤسسي تعاوني يضم جميع دول الحوض. وفي الاجتماع الأول للجنة الفنية «التكونايل» ١٩٩٣م والمنعقد في كمبالا تم وضع خطة لتنفيذ قرار التحويل. ويعتبر هذا العام هو بداية مباشرة التكونايل لأعماله. وقد وافقت كل من مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير ورواندا على العضوية الكاملة؛ بينما اكتفت كينيا وإثيوبيا وبوروندي على الاشتراك كعضو مراقب.
والتكونايل لا يُعد منظمة نهرية. ولكن يمكن عده مرحلة انتقالية لتطوير مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية (وهو المشروع الوحيد الذي جمع تحت مظلته جميع دول الحوض) إلى إطار تعاوني مؤسس لدول الحوض مقبولاً لجميع دول الحوض؛ بهدف تعزيز التعاون والتنمية المستديمة للحوض.

الأهـــداف الأولية؛ أهمهـــا: التنمية المتواصلة والعادلـــة للموارد المائية لـــدول حوض النيل، وضمان الإدارة الفعّالة للمياه، وتشجيع التعاون بين دول الحـــوض بما يحقق النفـــع المتبادل للجميع، وتحقيق التكامل الاقتصادي، ومحاربة الفقر، وضمان الانتقـــال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

قوبلت المبـــادرة بقدر كبير مـــن التفاؤل، ورآها الكثيرون نقلـــة نوعية في العلاقات بين دول حوض النيل، ودفعة قوية لمشروعات العمل الجماعي بين دول الحوض كافة، خصوصاً أنها تستند إلى مبادئ الاستخدام العادل لموارد نهر النيـــل المائية والطبيعيـــة، وأن المياه حق لكل دولة مـــن دول الحوض، كما تم الاتفاق على أن تكون الاســـتفادة من أي مشروع في إطارها من نصيب دولتين على الأقل من دول الحوض.

إضافة إلى ذلك؛ فـــإن المبادرة لا تقتصر على مجرد إقامة مشروعات مائية متناثرة هنا أو هناك، وإنما هي تعبّر عن رؤية اســـتراتيجية تستهدف ربط مصالح دول حوض النيل بعضها ببعـــض؛ من خلال مجموعة من المشـــروعات التنموية ذات المنفعة المشتركة لأكثر من دولة فـــي قطاعات عديدة أخـــرى؛ أهمها: الطاقة، والري، والزراعة، والثروة الســـمكية، والملاحة النهرية، وبناء القدرات والتدريب، وغيرها.

كما نظر بعض المهتمين إلى المبادرة على أنهـــا خطوة مهمة في طريـــق تحويل العلاقات المائيـــة بين دول حوض النيل من الطابع الفني إلى الطابع السياسي، ومن ثمّ حظيت المبادرة بدعم حكومي واضح من جانب دول الحوض.

ب - الهيكل التنظيمي للمبادرة:

يضم الهيكل التنظيمي للمبادرة ثلاثة أجهزة أساسية؛ هي: المجلس الوزاري، اللجنة الفنية الاستشارية، والسكرتارية الفنية.

المجلس الوزاري يضم جميع وزراء الموارد المائية في حوض النيـــل، ويجتمع مرة واحدة سنوياً، وتكون رئاسته دورية.

أما اللجنة الفنية الاستشارية؛ فتمثل جميع دول الحوض، وتتولى إعداد الدراسات وتقديم التوصيات للمجلس الوزاري بشأن المشروعات المســـتهدفة، وتجتمع كل شهرين أو ثلاثة على الأكثر، وتكون رئاستها دورية.

وبالنســـبة للسكرتارية الفنية؛ فقد اختيرت مدينة عنتيبـــي الأوغندية مقراً لها، كما اختير السيد «معراجي موسويا» - وهو تنزاني الأصل - سكرتيراً تنفيذياً للمبادرة.

وتمّ الاتفاق أيضاً على تشـــكيل مجموعات عمل وطنية تابعة للمبادرة، على المستوى الفني المائي، داخل كل دولة من الدول الأعضاء.

ت - المشروعات الواردة في إطار المبادرة:

تبنّت المبادرة «برنامج عمل اســـتراتيجي»، ينطوي على مشـــروعات عديـــدة، تتوزع على برنامجين متكاملين؛ هما: برنامج مشـــروعات الرؤية المشتركة، وبرنامج مشروعات الأحواض الفرعية.

يســـتهدف البرنامج الأول: إعداد دراسات جدوى من أجل صياغة المشروعات وتطويرها على المســـتوى الكلي لحوض النيل، وذلك في ســـبعة قطاعات ترتبط بقضيـــة المياه؛ وهي: البيئة، والطاقـــة، والاســـتخدام الأمثل للمياه للإنتاج الزراعي، وإدارة موارد المياه والتخطيط لها، وبنـــاء الثقة، والتدريب التطبيقي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أمـــا البرنامـــج الثانـــي: فيعنـــى بتطبيق المشروعات على المستوى الجزئي، وذلك في حوضين فرعيين؛ هما: حوض النيل الشـــرقي «ســـبعة مشـــروعات»، وحوض النيل الجنوبي (البحيرات الاستوائية) «اثنا عشر مشروعاً».

بالنسبة للمشروعات المقترحة في حوض النيل الشرقي؛ فهي: مشروع الإدارة المتكاملة لتخطيط الموارد المائية، وتنمية حوض نهر البارو – اكوبو، وإدارة الفيضانات ونظم الإنذار المبكر، وتنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائي، ومشروعات الري والصرف، وإنشاء وحدة لإدارة المشروعات المقترحة في النيل الشرقي.

أما المشروعات المقترحة في حوض النيل الجنوبي؛ فتتعلق بقطاعين أساسيين؛ هما: تطوير المصادر الطبيعية، والربط الكهربائي بين دول الحوض الجنوبي، حيث تتضمن مشروعات تطوير المصادر الطبيعية مشروعات تطوير الإدارة والموارد في كل من بحيرتي ألبرت، وإدوارد، وأنهار مارا وكاجيرا، وأحواض ماليكس – مبالا – سيو.

أما مشروعات الربط الكهربائي؛ فتتضمن مشروع توليد الطاقة من مساقط روسومو، ومشروعات الربط الكهربائي بين كينيا وأوغندا، وكذا الربط بين رواندا وبوروندي والكونغو الديموقراطية، والربط بين رواندا وبوروندي، وأيضاً الربط بين أوغندا وبوروندي.

وتستغرق مدة دراسة الجدوى لكل مشروع من مشروعات المبادرة ما بين ثلاث إلى ست سنوات، وذلك بتكلفة مقدرة تبلغ ١٣٠ مليون دولار بالنسبة لمشروعات الرؤية المشتركة، و ٤٩ مليون دولار بالنسبة لمشروعات النيل الشرقي، و ٣٠ مليون دولار بالنسبة لمشروعات النيل الجنوبي.

وقد حرص المجلس الوزاري للمبادرة على تدبير التمويل اللازم لإجراء دراسات الجدوى وتنفيذ المشروعات، وذلك بإدخال العديد من الجهات الدولية المانحة، من خلال ما عُرف باسم «الاتحاد الدولي المائي للتعاون في حوض النيل»، حيث يتولى الاتحاد مهام التنسيق بين أجهزة المبادرة والجهات المانحة الحكومية وغير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني، فيما يتعلق بالتمويل والحوار البناء.

وقد عقد الاتحاد أول اجتماعاته في جنيف فى يونيو ٢٠٠١م، وتمكن الاتحاد من حشد أكثر من (١٥) جهة مانحة للمبادرة، وذلك تحت رعاية البنك الدولي.

■ ثالثاً: الأزمة المائية:

بدأت المشكلات المائية مع استقلال دول حوض النيل؛ حيث أعلنت كل من إثيوبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا عدم اعترافهم بالاتفاقات المنظمة للانتفاع بمياه النيل، وبخاصة اتفاقيتا ١٩٢٩م و ١٩٥٩م، واستندت تلك الدول إلى أن الاتفاقات المذكورة تمّ توقيعها من جانب الدول الاستعمارية نيابة عن دول حوض النيل التي لم تكن دولاً مكتملة السيادة آنذاك، وأن تلك الاتفاقات جاءت متحيزة لبريطانيا، أو بالأحرى لمصر.

وهنا أيدت حكومات الدول المذكورة ما عُرف باسم «مبدأ نيريري»، نسبة إلى جوليوس نيريري الرئيس التنزاني آنذاك، والذي ذهب إلى أن الدولة المستقلة غير ملزمة بما سبق للدول الاستعمارية التوسّعية توقيعه من معاهدات أو اتفاقات قبل الاستقلال.

لكن مواقف دول حوض النيل من اتفاقات مياه النيل لم تثمر عن أي نتائج فعلية لتغيير تلك الأطر القانونية أو إعادة النظر في الحصص المائية لكل من مصر والسودان، ويعود ذلك إلى جملة من الأمور؛ أبرزها: ارتباط اتفاقات المياه بالاتفاقات الحدودية، ومن ثمّ كان من الصعب جداً نقض تلك الاتفاقات، خصوصاً مع صدور قرار من منظمة الوحدة الإفريقية بشأن قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

كما كان للسياسة المصرية النشطة في

إفريقيا دور فاعل في إجهاض تحركات دول المنابع، خصوصاً في ظل الدعم القوي الذي قدمته مصر لحركات التحرر الوطني في القارة؛ بما في ذلك دول حوض النيل، بالإضافة إلى نقص خبرة تلك الدول بالمسائل الهيدروليكية، ومن ثمّ عجزها عن إدارة عمليات التفاوض في هذا الشأن، فضلاً عن أن بعض دول حوض النيل الأخرى مثل الكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندي لم تكن معنية بالأمر، وذلك لانشغالها بمشكلات الداخل، ووفرة مصادر المياه البديلة، وعدم اعتمادها على مياه نهر النيل.

غير أن هذا الاستقطاب أدى إلى شيوع مناخ من عدم الثقة بين دول حوض النيل، ومن ثمّ ظل التعاون فيما بينها محدوداً للغاية، سواء في إطار مشروع هيدروميت أو تكونايل أو تجمع اندوجو.

عادت المشكلة المائية مجدداً إلى الظهور بقوة منذ العام ٢٠٠٣م؛ حيث صدرت تصريحات عن مسؤولي دول منابع النيل تطالب بإعادة توزيع الحصص المائية بين دول الحوض، وضرورة تسعير المياه، ومثال ذلك التصريحات التي أطلقها بعض الوزراء ونواب البرلمان في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا في ديسمبر ٢٠٠٣م، والإعلان الإثيوبي عن بدء دراسات الجدوى لإنشاء سد لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق، وقد وصل الأمر إلى حد أن بعض دول المنبع سعت لطرح تلك القضية ضمن اجتماعات الاتحاد الإفريقي في ليبيا، كما طرحتها أيضاً في خلال اجتماع دول حوض النيل في العاصمة الأوغندية كمبالا.

في خضم هذا الجدل جرت المفاوضات بشأن الإطار المؤسسي لمبادرة حوض النيل، وبالرغم من ذلك نجحت دول المبادرة في الوصول إلى توافق عام بشأن معظم مواد مشروع الإطار المؤسسي للمبادرة (٣٩ بنداً)؛ بما في ذلك المواد القانونية الشائكة التي تحدد أسس التعاون ومبادئه في استخدامات النهر، ومن ذلك الاتفاق حول مبدأ عدم الإضرار بالآخر، والاستخدام المنصف والعادل للمياه، والمعايير الواجب مراعاتها عند توزيع الحصص المائية، وقصر الاستفادة من مياه النيل على دول الحوض، وغير ذلك من مبادئ كان الاتفاق عليها أمراً ليس بالسهل أو اليسير في بداية المفاوضات.

بيد أنه في خلال اجتماعات كينشاسا في مايو ٢٠٠٩م؛ تعذر الوصول إلى تسوية مقبولة بشأن ثلاثة بنود أساسية؛ هي: الحقوق المكتسبة، والإخطار المسبق، ونظام التصويت على القرارات، حيث حدث نوع من الاستقطاب بين الموقف المصري – السوداني من ناحية، وموقف دول المنابع من ناحية أخرى.

الموقف المصري – السوداني أصر أن يتضمن الإطار القانوني للمبادرة نصاً صريحاً في (المادة ١٤ ب) الخاصة بالأمن المائي يضمن عدم المساس بحصة مصر التاريخية من مياه النيل، وأن يتضمن البند رقم (٨) شرط الإخطار المسبق قبل إنشاء أي مشروعات على نهر النيل وروافده، وأن يتم تعديل البند (٣٤ أ،ب) بحيث تكون جميع القرارات الخاصة بتعديل أي من بنود الاتفاق أو الملاحق بالإجماع وليس بالأغلبية، وفي حال الإقرار بمبدأ الأغلبية فإنه يجب أن تضم هذه الأغلبية دولتي المصب (مصر والسودان).

أما دول المنابع؛ فقد رفضت إدراج الحقوق التاريخية المكتسبة في متن الاتفاقية، وقبلت بإدراجها في ملحق يضاف إلى الاتفاقية، كما رفضت الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق، ورفضت منح مصر حق النقض فيما يُتخذ من قرارات.

■ رابعاً: توقيع اتفاق عنتيبي:

مع بلوغ الخلاف بين أعضاء مبادرة حوض النيل ذروته؛ عقدت دول المنابع اجتماعاً في مدينة عنتيبي في أوغندا في ١٤ مايو ٢٠١٠م؛ من أجل توقيع اتفاق لتنظيم التعاون وإدارة الموارد بين دول حوض النيل، وهو الاجتماع الذي أسفر عن توقيع أربع من دول المنابع على اتفاق منفرد، عُرف باسم «اتفاق عنتيبي»، وهو يمثل ضربة قاصمة للجهود الرامية إلى إنشاء إطار جماعي للتعاون بين دول حوض نهر النيل كافة.

ويقضي الاتفاق بإنشاء مفوضية جديدة لإدارة موارد النيل، يكون مقرها أديس أبابا، وهو ما يعني ضمناً عدم الالتزام بأحكام الاتفاقات التاريخية التي تنظم الانتفاع بمياه النيل (اتفاقية ١٩٢٩م، واتفاقية ١٩٥٩م)، مع دعوة دول حوض النيل التي لم توقع على الاتفاق إلى التوقيع عليه في غضون عام من توقيع الاتفاق، وبالفعل انضمت كينيا إلى الدول الموقعة على الاتفاق، فيما تتردد أنباء عن قرب انضمام بوروندي عقب الانتخابات العامة فيها، وأكدت السودان أنها بصدد بحث تجميد عضويتها في مبادرة حوض النيل، وذلك رداً على السياسات الإثيوبية.

عقب توقيع الاتفاق اتخذت الدول الموقعة سياسات تصعيدية، وباتت كأنها تقف معها على حافة الهاوية؛ حيث أكدت تلك الدول أن دولتي المصب ليس بوسعهما سوى الانضمام للاتفاق، بل ذهب رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي إلى شنّ هجوم حاد على مصر؛ مؤكداً أنها ما زالت تقع تحت سيطرة الأفكار البالية المتعلقة بالحقوق التاريخية المكتسبة، وسعى زيناوي أيضاً إلى اختراق التنسيق المصري السوداني؛ مشيراً إلى أن السودان ليس المشكلة وأن مصر هي المشكلة فحسب، كما أعلنت إثيوبيا عن استكمال مشروعها المائي الجديد «سد تانا بليس»، وذلك في اليوم التالي لتوقيع اتفاق عنتيبي، وهو ١٥ مايو (ذكرى إنشاء إسرائيل).

ومن جانبها أيدت تنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا الموقف الإثيوبي؛ مؤكدة أن معاهدة ١٩٢٩م قد عفا عليها الزمن، وإمعاناً في التصعيد ذهبت وزيرة الموارد المائية الكينية إلى القول بأن ملف النيل لن يكون مطروحاً على الأجندة في خلال زيارة رئيس الوزراء الكيني رايلا أودينجا الوشيكة إلى القاهرة.

أما العوامل التي دفعت الدول الموقعة إلى توقيع اتفاق عنتيبي؛ فكان أهمها رغبة دول المنابع في استثمار ما لديها من وفرة مائية في إقامة المشروعات التنموية، والتوسع الزراعي، وتأمين احتياجاتها الغذائية لشعوبها التي تزايدت عددياً بشكل كبير، وباتت تمثل عنصراً ضاغطاً على الموارد المحدودة لمعظم دول حوض النيل، ومن ثمّ رأت دول المنابع ضرورة إلغاء اتفاقيتي ١٩٢٩م و ١٩٥٩م اللتين تمثلان أهم العقبات التي تحول دون إقامة مشروعاتها المائية؛ نظراً لاحتفاظ مصر بحق النقض بشأن المشروعات التي تقام على نهر النيل وروافده.

ولا يخفى أيضاً الدور الذي تقوم به بعض القوى الأجنبية في تشجيع دول المنابع على اتباع سياسات مائية مستقلة عن دولتي المصب؛ حيث تشير التقارير إلى وجود عشرات الدراسات المتعلقة بالتوسع الزراعي وإنشاء السدود والخزانات لأغراض تخزين المياه وتوليد الطاقة، والتي قامت بإعدادها مراكز بحثية متخصصة في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصاً في ظل الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإثيوبيا، والعلاقات الخاصة بين إسرائيل ودول المنابع، وقد ظهر ذلك بوضوح في خلال زيارة وزير

الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان لإفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٩م.

وقد فسّر بعض المهتمين ذلك بأن إسرائيل ترمي إلى إحياء مشروعاتها القديمة في الحصول على حصة أولية – مرشحة للزيادة – من مياه النيل تُقدر بمليار م٣ سنوياً، وذلك عبر سياسة «المحاصرة» وشد الأطراف؛ ما دامت سياسة «المحاصصة» لم تؤت ثمارها، وهو أمر بات حتمياً بالنسبة لإسرائيل التي تستهلك كامل إيراداتها من المياه منذ العام ١٩٨٥م.

وقد انعكست هذه التدخلات على سياسات دول منابع النيل، فقد باتت تتخذ مواقف متشددة خلال جولات التفاوض بشأن إقرار الإطار المؤسسي للمبادرة؛ بما لا يتناسب مع تضاؤل اعتمادها الفعلي على مياه النيل الذي يتراوح من ١٪ إلى ٣٪، حيث بدأت تلك الدول في القيام بمزايدات سياسية، واستثمار ملف المياه لافتعال أزمات خارجية، تغطي على مشكلاتها السياسية والاقتصادية الداخلية.

ومن ثمّ أوقفت إثيوبيا جولات التفاوض مع مصر بشأن مياه النيل، ولم تقتنع أوغندا بأن تحتضن مدينة عنتيبي مقر مبادرة حوض النيل، ولم يرض طموح تنزانيا أن يكون السكرتير التنفيذي للمبادرة هو مواطنها السيد «معراجي موسويا»، ومن ثمّ بات الحديث عن ضرورة مراجعة الحصص المائية وتسعير المياه أمراً مطروحاً بشكل دائم من جانب قيادات دول حوض النيل وأجهزتها الإعلامية.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فقد اتجهت الدول الكبرى، وبخاصة الصين، إلى استئجار الأراضي في دول الحوض لأغراض الزراعة؛ بما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على المياه، والتي ربما تكون حسماً من الحصص المقررة لدولتي المصب.

كما ساهمت سياسات البنك الدولي في تشجيع الدول الموقعة على اتفاق عنتيبي على اتخاذ هذه الخطوة، فالمتتبع لإصدارات البنك الحديثة المتعلقة بالمسألة المائية يلاحظ أنها دأبت على الترويج لمجموعة من المفاهيم الجديدة؛ مثل: (تسعير المياه، وبورصة المياه، وإنشاء بنك المياه)، وهو ما يتسق مع مساعي الدول الكبرى التي يخضع البنك الدولي لهيمنتها؛ للتأثير في سياسات الدول المستهدفة، وفي مقدمتها مصر والسودان بالطبع.

وبالرغم من أن اتفاق عنتيبي لم يتضمن تقسيماً جديداً للحصص المائية لدول حوض النيل؛ فإن خطورته تتمثل في أنه ربما يعصف كلية بمبادرة حوض النيل؛ نظراً لما يترتب على الاتفاق من إضرار بالعلاقات بين أطرافه من جهة، ودولتي المصب من جهة أخرى، كما أنه سيفقد الدول الموقعة عليه مشروعات كثيرة لن يتم تنفيذها إلا على مستوى دول الحوض جميعها في إطار مبادرة حوض النيل، بالإضافة إلى أن المانحين لا يمكن أن يساهموا في تمويل مشروعات تؤثر سلباً في مصالح أي دولة من دول الحوض، ليس بسبب مخالفة ذلك لقواعد القانون والعرف الدولي الخاصة بالأنهار الدولية فحسب، وإنما لكون ذلك سيؤثر سلباً في علاقة تلك المؤسسات مع الدولة المتضررة، كما أن دول المنابع تشترك جميعها بالفعل في «تجمع شرق إفريقيا»، وهو تجمع يسمح لها بإقامة مشروعات تنموية مشتركة تعتمد على مياه النيل وغيره، ومن ثمّ فليس هناك أية قيمة مضافة ستتحقق لها بالتوقيع على اتفاقية جديدة تضم هذه الدول نفسها؛ إذا ما تصورنا خروج مصر والسودان من مبادرة حوض النيل.

■ خامساً: سبل مواجهة الأزمة:

بالرغم من الإقرار بحق كل دولة من دول حوض النيل في الاستفادة من موارد النهر؛ فإن ذلك لا بد أن يستند إلى مبادئ العدل والإنصاف التي تتيح للجميع استثمار موارد النهر دون الإضرار بالشركاء من دول حوض النيل.

ومن ثمّ يقتضي تسوية الأزمة المائية تحديد الاحتياجات المائية لكل دولة[1]، والاقتناع بضرورة استمرار التعاون بين دول الحوض، والسعي إلى إيجاد تسوية تفاوضية مقبولة للمشكلات العالقة بينها، على أن تجرى المفاوضات على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وليس على مستوى وزراء الري فحسب.

وبالفعل جرت تحركات عديدة في هذا المسار، حيث التقى الرئيس المصري برؤساء بوروندي والكونغو الديموقراطية ورئيس الوزراء الكيني لبحث الموقف؛ على أساس أن اتفاق عنتيبي لا يزال اتفاقاً مبدئياً تمّ توقيعه بالأحرف الأولى ولم يصبح نهائياً بعد؛ إذ لم تصادق عليه برلمانات تلك الدول، كما أن هناك دولتين لم توقّعا بعد، ودولة أخرى تقترب في موقفها من الموقف المصري السوداني، وهي إريتريا التي أقر رئيسها في خلال زيارته الأخيرة لمصر أن مشكلة مياه النيل هي مشكلة مفتعلة، لا تستهدف أكثر من ابتزاز دولتي المصب سياسياً واقتصادياً.

ومن المهم أيضاً تسوية المشكلات السياسية القائمة بين دول حوض النيل، وتطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وخصوصاً في مجال التجارة، والاستثمارات المشتركة، والمنح والقروض، وخصوصاً في مجال الطاقة والبنية الأساسية؛ من أجل خلق مشاركة اقتصادية حقيقية بين تلك الدول؛ بما يجعلها تفكر ملياً قبل الإقدام على أي تصرفات غير محسوبة[2].

وهنا يجب على دولتي المصب، وبخاصة مصر، إثبات أنها لا تتبع سياسة «أنانية» تحرم شعوب حوض النيل من الاستفادة من موارده، وإنما هي تتبع سياسة تستهدف مواجهة الأخطار الحقيقية التي تهدد نهر النيل، وفي مقدمتها ارتفاع درجة حرارة الأرض، والعمل على تعظيم الانتفاع بمياه نهر النيل عبر مشروعات مثل (قناة جونجلي ونهر السمليكي)، مع تقليل الفاقد العظيم من مياه نهر النيل، والذي يصل إلى ٩٢٪ من إجمالي إيراده السنوي؛ حيث لا تستخدم كل دول حوض النيل فعلياً أكثر من ٨٪.

وختاماً؛ فإن التحدي الحقيقي الذي تواجهه دول حوض النيل لا يكمن في ندرة مياه النيل، وإنما يتمثل في كيفية تعظيم الاستفادة من الكميات العظيمة من المياه التي تُفقد في حوض النيل؛ حيث يبلغ حجم الأمطار الساقطة في دول الحوض نحو ١٦٦٠ مليار متر مكعب سنوياً، يُفقد معظمها بفعل البخر والتسرب والمستنقعات وغيرها.

فهل تُغلِّب دول حوض النيل اعتبارات المصلحة المشتركة للجميع، أو تؤثر مصالحها الضيقة والاعتبارات السياسية على ضرورات التعاون الجماعي، وهو التعاون الذي بات حتمياً في ظل التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن المائي لدول الحوض، وفي مقدمتها التغيرات المناخية والمشكلات البيئية.

---

١) مصر هي أكثر دول حوض النيل اعتماداً على مياه النيل، سواء في الزراعة أو في الأغراض المعيشية الأخرى؛ حيث تصل نسبة اعتمادها على مياه النيل إلى أكثر من ٩٥٪؛ في حين أن درجة اعتماد دول حوض النيل الأخرى على مياه النيل تقل إلى حد كبير؛ إذ تتراوح من ١٪ إلى ١٥٪، فإثيوبيا تعتمد على النيل بنسبة (١٪)، وكينيا (٢٪)، والسودان (١٥٪) وأوغندا والكونغو الديموقراطية على سبيل المثال لا تعتمد على مياه النيل في الزراعة إلا بنسب قليلة جداً؛ حيث يتركز اعتمادها الأساسي على الأمطار، كما يتركز اعتمادها على مياه النيل في توليد الطاقة الكهربائية.

٢) وعلى سبيل المثال: من غير المنطقي أن تستورد مصر اللحوم من البرازيل والهند وغيرهما؛ في حين تزخر إثيوبيا بإنتاج وفير من اللحوم، ولا يستقيم أيضاً أن تعتمد مصر على النيل كمصدر لحياتها دون أن تقدم المساعدات اللازمة لدول المنابع، والتي كثيراً ما يعصف النيل باستقرارها الاقتصادي نتيجة لتقلبه بين دورات الفيضان العارمة والجدب القاحلة.

جنوب السودان

بين المؤامرة والتخاذل

وقيع الله حمودة شطة(*)

من المسائل المهمة التي ينبغي أن تجد الاهتمام والدراسة الموضوعية والبحث العلمي الجاد من الباحثين والأكاديميين والتربويين والعلماء والدعاة؛ مسألة الحدود والفواصل الجغرافية، الطبيعية منها والوهمية، التي وضعها الاستعمار، وتم بموجبها تقسيم العالم الإسلامي والعربي إلى دول ودويلات حتى يسهل على الدوائر الاستعمارية إحكام السيطرة عليها، للوصول إلى أهداف إستراتيجية يمكن لنا أن نمثلها في أربعة أهداف رئيسة هي: الاستيلاء والسيطرة على موارد الأمة، وتمزيق وحدتها، وإضعاف مقومات هويتها ومسخها من خلال نظرية الإحلال والإبدال الثقافي والفكري، ومحاولة إهدار جهودها وكسبها الإنساني والحضاري الذي رفدت به الحضارة الإنسانية العالمية عبر حقبها التاريخية المتوالية.

ونتيجة شد الأطراف وازدواجية المعايير التي تستخدمها دوائر الاستعمار الحديث والنظام العالمي الجديد، وتحت غطاء الحرب على الإرهاب وملاحقة الجناة، سُخّرت منظمات وهيئات الأمم المتحدة وقوانينها الوضعية التي راعى فيها المشرّع مصالحه أولاً، وصار الطريق ممهداً أمام قوى البغي والعدوان الاستعمارية للتمدد في مساحات واسعة من رقعة العالم العربي والإسلامي، والتدخل المباشر بلا إذن في شؤونه وقضاياه الداخلية، وهو الأمر الذي فاقم من حدة التشظي والانقسام الداخلي، ونبتت ظاهرة الحركات والمجموعات الانفصالية في العالم الإسلامي التي زادت من فاعلية التوترات الداخلية والاضطرابات السياسية وحِدّة الاستقطاب، وبرزت ظاهرة خيانة الأمة لحساب الآخر، وتوالى معها ضعف التنمية والخدمات الأساسية في أجزاء واسعة من بلدان العالم الإسلامي.

إن ظاهرة الصراع هذه في جنوب بعض بلدان العالم الإسلامي ظاهرة تستوقف الباحث للاستقراء والتتبع والبحث، لا ينبغي تعديها في عجالة دون كشف ما وراءها من كيد، وهو أمر ربما قوّى نظرية المؤامرة وبصّر بوشائجها ومداخل خيوطها.

وسوف أخصص الحديث هنا لمشكلة جنوب السودان؛ لأنها تمثل الآن التحدي الأكبر، والمشكل الأعظم، وتأتي أهمية هذه المشكلة من كون السودان يتمتع بموقع جغرافي متميز بين قارتي إفريقيا وآسيا، فهو رابط حقيقي بين مجموعة بلدان العالم الإسلامي العربية منها والإفريقية، فضلاً عن ذلك ما يزخر به السودان من موارد بشرية وطبيعية عظيمة ومتنوعة، في باطن الأرض وظاهرها، ونحاول أن نلقي الضوء على جذور هذه المشكلة التاريخية التي قامت لأسبابها واحدة من أطول الحروب في القارة

(*) باحث لغوي وكاتب صحفي - السودان - الخرطوم

الإفريقية والعالم الإسلامي في العصر الحديث، ونكشف خيوط المؤامرة الدولية، ومراحل العلاقة بين الشمال والجنوب، البنود المثيرة للجدل في اتفاقية نيفاشا، ومكاسب الحركة الشعبية من الاتفاقية، ومشروع السودان الجديد، وتنامي موجة الانفصال، والأوضاع بعد الانتخابات السودانية، والموقف العربي المتخاذل من القضية، وأخيراً واجبات الأمة نحو هذه القضية.

■ الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان:

ظهر اسم «جنوب السودان» بوضعه الجغرافي الحالي على خريطة هذه المنطقة حديثاً؛ لأن السودان كله لم تكن له حدود جغرافية معينة، إنما كان عبارة عن مساحة واسعة ولها تخوم في أطرافها، واسم «السودان» نفسه فيه اختلاف بين المؤرخين حول مدلوله، والمساحة التي كان يتمدد فيها، ولذلك جاء في كتاب (جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير) ما يأتي: «لم يكن الغربيون ولا المسلمون يعرفون كبير شيء عما يُعرف اليوم بجنوب السودان، وقد جاء في كتب التقاسيم والبلدان والأقاليم الإسلامية المصنفة في القرون الماضية ما يُشعر بأن تلك الأصقاع كانت مجاهل، وربما تُنسج حولها الخرافة والقصص العجيبة، ومن طالعها ربما استخلص حقيقة واحدة، وهي أن تلك البلاد كانت قفراً خراباً ليست فيها عمارة، وكانت فيها قلة من السكان يعيشون حياة بدائية»[1].

وبهذا يشير الكتاب إلى حقيقتين مهمتين الأولى ما ذكرنا أن المنطقة اكتشفت بصورة واضحة بعد دخول الاحتلال إلى العالم الإسلامي، ونشاط حركة الرّحالة والاكتشافات الجغرافية، والحقيقة الثانية هي وجود بعض المسلمين في تلك الأصقاع النائية، والذي ربما يُعزى إلى الهجرات الفردية القديمة التي قام بها بعض الدعاة والتجار المسلمين منذ عهد الخلفاء الراشدين، وبخاصة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، نحو مجاهل إفريقيا وبخاصة والجزء الشمالي الغربي منها، وهو ما مهد فيما بعد لقيام ممالك إسلامية عظيمة في غرب إفريقيا مثل مملكة واداي و«مملكة البرنو» و«مملكة الفلّان»، وامتد الأمر إلى داخل السودان بتخومه القديمة حيث قامت مملكة الفور العظيمة، وهذا أمر قد شهده كثير من المعاصرين الذين حصل لهم اتصال بتلك الأصقاع، ومع ذلك فقد ذكر بعض المؤرخين وجود مسلمين من أهلها ربما تميزوا في لباسهم عن غيرهم[2].

ويرى كثير من الباحثين الدارسين أن أولى الخطوات التي أسهمت في ظهور خريطة السودان الحديث هي الفتح التركي المصري في عهد محمد علي باشا، «وفي عهده أيضاً كانت بدايات الاتصال السياسي مع الجنوب، وذلك بعد أن عيّن أحمد باشا أبو ودان حكمداراً أو حاكماً مركزياً على أقاليم السودان»[3].

ومن هنا بدأ الاهتمام باكتشاف منابع النيل من قِبل الأتراك والمصريين معاً، وكانت محاولة سليمان كاشف وسليم قبطان المصريين من أولى الرحلات الجغرافية الحديثة لاكتشاف منابع النيل، ونُشرت رحلتهما في الجمعية الجغرافية الفرنسية سنة ١٨٤٢م، وقد بدأ سليم قبطان محاولته عام ١٨٣٩م تلاها باختراقين آخرين نحو منابع النيل عام ١٨٤٠م و١٨٤٢م،

١) جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير، إبراهيم عبد الله محمد الأزرق، ص ١٨.

٢) جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير، إبراهيم عبد الله محمد الأزرق، ص ١٨.

٣) جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير، ص ١٩.

بلغ فيها قبائل الشلك والباريا، ووصل حتى بحر الجبل بالقرب من غندكرو التي لا تبعد كثيراً عن موقع مدينة جوبا الحالية[1].

وبعد محمد علي باشا حصل التوسع الفعلي في الجنوب في عهد حفيده الخديوي إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، إذ استعان ببعض تجار الرقيق الأوروبيين والرحالة، ومنهم الرحالة الإنجليزي صمويل بيكر الذي عيّنه مديراً للمنطقة الاستوائية عام ١٨٦٩م من أجل تأمين حوض النيل وتبعيته لمصر، وقد فعل ذلك حتى وصل حدود أوغندا، ثم خلفه الضابط الإنجليزي شارلس جورج غوردون الذي في عهده هدأت الأوضاع الأمنية قليلاً، وسارت التجارة بين الشمال والجنوب، وعلى الرغم من ذلك فقد السودان سيطرته على أوغندا في عهده[2].

وفي عهد الثورة المهدية لم تستطع الثورة ومجاهدوها بقيادة محمد أحمد المهدي وخليفته من بعده عبد الله تورشين (ويعرف باسم الخليفة عبد الله التعايشي) من بسط نفوذهم على الجنوب كما فعلوا في الشمال لأسباب؛ منها مقاومة بقايا الجيش التركي هناك، ومقاومة القبائل الجنوبية الإفريقية لعمليات الفتوحات المهدية، وتمركز الجيش البلجيكي الذي كان في الكنغو؛ لذا اكتفت المهدية بأن احتفظت بقوة في جبل الرجاف، ولم يتجاوز نفوذها منطقة فشودة.

غير أنه لا يخفى على الباحث الجريمة النكراء التي ارتكبتها بريطانيا بعد احتلال السودان عام ١٨٩٨م بعد أن قتلت خليفة الإمام المهدي عبد الله التعايشي في معركة «أم دبيكرات»، حيث أعلنت ما عُرف بقانون المناطق المقفولة، فأغلقت الجنوب منذ عام ١٩٢٢م، ومنعت دخول الشماليين إليه إلا بتأشيرة، ومنعت حركة الدعوة الإسلامية، ومنعت إرسال البعثات الإسلامية مثل بعثة مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٨م، ولكنها في المقابل سمحت للبعثات التنصيرية التي جاءت تقريباً من كل الكنائس في أوروبا وأمريكا.

وفي سنة ١٩٤٧م عُقد مؤتمر جوبا تحت ما يُسمى بمشروع جيمس روبرتسون، وهو السكرتير الإداري لحكومة الإنجليز في السودان، طُرح في هذا المؤتمر ثلاثة خيارات لتبعية منطقة جنوب السودان[3]، الأول ضم الإقليم إلى أوغندا، والثاني منح الإقليم حكماً ذاتياً، والخيار الثالث أن يتوحد الإقليم مع الشمال في دولة واحدة، وهذا الأخير كانت بريطانيا تفضله؛ لأنه يحقق لها هدفها الاستراتيجي وهو زرع شوكة في خاصرة السودان، وإثارة الفتنة بين أبنائه في الشمال والجنوب؛ وذلك بعد أن تأكد لها أن قانون المناطق المقفولة قد آتى أكُله، ونجحت عملية زرع الأحقاد في فترة تطبيق هذا القانون، حيث رسخت بريطانيا في أذهان أبناء الجنوب أن أبناء الشمال يريدون نشر الإسلام واللغة العربية في الجنوب قسراً، ولذلك لما طرحت فكرة الاتحاد مع الشمال رفضها النخب والمثقفون من أبناء الجنوب للأسباب السابقة، وذلك في اليوم الأول للمؤتمر، وطالبوا بتقرير المصير، غير أن السكرتير الإنجليزي جيمس روبرتسون مارس ضغطاً عليهم، ثم زوّر إرادتهم في اليوم الثاني للمؤتمر الذي تم فيه الاتحاد بين الشمال والجنوب.

١) جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير. ص ١٩.

٢) ذكر هذا كثير ممن كتبوا في تاريخ السودان الحديث منهم: د. مكي شبيكة. ضرار صالح.

٣) هي منطقة غنية بالغابات والثروة الحيوانية وغزارة الأمطار التي تمتد لتسعة أشهر في العام. بجانب البترول في ولاية الوحدة وهي أصغر ولايات الجنوب. بالرغم من أن الدراسات تشير إلى أن هذا البترول سينضب قريباً.

وقد اعترف جيمس روبرتسون فيما بعد في مذكراته أنه زوّر قرارات مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٧م، الذي قرر فيه الاتحاد بين الشمال والجنوب، ولم يكن ذلك حرصاً منه على عدم انفصال الجنوب الذي كرس له الاستعمار البريطاني كل جهوده وسياساته، بقدر ما كان موقفاً تكتيكياً، والانفصال مشروع استراتيجي يجيء وقته بعد انسحاب بريطانيا؛ ولذلك ما لبث هذا الاتحاد حتى اندلعت شرارة أول تمرد بقيادة رجل يُدعى أليبينو سنة ١٩٥٥م، وقبل أن يخرج الاحتلال الإنجليزي من السودان، شمل هذا التمرد ثلاثة عشرة مركزاً ومدينة في جنوب السودان، وكانت قاعدته المركزية مدينة توريت، وقد حدثت في هذا التمرد مأساة إنسانية عظيمة، حيث ذبح النصارى والوثنيون أبناء الشمال المسلمين والعرب وأسرهم وقتلوا خلقاً كثيراً منهم، وفرّ الناجون نحو الشمال تاركين مزارعهم وأموالهم ودورهم، وبخاصة التجار منهم الذين نُهبت ممتلكاتهم، وقد عرفت تلك المأساة باسم (أحداث توريت الدامية)، وهي التي من الأسباب عكرت صفو العلاقة بين الشمال والجنوب، وغذّت مراحل التمرد التي توالت حتى تمرد جون قرنق ١٩٨٣م، والذي استمر ما يقارب ربع قرن.

وفي ١٨ /١٢/ ١٩١٤م أعلنت إنجلترا الحماية على مصر، فامتدت حمايتها تبعا لذلك إلى السودان، حيث تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان في اتفاقية لوازن، وبعدها وقع السودان في الاحتلال حتى نال استقلاله سنة ١٩٥٦م.

ويلاحظ أن جنوب السودان قد مر بعدة مراحل؛ منها مرحلة دخول جزء منه تحت نفوذ الحكم التركي المصري، ومرحلة خضوع جزء منه أيضاً للثورة المهدية، ومرحلة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، ومرحلة حكومة الفريق عبود الذي كاد أن ينجح في حل مشكلة الجنوب؛ حيث أدخل تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية، ونشر الدعوة الإسلامية بين القبائل الجنوبية، ولكن ثورة أكتوبر التي افتعلت سنة ١٩٦٤م أطاحت بحكم عبود أوقفت كل هذه الجهود.

تلتها مرحلة مهمة وهي فترة حكم المشير جعفر نميري الذي يُحسب له تطبيق الشريعة في السودان في الجزء الثاني من حكمه، قبل أن ينقلب عليه العلمانيون الذين سمّوا قوانين الشريعة بقوانين سبتمبر، والإعلان عن الشريعة جعل الجنوب بأكمله يقف في صف التمرد، وفي عهد نميري هدأت أوضاع الحرب في الجنوب شيئاً ما، وذلك بعد اتفاقية أديس أبابا بإثيوبيا مع القائد الجنوبي الشهير جوزف لاقو سنة ١٩٧٢م، غير أن التمرد عاد مرة أخرى سنة ١٩٨٣م بقيادة العقيد جون قرنق[1]، وهو رجل شيوعي ملحد لا ديني، ولكن على الرغم من ذلك استخدمه مجلس الكنائس العالمي طوال هذه الفترة كأداة من أدوات الاستعمار الجديد، وخصوصاً بعد أن ترك الاتحاد السوفييتي بعد نهاية الحرب الباردة واتجه غرباً نحو أمريكا وأوروبا، حيث وجد دعماً مستمراً طول فترة التمرد وحتى توقيع اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥م.

■ دحر التمرد في الجنوب:

ولما جاءت حكومة البشير إلى سدة الحكم في السودان في ٣٠ يونيو سنة ١٩٨٩م كان التمرد في جنوب السودان يسيطر على معظم

١) ينتمي العقيد جون قرنق إلى قبيلة الدينكا كبرى قبائل الجنوب. حيث ولد في بور، وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة أيوا بالولايات المتحدة الأمريكية. انشق وتمرد على الجيش السوداني.

جنوب السودان، ومناطق من جبال النوبة في ولاية جنوب كردفان المتاخمة لحدود الجنوب، وذلك بسبب انهيار القوات المسلحة السودانية وضعفها لقلة التمويل والدعم، نتيجة وجود حكومة ضعيفة في الخرطوم ومتشاكسة بقيادة الصادق المهدي[١].

وبعد تولي البشير الحكم اهتم بإعادة هيبة الجيش السوداني وتأهيله، وقام بحركة تجييش وتدريب واسعة في الشعب، واستجابت لها قطاعات كبيرة من الشباب والطلاب[٢]، واستطاع بعد معارك ضارية في الجنوب من دحر التمرد وطرده وإعادة السيطرة على أكثر من ٩٠٪ من الجنوب، بعد أن احتسب الجيش والمجاهدون أكثر من عشرين ألف شهيد.

بعدها جلس الطرفان للتفاوض في أبوجا (١) وأبوجا (٢) بنيجيريا؛ حيث رفضت الحكومة وقتها إعطاء حق تقرير المصير للجنوب، وفعلت المعارضة مثلها في مؤتمر لندن سنة ١٩٩٢م، لكن الحكومة والمعارضة عادتا وقبلتا بإعطاء حق تقرير المصير للجنوب من خلال إعلان دول الإيقاد (IGAD)، وهي: أوغندا وكينيا وإثيوبيا وإريتريا، وذلك سنة ١٩٩٤م، لحق بذلك مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية المنعقد في ١٥ يونيو سنة ١٩٩٥م، والذي اعترفت فيه قوى المعارضة بحق تقرير المصير وحق الانفصال لجنوب السودان، لحقهما توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام بين الحكومة وبعض الفصائل المتمردة في ٢١ أبريل سنة ١٩٩٧م، والتي نصت على حق تقرير المصير، وقد أُصدر بموجبها المرسوم الدستوري الرابع عشر الذي ضُمّن في دستور ١٩٩٨م.

١) أحد كبار العقلانيين والعلمانيين في السودان.

٢) الدفاع الشعبي والمجاهدين الدبابين.

■ اتفاقية الانفصال نيفاشا والبنود المثيرة للجدل:

جاء بعد ذلك أيضاً توقيع الحكومة في العام ١٩٩٧م على إعلان مبادئ الإيقاد (٣) التي نصت على حق الانفصال للجنوب، ثم جاء توقيع الحكومة على برتوكول ميشاكوس، ومن ثم اتفاقية نيفاشا في العام ٢٠٠٥م التي تنص على حق الانفصال للجنوب، ثم تثبيت وتقنين دستور ٢٠٠٥م الانتقالي لحق تقرير المصير والانفصال، وأخيراً في سبتمبر ٢٠٠٩م توقيع الحركة الشعبية بقيادة سلفاكير[٣] وقوى المعارضة الاتفاق الذي عُرف بإعلان جوبا الذي أكد حق تقرير المصير، وقد شارك في هذا الإعلان بجانب الحركة الشعبية كل من حزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي، والحزب الشيوعي السوداني بقيادة محمد إبراهيم نقد، والمؤتمر الشعبي بقيادة حسن عبد الله الترابي، والاتحادي الأصل بقيادة محمد عثمان الميرغني.

وقد بدأت المفاوضات الشاقة بين الشمال والجنوب منذ مايو ٢٠٠٢م، ومرت بمراحل كثيرة بدءاً بأبوجا (١) وأبوجا (٢) بنيجيريا كما تقدم، ثم كارن، فمشاكوس، فنيروبي، فناكورو ثم نانيوكي، وأخيراً نيفاشا في كينيا، حيث بدأت نهاية المؤامرة الدولية الماكرة لتقسيم السودان بإعلان اتفاقية نيفاشا التي وقّع عليها الأستاذ علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية نيابة عن حكومة جمهورية السودان، وجون قرنق دي مبيور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان نيابة عن الحركة الشعبية لتحرير

٣) خلف جون قرنق الذي هلك في حادثة تحطم الطائرة الأوغندية. وقد مكث فقط واحداً وعشرين يوماً في القصر الرئاسي نائباً أول لرئيس الجمهورية.

السودان، والعديد من الأطراف الإفريقية والدولية[1] في التاسع من يناير ٢٠٠٥م، هؤلاء جميعاً شهدوا وأقروا المؤامرة الدولية التي سُميت زوراً «اتفاقية السلام الشامل»، والتي تختصر بكلمة «نيفاشا»[2]، وجه المؤامرة الدولية كان بادياً من خلال الاهتمام الدولي والإعلام الدولي والإقليمي منقطع النظير، والدعم اللوجستي، والحضور الكثيف بجانب مراقبة أكثر من ألف شرطي.

كتبت الاتفاقية في أكثر من ٢٥٠ صفحة، وتتكون من ستة فصول، هي: برتوكول ميشاكوس، تقاسم السلطة، حسم نزاع منطقة أبيي، حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان، والنيل الأزرق، وفصل الترتيبات الأمنية[3].

ومن أبرز بنود هذه الاتفاقية ما جاء في مفاتيح الاتفاقية البند (٣) الذي يقول (النصوص العربية والإنجليزية المتفق عليها لاتفاقية السلام الشامل هي نصوص رسمية ومعتمدة، ومع ذلك فإنه في حالة وجود خلاف فيما يتعلق بمعنى أي فقرة في النص، فقط إذا كان هناك في المعنى بين النص العربي والنص الإنجليزي يسود النص الإنجليزي؛ لأن الإنجليزية هي لغة مفاوضات السلام)!

وهذا وجه من وجوه معركة المصطلحات التي بدأت عندما جاء وقت التنفيذ، وقد حدثت اختلافات كثيرة بين طرفي الاتفاقية: المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية، وسبب هذا الاختلاف يعود إلى التدبير المقصود من خلال كتابة نصوص الاتفاقية، والتي أُعدت بدقة ومهارة في معاهد متخصصة في كل من ألمانيا وبريطانيا وأمريكا[4].

ومن البنود المثيرة للجدل أيضاً ما جاء في الجزء (ج) (الدين والدولة)، في المادة: (٦-٣) التي تقول: (الأهلية للمناصب العامة، بما في ذلك رئاسة الجمهورية، والخدمة العامة، والتمتع بجميع الحقوق والواجبات تكون على أساس المواطنة، وليست على أساس الدين أو المعتقدات أو العادات)[5].

وقد أثار هذا البند حفيظة قطاع عريض جداً من أبناء الشمال المسلم العربي، ورأى في ذلك محاولة جادة مخططة لتغييب هوية السودان وتنفيذ مطالب الأقلية على حساب عقيدة الأغلبية وهويتها المسلمة التي تشكل أكثر من ثمانين بالمائة من جملة السكان، والباقي من النصارى والوثنيين واللادينين، وأكثرهم في جنوب السودان، وقليل منهم في مناطق ولاية النيل الأزرق.

ومن المواد التي أثارت الجدل أيضاً ما ورد في الفصل الثاني (اقتسام السلطة)، تقول المادة:

١) كل من: الرئيس مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا نيابة عن اللجنة الفرعية للإيقاد بشأن السودان. والرئيس يوري كاقوتا موسفيني رئيس جمهورية أوغندا نيابة عن دول الإيقاد. وأحمد أبو الغيط وزير خارجية جمهورية مصر العربية نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية. والسيناتور الفريدو مانتيكا نائب وزير خارجية إيطاليا نيابة عن الحكومة الإيطالية. وفديدراكي المبعوث الخاص لمملكة هولندا نيابة عن مملكة هولندا. وهيلدا جونسون وزير التنمية الدولية النرويجية نيابة عن الحكومة النرويجية. وهيلاري بن وزير التنمية البريطاني نيابة عن المملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية. وكولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية وألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي نيابة عن الاتحاد الإفريقي. وشارلس قورينز وزير التعاون التنموي الهولندي نيابة عن الاتحاد الأوروبي. والسيناتور الفريدو مانتيكا نائب وزير الخارجية الإيطالي نيابة عن منتدى شركاء الإيقاد. وهيلدا جونسون وزير التنمية الدولية النرويجية نيابة عن منتدى شركاء الإيقاد أيضاً. وعمرو موسي الأمين العام لجامعة الدول العربية نيابة عن جامعة الدول العربية. وجان برونك ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان نيابة عن الأمم المتحدة.

٢) ضاحية في كينيا جرت فيها المفاوضات الأخيرة. انظر: كتاب الاتفاقية - الاستهلال.

٣) انظر: اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير الجنوب - الفهرس.

٤) انظر: اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. ص ٥.

٥) المصدر السابق نفسه. ص ٥.

(١ - ٦، ٢ - ١٦) (مساواة حقوق الرجل والمرأة: (أ) كفالة مساواة حق الرجل والمرأة في التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية الواردة في العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية، وجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتضمنة في العهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[١].

والنقد هنا يتوجه إلى دعوة الاتفاقية إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، على الرغم من اختلاف فطرتهما ومكوناتهما العقلية والجسدية، مما يعد تجسيداً وتمهيداً للدولة العلمانية التي ظلت الحركة تنادي بها، وتجسيداً أيضاً لاتفاقيات الأمم المتحدة التي رفضها الشعب المسلم في شمال السودان، مثل اتفاقية (سيداو).

ومن المحاور التي أثارت الجدل الخطأ في التعبير في عنوان الفصل الثاني (اقتسام السلطة) والثالث (اقتسام الثروة)، حيث جعلت الاتفاقية حقوق الدولة المادية المعنوية قسمة ضيزى بين مكونين فقط من قوي عريضة في السودان هما: المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وهو ما أثار حفيظة قوى في الشمال والجنوب معاً خرجت عن هذه القسمة والاستشارة والمشاركة في المفاوضات، بدعوى أن الأصل في السلطة والثروة المشاركة وليس الاقتسام.

ومن بنود الاتفاق التي أثارت حفيظة المسلمين في الشمال أيضاً، وكانت هي من خلافات مفاوضات أبوجا الثانية، قضية الدين والدولة، فقد (أصرت الحركة الشعبية على فصل النظام الموحد بين الدين والدولة. وفي النظام الكونفدرالي بين الشمال والجنوب يمكن تطبيق قوانين الشريعة في الشمال باستثناء العاصمة القومية حيث يجب أن تطبق قوانين علمانية)[٢].

وكان موقف حكومة السودان الإصرار (على أن تكون الشريعة هي القانون الأعلى في السودان الموحد، والحدود سوف لا تطبق على المواطنين من جنوب البلاد، ولكنها تطبق على غير المسلمين في الشمال، وكلمة (الإسلامي) سوف لا تستخدم في اسم الدولة مراعاة لغير المسلمين)[٣].

وعندها اقترحت نيجيريا بوصفها وسيط المفاوضات في أبوجا تجميد قوانين الشريعة خلال الفترة الانتقالية! وتطبيقها فقط في مجال الأحوال الشخصية، كما كان الوضع في فترة ما قبل ١٩٨٣م، وذلك فيه إشارة إلى اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م بين جعفر نميري وجوزف لاقو، فلما أعلن نميري تطبيق الشريعة قامت شرارة التمرد مرة أخرى بالرغم من أن نميري أكد في خطابه الخاص بذكرى الاستقلال السابعة والعشرين، وفي ذكري يوم الوحدة من عام ١٩٨٤م أن قوانين الشريعة لن تطبق على غير المسلمين، غير أن نخباً جنوبية شككت في ذلك وقالت: (اكتشفنا أن ذلك كان مجرد مناورة سياسية لا قيمة لها)[٤].

ولذلك كانت العقبة الكؤود التي تواجه تطوير العلاقات بين الشمال والجنوب هي التعصب ضد تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، تطور هذا الموقف المتعصب ليصل إلى درجة رفض الدين كلياً في الشمال والجنوب معاً، والمطالبة بدولة علمانية ذات ثقافة إفريقية وذلك من خلال طرح مشروع

١) المصدر السابق نفسه، ص ١٨.

٢) السودان الطريق الشاق، مرجع سابق، ص ٣٠٥.

٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

٤) جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير عرض تاريخي ورؤية شرعية، ص ٢٩.

«السودان الجديد»! وهو ما أدى إلى تهديد هوية السودان وعقيدته ومحاولة عزله عن محيطه الإسلامي والعربي، وذلك بالنظر إلى غالبية سكانه المسلمين ولغتهم وثقافتهم العربية الغالبة، وهذا قد شجع بقوة نشأة تيارات انفصالية في الشمال تنادي بالانفصال من أجل حماية الهوية العقدية والثقافية لسكان شمال السودان المسلم.

ومن الأمور المثيرة للجدل حقاً في فصل (الترتيبات الأمنية) في الفترة الانتقالية طالبت الحركة في أبوجا بل (أكدت الحركة على انسحاب القوات الحكومية من الجنوب وتركه لقوات الجيش الشعبي مع مراقبين دوليين لمراقبة موقف إطلاق النار وعملية الفصل بين القوات، وأبدت الحركة انزعاجها من الاقتراح النيجيري الخاص بترك الجيش الحكومي في الجنوب ودمج الجيش الشعبي في الجيش القومي)[1].

وجاءت الحركة إلى نيفاشا بمبدأ أبوجا فيما يتعلق بالجيش السوداني، بل زادت عليه مطالب أخرى، وتم لها ذلك، حيث قُلل عدد الجيش السوداني، وسُرح عدد منه، وجرت عملية إعادة دمج فيه، وطلبت أن يتراجع الجيش السوداني نحو الشمال حتى حدود ١٩٥٦/١/١م، وتم ذلك، وجيء بفكرة الوحدات المشتركة المدمجة ما بين الجيش السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وهذه القوات المشتركة يتمثل طابعها ومهامها في الآتي:

(أ - طابعها: ينبغي أن يكون لها طابع جديد يقوم على أساس مبدأ مشترك.

ب - ومهامها:

أولاً: تكون رمزاً للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

ثانياً: تكون رمزاً للسيادة في الفترة الانتقالية.

ثالثاً: تشارك في الدفاع عن البلاد إلى جانب القوتين).

ويعني نص الاتفاق بالقوتين الجيش السوداني القومي والجيش الشعبي، وهنا بيت القصيد ومحور المؤامرة الدولية التي رعت نيفاشا، فقد قصد من ذلك إلغاء دور الجيش القومي كما جرى في العراق بعد احتلال بغداد؛ بدليل النقطة الرابعة القادمة التي تقول:

(رابعاً: [القوات المشتركة] تكون نواة لجيش السودان مستقبلاً في الفترة ما بعد الانتقالية إذا أكد التصويت في الاستفتاء على الوحدة.

خامساً: تكون مشاركة في إعادة بناء البلاد)[2].

وجاء فيها أيضاً فيما يتعلق بحجم هذه القوات وأماكن انتشارها:

(أولاً: جنوب السودان: أربعة وعشرون ألفاً (٢٤٠٠٠).

ثانياً: جبال النوبة: ستة آلاف (٦٠٠٠).

ثالثاً: جنوب النيل الأزرق: ستة آلاف (٦٠٠٠).

رابعاً: الخرطوم: ثلاثة آلاف (٣٠٠٠)).

وفيما يتعلق بشرق السودان نصت الاتفاقية على الآتي: (أن إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من شرق السودان إلى جنوب الحدود الجنوبية / الشمالية كما في ١٩٥٦/١/١م يتم اكتمالها خلال عام واحد من ابتداء فترة ما قبل الفترة الانتقالية)[3].

غير أن الأخطر من ذلك كله ما جاء في

١) السودان الطريق الشاق للسلام، ص ٣٠٦.

٢) انظر: اتفاقية السلام الشامل نيفاشا في٩ يناير ٢٠٠٥م نيروبي- كينيا، الفصل السادس: الترتيبات الأمنية، ص ٩٤ .

٣) اتفاقية السلام الشامل مصدر سابق، ص ٩٥.

فصل (الترتيبات الأمنية) ونصه: (يتم تشكيل وحدات مشتركة / مدمجة تتكون من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية، وتشكل الوحدات المشتركة المدمجة نواة لجيش السودان فيما بعد الاستفتاء إذا ما أكدت نتيجة الاستفتاء الوحدة)[1].

وهذا النص يكشف عن قصور كبير في روح اتفاقية السلام الشامل الذي جعل قسمة الجيش والأمن أيضاً حكراً على طرفين متجاهلاً حقوق القوى السياسية الأخرى وخصوصاً في الجنوب، حيث إن الجيش الشعبي لتحرير السودان لا يمثل الجنوب كله، وإنما يمثل الحركة الشعبية فحسب، وإن كانت الحركة الشعبية قد فاوضت باسم الجنوب فهذا لا يشفع لها؛ لأنها ليست حركة قومية على مستوى السودان ولا على مستوى الجنوب، فهي حركة عنصرية يسيطر عليها في الغالب قبيلة واحدة وهي قبيلة الدينكا.

بيد أن المشكل الكبير في نيفاشا يكمن في أنها جعلت حق تقرير المصير بأيدي القلة وهم أبناء الجنوب، إذ لا تتجاوز نسبتهم ٢١٪ مقابل ٧٩٪ من سكان الشمال، فهو قرار غير عادل أن يُعطى الحق للأقلية لتقرر في مصير وطن بأكمله، وأن يكون قرارها ملزماً للأطراف الأخرى؛ ولذلك جاءت الاتفاقية ممهدةً للانفصال من أول سطر فيها.

وقد حققت الحركة الشعبية من اتفاقية السلام مكاسب كثيرة من السلطة والثروة، أصابت قادتها بتيار جارف من الغرور وبخاصة أتباع قرنق بعد هلاكه، ومن أبرزهم باقان أموم الأمين العام للحركة، وياسر عرمان – وهو شمالي الأصل، ولكنه تربي في أحضان الشيوعية ثم التحق بالحركة الشعبية – وهو نائب الأمين العام، ثم إدورد لينو الذي أحرق أبيي قبل أن يهرب منها بعد سيطرة الجيش السوداني عليها، ودينق ألور وزير الخارجية السابق الذي خلف الدكتور لام أكول وزير الخارجية الأسبق.

■ معضلة «السودان الجديد» أو الانفصال:

غير أن أكبر خلاف وقع وكاد يُرجع الأمر إلى مربعه الأول هو دعوة قرنق وأتباعه من بعد هلاكه إلى مشروع «السودان الجديد»، وهو مشروع ظلت الحركة تدعو إليه بقوة، وهو يعني إقامة وحدة السودان في إطار دولة علمانية ذات ثقافة إفريقية خالصة، ولأجل إقامة هذا المشروع ذهب قرنق أبعد من ذلك حين سئل عن الهدف من مشروع السودان الجديد ورؤيته، وذلك في جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٢م، حيث تحدث في تلك المحاضرة عن نظرية الإحلال والإبدال بين نموذجين، ويقصد بهما النموذج الإسلامي والعربي من جهة والنموذج العلماني الإفريقاني من جهة أخرى؛ ولذا قفز بعيداً حيث قال: «نريد طرد العرب والمسلمين من السودان كما طُردوا من الأندلس، وقد طال بقاؤهم»[2].

وفي الفصل الأول: البند الرابع من منفستو الحركة الشعبية، يقول: « «السودان الجديد»، الجديد يعني التدمير الشامل للنموذج الإسلامي والعربي، وإنهاء فترة الأقلية الحاكمة»، ولذلك ظهرت دعوى خجولة متخفية في ثوب عنصري تزعم أن العرب والمسلمين ما هم إلا جالية في السودان، غير أن هذا الكلام ليس ذا قيمة علمية؛ لأن دخول العرب والمسلمين السودان

١) اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)، ص ٩٤.

٢) محاضرة لقرنق في جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، سنة ٢٠٠٢م.

فرادى وجماعات كان قبل أكثر من١٤٠٠ سنة، بينما تتحدث دراسات أن دخول المجموعات النيلية وبعض القبائل الجنوبية أرض السودان بشكله الحالي لا يتجاوز نحو٦٠٠ إلى ٧٠٠ سنة.

وقد برزت بعد الانتخابات وقبلها وأثناء الدعاية لها شعارات مشروع «السودان الجديد»، مثل: شعار (الأمل والتغيير)، و (الحرية والمساواة من أجل المهمشين)، إلخ من شعارات فارغة عملياً، بعد أن حكمت الحركة الشعبية كل جنوب السودان، حيث وضح جلياً عدم قدرة قيادة الحركة على إدارة الدولة، وظهرت إشكاليات أساسية استعصت على الحل؛ مثل فوضى الجيش الشعبي نفسه، وعدم تقيده بأوامر القيادة العليا، فحدثت صراعات قبلية قاتلة ومعارك دموية وحمام دماء في جونقلي وملكال وولاية الوحدة وغيرها، وكثر النهب والاعتداء على الأرض والمتاجر والأملاك والقتل، والاعتقال التعسفي والتحفظي حتى داخل قيادة الجيش، وأخيراً زورت نتائج الانتخابات في الجنوب.

ولكن ظلت الحركة الشعبية على الرغم من حكم الجنوب بالحديد والنار والأغلال؛ ظلت تدعو إلى مشروع «السودان الجديد»، وهي تشارك في حكم الشمال بنسبة ٢٨٪ وفق اتفاقية نيفاشا، والآن زيدت حصتها لتبلغ ٣٠٪ في الشمال بعد الانتخابات! وقد زاد الاستقطاب السياسي أثناء الحملة الانتخابية لدرجة جعلت دعاة مشروع «السودان الجديد» بقيادة الحركة والذين انحازوا إليها من علمانيين وشيوعيين ينادون بحريات مطلقة، وإباحة الخمور، وتعطيل الحدود والعقوبات، بل وصل بهم الأمر إلى أن نظموا مظاهرة حاصروا بها المجلس الوطني القومي (المجلس التشريعي) يطالبون بتعطيل الحدود وإقصاء الشريعة من العاصمة، ومنع تدخل الأجهزة الأمنية مهما كان الفعل والسلوك الأخلاقي والسياسي!

هذا هو مشروع «السودان الجديد» الذي ظل قرنق يبشر به، حيث قال في خطابه في حفل توقيع اتفاقية السلام في يوم ٩ يناير ٢٠٠٥م قال: «أما الحل لمشكلة السودان الأساسية فهو إنشاء وتطوير دولة سودانية تضم الجميع، أطلق عليها تسمية «السودان الجديد» والحكم السوداني السياسي الجديد، سيشترك فيه كل السودانيين على قدم المساواة، بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم أو قبيلتهم أو جنسهم، وإذا لم ينجح هذا الحل فسوف نبحث حينئذ عن حلول أخرى، مثل: تقسيم البلاد. لكننا نؤمن أن «السودان الجديد» ممكن! والسؤال المطروح هنا هل هناك أساس للسودان الجديد؟ وإجابتي هي: نعم هناك أساس، وهذه الإجابة الإيجابية التوكيدية هي التي وجهت ودعمت رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان طوال الواحد والعشرين سنة الماضية، ومكنتنا من التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل»[1].

وبعد توقيع الاتفاقية جاء قرنق إلى القصر الرئاسي نائباً أول لرئيس الجمهورية - كما مضى- ولم يعش فيه سوى واحد وعشرين يوماً، إذ قضى في حادثة تحطم الطائرة الرئاسية الأوغندية في ٣١ يوليو ٢٠٠٥م في أدغال جنوب السودان وهو في طريقة الى مدينة نيوسايت بجنوب السودان من العاصمة كمبالا.

ولما وقعت الأحداث الدامية في الخرطوم بين أبناء الشمال والجنوب في أول أغسطس ٢٠٠٥م عقب مقتل قرنق فيما عرفت بأحداث الاثنين الأسود، وتلتها أحداث أخرى متفرقة في الشمال، أدرك الشماليون أن الحرب انتقلت من

١) انظر: صحيفة آخر لحظة العدد ١٣٦٢ الاحد ٢٠١٠/٥/٢٣م

الجنوب إلى الشـــمال، وأن رقعتها قد اتسعت حتى شملت دارفور وأجزاء من كردفان والشرق، وبدا واضحاً أن نيفاشـــا قد أوقفت الحرب في الجنوب، ولكنها نقلتها إلى الشـــمال الذي كان آمناً من قبل!

ثم تعالت دعوات دعاة مشـــروع «السودان الجديد» بالعلمانية وإقصاء الشريعة الإسلامية حتى في الشـــمال، وأعلنـــوا تأييدهم العريض للمحكمة الجنائية الدولية التي تطالب بالقبض على البشير الذي يلقى تأييداً كبيراً في الشمال وآخرين معه، منهم أحمد محمد هارون الوزير السابق وعلي كوشيب، وأجروا اتصالات مكثفة بمتمردي دارفور، مثل حركة تحرير الســـودان التي أسسها عبد الواحد محمد نور ومني اركو مناوي وغيرهما.

وقد بلغ ببعضهم ازدراء الأحكام الشـــرعية من خلال التصريحـــات في الصحف والقنوات شـــبه اليومية، وبخاصة باقـــان أموم وعرمان ولينو واتيم قرنق، فهذا هو الذي نزع الثقة من نفوس الشماليين، ولذا تنامى صوت الانفصال حتى كاد أن يكون هو الغالب.

وفي المقابل نشأت وظهرت أحزاب وقوى سياسية انفصالية جنوبية، وظهرت أيضاً قوى أخـــرى مناوئة للحركة الشـــعبية، مما زاد من حدة الصراع بين الشـــمال والجنوب من جهة، وبين الجنوب والجنوب مـــن جهة أخرى، وقام الجيش الشـــعبي في الجنـــوب بقتل عدد كبير من الشـــماليين في الجنـــوب وتعذيبهم ونهب ممتلكاتهـــم وبخاصة التجـــار منهم، وأغلقت المصارف الإســـلامية والمساجد والمؤسسات الخيرية، وحوّل بعضها إلى بارات مثل مســـجد رومبيـــك الكبير، وقتـــل عدد كبيـــر من أئمة المســـاجد والدعاة والمؤذنين، وأغلقت جامعة القرآن الكريم فرع جوبا، واحتل مقرها من قبل الجيش الشعبي، ومنع الأذان بمكبرات الصوت في جوبا، وبدأت مظاهر الانفصال ماثلة ظاهرة للعيان.

ومـــن الإجـــراءات التـــي تعضـــد الاتجاه الانفصالـــي في الجنـــوب منع تدريـــس اللغة العربية والتربية الإسلامية هناك، بل استبدلت المناهج الدراســـية بمناهج من كينيا وأوغندا، كما اتخذت الحركة الشـــعبية علماً خاصاً بها يختلـــف عن علم الســـودان ذي الألوان الأربعة (الأخضر - الأســـود - الأحمـــر - الأبيض)، وكُثفت نقاط التفتيش علـــى الحدود، وصارت مكاتـــب الحركة بالخارج تعمل دون استشـــارة وزارة الخارجية السودانية أو الرجوع إليها، ولا يعقل أن يكون هناك جيشـــان في دولة واحدة؛ حيث تصر الحركة الشـــعبية علـــى الاحتفاظ بجيشـــها بعد الاتفاقية، وتأهيله وتدريبه على أحدث الأســـلحة، فقد قام ببعث بعض أفراده إلـــى دورات تدريبية في جنوب إفريقيا وغيرها دون تنسيق مع الحكومة المركزية.

وفـــي بادرة مقصـــودة في ذاتهـــا احتفلت الحركة الشـــعبية بالمجرمين الذين قتلوا أبناء الشـــمال في أحداث توريت في ١٨ أغســـطس ١٩٥٥م، وعدّتهـــم أبطالاً لقتلهـــم من أطلقوا عليهم بالمستعمرين، وجَعلت تلك الذكري عيداً وطنيـــاً في الجنوب في يوم ١٨ من أغســـطس مـــن كل عام، فهـــي ذكري أليمة في الشـــمال مستحســـنة في الجنوب! وهو ما يورث الأحقاد بين الطرفين، فضلاً عن انعدام الثقة منذ أيام الحرب؛ ولذا خاطب ســـلفاكير الجنوبيين العام الماضي في كنيســـة جوبا وقال لهم: «إن كنتم تريدون أن تظلـــوا مواطنين من الدرجة الثانية صوتوا للوحدة».

وحين سُـــئل باقان أموم أميـــن عام الحركة الشـــعبية في برنامج ســـاعة من الخرطوم الذي

كانت تبثه قناة العربية في الانتخابات الماضية، هل الانفصال يؤثر في الجنوب وليس في الشمال؟ أجاب قائلاً: «دائماً الاستعمار يقول إن المستعمَرين لا يستطيعون حكم أنفسهم»، وقال في المقابلة نفسها: «كان الجنوب يرزح تحت سيطرة المجموعة الحاكمة في السودان»، وأضاف «ما لا يقل عن ٩٥٪ سوف يصوتون للانفصال»، وقال: «إن المشروع الحضاري (يقصد المشروع الحضاري الإسلامي الذي جاءت به ثورة الإنقاذ في السودان) منع الفرصة للسودان الجديد، وهذا سيؤدي إلى انهيار السودان»، ولعله يقصد بانهيار السودان حدوث الانفصال.

وهذه المواقف من باقان وغيره تُظهر أنهم قد يئسوا من إقامة مشروع السودان الجديد العلماني، نتيجة موجة الرفض الشديدة التي قوبل بها من قبل شعب شمال السودان المسلم.

ومن دعوات الانفصال ما قال به مارتن ماجوك السكرتير القومي للاتصال الجماهيري والفئوي بحكومة الجنوب قال: «إن كل من يتحدث عن الوحدة يعتبر واهماً، إن الأوان قد فات، وإنه لن يكون هنالك استقرار في السودان إلا بالانفصال»، وأضاف: «إن البترول سينفصل مع الجنوب، وستؤول ملكيته لحكومة الجنوب وعلى الشركات الأجنبية العاملة في مجال البترول أن تقوم بإعادة صياغة عقودها مرة أخرى، ولن نترك جالون بنزين واحد للسودان، وإذا أراد أهل الشمال جالوناً من البنزين فعليهم أن يستوردوه من دولة الجنوب»[1].

وفي تصريح لدينق ألور قال: «أنا لا أريد أن أكون في دولة تضطهدني بالعروبة والإسلام»، وقال رئيس تحرير صحيفة سيتزن الإنجليزية التي تصدر بالخرطوم قال: «أنا أكره اللغة العربية؛ لأنها لغة المستعمر»، فهم يرون أن سكان الشمال المسلم مستعمرون.

وقد كان الصراع يظهر من وقت لآخر بين قيادة الحركة من أتباع قرنق، والفريق سلفاكير ميارديت الذي خلف قرنق رئيس الحركة الحالي، حيث يتبنى أتباع قرنق وحدة السودان لتنفيذ مشروعهم «السودان الجديد»، بينما يبدو واضحاً أن سلفاكير يرغب في الانفصال، وهو رجل بطبيعة حاله انفصالي مثله مثل كثيرين من النخب والمثقفين الجنوبيين يفضلون الانفصال على الوحدة.

وهنالك أسباب أخرى تدفع بالأمور صوب الانفصال، منها: اختلاف العقيدة واللغة والعادات والتقاليد، وضعف الاتصال الاجتماعي بالمصاهرة والعلاقات الاجتماعية، هذا بجانب سعي طرفي نيفاشا نحو رسم الحدود بين الشمال والجنوب، وهذا الأمر يبدو غريباً! إذ كيف ترسم الحدود بين إقليمين في بلد واحد إلا إذا كانت هناك نيات حقيقية مبيتة لانفصال الجنوب في الاستفتاء القادم! وقال سيلفاكير يوم تنصيبه نائباً أول بعد الانتخابات الماضية: «إن زمن الوحدة قد ولّى» وكررها في مناسبات عدة.

والرئيس البشير نفسه أكد في أكثر من مناسبة أنه سوف يعترف بدولة الجنوب الجديدة إذا اختار الجنوبيون الانفصال، لكنه عاد وقال: «لكننا نعمل ونسعى لكي تكون الوحدة جاذبة»، ويرى كثير من المراقبين أن مصطلح «الوحدة الجاذبة» يعني تخلي أهل الشمال عن الشريعة مهراً للوحدة، وهذا ما يرفضه الانفصاليون الشماليون بشدة؛ ولذلك فإن النتيجة المتوقعة تتلخص في أن الانفصال واقع لا محالة، وبقي فقط وقت إعلانه!

١) انظر: صحيفة القوات المسلحة - العدد ٢٤٩٧ مايو ٢٠١٠م - عمود (ثالثة الأثافي) لعبد الماجد عبد القادر تحت عنوان (لن نترك جالون بنزين).

■ الموقف العربي والإسلامي من أزمة جنوب السودان:

أما فيما يتعلق بالموقف العربي من جنوب السودان وعملية السلام في دارفور؛ فهو موقف يكتنفه الغموض وقلة الحيلة، باستثناء الدور القطري الذي حقق كثيراً من النجاحات، بالإضافة إلى الدور السعودي والكويتي واليمني المتعاطف والداعم.

بينما ظل موقف القاهرة متردداً غامضاً، فهي تريد أن تجلس بين المسافتين بين الشمال والجنوب، مع أنها أقرب جيران السودان والأعمق صلة بالسودان تاريخياً واستراتيجياً، وبدا واضحاً موقف طرابلس التي تدعم موقف الانفصال؛ وقد نسبت تصريحات للقذافي أنه يرى خيراً للجنوبيين الانفصال، وأنه يؤيد ذلك، وسوف يعترف بقيام دولة الجنوب، فيما ذكر باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية أن: «الحركة تلقّت تعهداً غربياً بدعم انفصال الجنوب»[1].

وظل العالم الإسلامي والعربي في مكان الصامت إلا من دعوات فردية وبيانات شذرات من بعض الجهات، وفتاوى من بعض العلماء جزاهم الله خيراً، ولكن يبدو أن هذا كله لا يفيد شيئاً في تغيير مجريات الأحداث هنا في السودان الذي يتوقع أن يكون دولتين بعد يناير ٢٠١١م.

■ الانتخابات ومدخل القوى الشريرة:

الانتخابات السودانية التي أُجريت في الحادي عشر من أبريل ٢٠١٠م كانت من أكثر الانتخابات التي مرّت على البلاد إثارة للجدل منذ انتخابات ١٩٥٨م، حيث جرت هذه الانتخابات في ظروف طارئة، وأوضاع استثنائية معقدة، أبرزها الحرب في دارفور، ومخرجات اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)، وسريان تطبيقات الدستور الانتقالي، واتساع رقعة التعددية الحزبية والسياسية، حيث بلغ عدد الأحزاب السودانية ما يقارب ثمانين حزباً، وموقف الحركة الشعبية الغريب، حيث تشارك في الحكومة وتقود المعارضة في الوقت نفسه، وقد اتخذت لها مستشاراً أجنبياً هو الأمريكي روجر ونتر.

يضاف إلى هذه العوامل الداخلية عوامل خارجية؛ أبرزها: إصدار المحكمة الجنائية الدولية قراراً بتوقيف البشير ومذكرة بالقبض عليه، وضغوط أمريكا السياسية والدبلوماسية على حكومة الخرطوم، وشركاء منظمة (الإيجاد) وأصدقاؤها الذين رعوا بل وضعوا بنود اتفاقية السلام الشامل.

ومن العوامل الخارجية أيضاً وجود أعداد كبيرة من القوات الدولية داخل السودان لأول مرة منذ خروج الاحتلال سنة ١٩٥٦م، وكذلك تدفق المنظمات الأجنبية مستترة بثوب الإنسانية، وهي في حقيقتها عبارة عن جواسيس ورجال مخابرات، مثّلت طلائع الاستعمار الجديد، وهي التي عقّدت الجوانب الأمنية وأشعلت أوضاع النازحين، وخصوصاً في دارفور في المعسكرات الكبيرة، مثل «معسكر كلمة»، و «معسكر السريف»، و «معسكر دريج»، وجميعها في ولاية جنوب دارفور، و «معسكر أبوشوك»، و «معسكر زمزم»، والأخيران في ولاية شمال دارفور، و «معسكر مورني» في ولاية غرب دارفور.

هذه العوامل الداخلية والخارجية مجتمعة فرضت أجواء غريبة على الانتخابات، وهيأت لثلاثة أمور رئيسة وخطيرة:

١) صحيفة الانتباهة، العدد ١٦٤٢ - بتاريخ الثلاثاء ١٠ رجب ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠/٦/٢٢م.

أولاها: التدخل الخارجي المباشر بدعوى تقديم المساعدات، ورعاية العملية الانتخابية ومراقبتها.

وثانيها: نشطت حركة جواسيس المنظمات الأجنبية والطابور الخامس في جمع المعلومات، وتحريك آلة الإعلام وفق التصوير والتحليل والتصوّر الغربي، وتشويه صورة المنظمات الإنسانية والخيرية الوطنية، والتشكيك في مصداقية تقاريرها.

وثالثها: تهيئة الأوضاع الداخلية، ومحاولة تعبئتها على قبول انفجار الأوضاع ونشر الشائعات والفوضى المفتعلة، مستخدمين في ذلك بعض أذناب القوى السياسية من علمانيين وشيوعيين ودعاة مشروع السودان الجديد، حيث نفث في روع هؤلاء دواعي الثارات فوثبت نفوسهم، واستجابت لمكر قوى الاستعمار.

ومن ثمّ جرت الانتخابات وصاحبتها كثير من الاتهامات المتبادلة من هنا وهناك حتى انجلت غيومها على دخن، ومن أبرز مفاجآتها سحب مرشح الحركة لرئاسة الجمهورية ياسر سعيد عرمان في آخر أيام الحملة الانتخابية وهو مُكره، وذلك نتيجة تفاعلات كيميائية داخل الحركة؛ وصفها بعض المراقبين بأنها صفقة تمت بين بعض النافذين في الحركة والمؤتمر الوطني الذي فاز فقط في الشمال وخسر في الجنوب؛ حيث لم يحصل الرئيس البشير في جنوب السودان إلا على نسبة ضئيلة لم تتجاوز ٨٪ من جملة الأصوات في الجنوب، غير أن المؤتمر الوطني غضّ الطرف لشريكه الأكبر الحركة الشعبية عن سير العملية الانتخابية في جنوب السودان، وعجزت المفوضية القومية عن متابعة الأمور هنالك، وتركت الأمر للجيش الشعبي لتحرير السودان الذي سيطر على مراكز الاقتراع، ومارس كل أنواع الغش والتزوير، والسجن والقتل، والترويع والتهديد للمناوئين والمستقلين، ثم حسم الأمر في نهايته بفوز الحركة الشعبية الكاسح في الجنوب.

ومن غرائب الأحوال أن الإعلام الغربي والمنظمات والمراكز التي راقبت العملية غضّت الطرف عن التزوير والغش في الشمال والجنوب، فالهدف هو إكساب الشريكين الشرعية بأي كيفية ليواصلا المشوار في تنفيذ ما بقي من أجندة اتفاقية المؤامرة (نيفاشا)، وأهمها الاستفتاء، وقد أكدت ذلك معظم الدوائر الغربية.

وهكذا انتهت الانتخابات في السودان بفوز المؤتمر الوطني الذي ترغب الدوائر الغربية في بقائه للمرحلة المقبلة، وقد ساهمت القوى السياسية جميعها في مهزلة الانتخابات، وكل بما كسب رهين، ولم تكن الانسحابات إلا خططاً تكتيكية مدروسة بمكر ودهاء بأهدافها، وأساليبها وتوقيتها، وقد أفضت إلى غاياتها، دون إدراك العامة لحقيقتها وما وراءها.

وهنا تكون مشكلة جنوب السودان قد وصلت إلى مرحلتها الأخيرة بتآمر دولي، وصمت وخذلان عربي، وتواطؤ داخلي بين كثير من النخب السياسية، إن غالبية شعب الجنوب من جهة، وقيادة حكومة الجنوب من جهة أخرى، سعت إلى تحقيق مخطط تمزيق السودان بانفصال الجنوب عن الشمال، هذا المنحى الذي غرس جذوره الاستعمار، ورعته جهات عديدة، وكرسته الاتفاقات الأخيرة ووثقت بنوده، وبخاصة ما جاء في مؤامرة نيفاشا التي أعطت الجنوبيين فقط دون الشماليين حق التصويت في الاستفتاء القادم، وأن يقرروا وحدهم الانفصال أو مواصلة الاتحاد مع الشمال في دولة واحدة.

وإلى هنا ندرك مدى غفلتنا، وخطورة

أخطائنا – نحن معشر المسلمين – حين تنكبنا صـــراط ربنا المســـتقيم في فعلنا السياســـي والفكري وتعاملنا مع عدونا، وبعد مئات السنين وتعـــدد التجارب لا نـــزال نجهـــل أو نتجاهل الهدف الأول والاستراتيجي للغرب وملة الكفر بصورة عامة، ونحن ما بين غافل أو متغافل، أو متواطئ فيما يُحـــاك ضدنا، وذلك على الرغم من الأحداث والوقائع الكثيرة، والحروب طويلة الأمد التي أشعلها الاستعمار.

وانفصال جنوب الســـودان ليس كغيره، فهو كارثة حضاريـــة، يتوقع أن تتلوها انقســـامات أخرى، وقد وصفه الرئيس التشادي بقوله: «إن انفصال جنوب الســـودان كارثة لإفريقيا كلها، فما من دولة إفريقية إلا وفيها شـــمال وجنوب، ومسلمون ونصارى».

وإذا عرفنا دور السودان التاريخي وجهوده في خدمة الدعوة والحضارة الإسلامية والثقافة العربيـــة في إفريقيا؛ أدركنا خطر ما خطط له الأعداء لإضعاف شـــأن الســـودان، والخسارة العظيمة بانحســـار المد الحضاري الإسلامي والثقافة العربية عن جنوب السودان، وقد بدئ بتصفية الوجود الإسلامي ومؤسساته حتى قبل الانفصال، ليتحول إلى أعظـــم مركز للتنصير في إفريقيـــا، وقد أصبـــح الآن مرتعاً للوجود الأمريكـــي والوجود الإســـرائيلي اللذين وضعا أقدامهما فيه بقوة.

لقد جـــاءت اتفاقية نيفاشـــا محصلة للتآمر الدولـــي والتخاذل العربـــي والتواطـــؤ الداخلي بالسودان، لتضعف أو تقضي على الدور الحضاري والتاريخي للســـودان، وتمكـــن للعلمانية من خلال مخططات وأجندة أنجلوسكسونية وصهيوأمريكية، عبر مشروع (صدام الأطراف والهوامش بالمركز)، وتحت غطـــاء الدعوة إلى حريات بلا ســـقف أو ضوابـــط لتقويض النســـيج الاجتماعي، وتفكيك مراكز القيـــم الدينية، وإنهاء الخصوصية الثقافية والحضارية الإســـلامية (جوامع الهوية) من خلال نظرية المؤامرة والإسقاط التاريخي.

ونخلـــص إلى أنه مهمـــا كان مكرهم فالله خير الماكرين، وما بذلوه وأنفقوه سيكون عليهم حســـرة، والانفصال ليس هو كلمة الفصل، فإن الأرض لله يورثها من يشـــاء من عباده والعاقبة للمتقين، ولئن سبق فيه السيف العذل وقدر ما أرادوه، فيبقى الهم المشـــترك إذا كان هنالك هم مشترك بين المجتمعين الإقليمي والدولي، وبخاصة منظمة المؤتمر الإســـلامي والجامعة العربيـــة والاتحاد الإفريقي وغيرهم، أن يعملوا معـــاً وبمســـؤولية أخلاقية تامـــة وموضوعية وواقعية لإيجاد تسوية حاسمة تجعل الانفصال مســـالماً وسلســـاً لا انفصالاً عدوانياً، وهذه هي المســـؤولية المتاحـــة الآن إن كان هناك من واجبات نحو القضيـــة، بيد أن هنالك بوناً شاســـعاً بين طبيعة التيـــارات الانفصالية في العالم العربي والإســـلامي إن جاز هذا التعبير وقضية جنوب الســـودان التي ستكون التحدي القادم.

العمل الدعوي والخيري في إفريقيا
واقعه ومشكلاته

لقاء مع الدكتور:
عبد الرحمن السميط

أجرى الحوار/ مساعد بن محمد العجلان

تقديم مجلة قراءات:

لم يأخذ العمل الإسلامي المعاصر في إفريقيا حقه من الدراسة والبحث والتعريف الإعلامي؛ على الرغم من أهميته وخطورته، وكثرة ما يواجهه من الصعاب والمشكلات والتحديات.

ومجلة قراءات تريد أن تصل بالقارئ إلى إدراك عميق لواقع العمل الإسلامي في إفريقيا وقضاياه ومشكلاته، ومن هنا كان هذا اللقاء مع علم من أعلام العمل الإسلامي في إفريقيا الدكتور عبد الرحمن السميط، ليأخذنا في إطلالة سريعة على رحلته الدعوية، وبعض تجاربه وخبراته ورؤيته في هذا المجال.

وفي هذا اللقاء، ومع ضيف مجلة قراءات، سوف تطلع قارئنا الكريم على عدد من القضايا والمحاور؛ من أهمها:

أهم المحاور:

١ - الدكتور السميط والانطلاق المبكر نحو العمل الإسلامي.
٢ - لماذا اختار العمل الإسلامي في إفريقيا بدلاً من الدول الغربية.
٣ - ما الذي يحتاج إليه الدعاة الأفارقة؟
٤ - بعض تحديات العمل الدعوي والخيري الإدارية والمالية.
٥ - جهود الأسلمة ومدى الاستجابة للدعوة في إفريقيا.
٦ - هل هناك دور للعمل الإسلامي مع المسلمين الجدد.
٧ - التنسيق بين المنظمات والجمعيات الإسلامية.
٨ - مجلة الكوثر وإطلالة على تجربة إعلامية رائدة في خدمة الدعوة.

■ **ضيف الحوار:**

الدكتور عبد الرحمن حمود السميط:

داعيـــة كويتي، ومؤســـس جمعيـــة العون المباشر (مســـلمي إفريقيا ســـابقاً)، وُلد في الكويت عام ١٩٤٧م.

حصل على بكالوريوس الطب والجراحة من جامعة بغداد، وفي الجامعة كان يخصص الجزء الأكبر من مصروفه لشراء الكتيبات الإسلامية ليقوم بتوزيعها على المساجد.

حصـــل على دبلوم أمـــراض مناطق حارة مـــن جامعة ليفربول عام ١٩٧٤م، واســـتكمل دراســـاته العليا في جامعة «ماكجل» الكندية متخصصـــاً في الأمـــراض الباطنية والجهاز الهضمي، وفي أثناء دراساته العليا في الغرب كان يجمع من كل طالب مســـلم دولاراً شهرياً، ثم يقوم بطباعة الكتيبات ويقوم بتوصيلها إلى جنوب شـــرق آســـيا وإفريقيا وغير ذلك من أعمال البر والتقوى.

عمل طبيباً متخصصاً في مستشفى الصباح في الفترة من ١٩٨٠م - ١٩٨٣م، ونشـــر العديد من الأبحاث العلمية والطبية في مجال القولون والفحص بالمنظار لأورام السرطان.

بعد عمله في وزارة الصحـــة أراد الدكتور الســـميط أن يزاول العمـــل الخيري والدعوي، فالتجأ إلـــى وزارة الأوقـــاف الكويتية، إلا أنه تفاجـــأ من البيروقراطية الحكومية والروتين الممل، فأوكلـــت إليه أحـــد المتصدقات بناء مســـجد في مالاوي، وهناك بـــدأت رحلته مع العمل الخيري.

أصدر أربعة كتب فـــي مجال الدعوة، هي: لبيـــك إفريقيا، دمعـــة على إفريقيا، رســـالة إلى ولدي، العرب والمســـلمون في مدغشقر، بالإضافة إلى العديد مـــن البحوث والمقالات التي نُشرت في صحف متنوعة.

تولى منصـــب أمين عام جمعية مســـلمي إفريقيـــا عـــام ١٩٨١م، والتـــي تغير اســـمها إلى جمعية العون المباشر.

شارك في تأسيس عدد من الهيئات واللجان والجمعيات، وكما شارك بالعضوية في أخرى، مثل مشـــاركته في تأســـيس جمعيـــة الأطباء المســـلمين في الولايات المتحـــدة الأمريكية وكندا ١٩٧٦م ورئاســـتها، وهو عضو مؤســـس في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، وعضو مؤسس في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، وعضو مجلـــس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية في السودان.

ورئيس تحرير مجلـــة الكوثر المتخصصة في الشأن الإفريقي، ورئيس مجلس إدارة كلية التربية في زنجبـــار، ورئيس مجلس إدارة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في كينيا.

نال الســـميط عدداً من الأوسمة والجوائز والدروع والشـــهادات التقديرية، تقديراً له على جهوده في الأعمال الخيرية، مثل جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإســـلام عام ١٩٩٦م، التي تبرع بمكافأتها (٧٥٠ ألف ريال ســـعودي) لتكون نواة للوقف التعليمي لأبناء إفريقيا، ومن عائد هذا الوقف تلقـــت أعداد كبيرة من أبناء إفريقيا تعليمها في الجامعات المختلفة.

أســـلم علـــى يديـــه أكثـــر مـــن ٦ ملايين شـــخص في إفريقيا، بعـــد أن قضى ٢٢ ســـنة ينشر الإسلام في القارة السوداء، كما أشرف على بناء ما يقارب من ١٢٠٠ مســـجد، ورعاية ٩٥٠٠ يتيم، وحفر قرابة ٢٧٥٠ بئراً إرتوازية في إفريقيا.

■ **في بداية هذا اللقاء نرحب بفضيلتكم مع مجلة (قراءات إفريقية)، ونود أن تقدّم لقراء المجلة نبذة عن سيرتكم ودراستكم؟**

❖ الدكتور عبـــد الرحمن الســـميط: أنا

طبيب سابق، وحالياً خادم للدعوة الإسلامية في إفريقيا، عمري الآن ٦٣ سنة.

عندما كنت في الصغر كنت أنوي أن أخدم ديني عن طريق الطب، وكنت أريد أن أقنع الآخرين بأن الإسلام دين عظيم له مبادئ فقهية تستند إلى أصول قويمة.

كما أنه من عادتي أنني أحب تحدّي نفسي وتحدّي الظروف، انتهيت من الدراسة الثانوية، ورُشحت للدراسة في أمريكا أو الدراسة في مصر، وكانت درجاتي عالية بالنسبة للمستوى الكويتي، ومن حقي أن ابتعث إلى أحد البلدين، وسمعت الشباب يتكلمون فيما بينهم أن كلية الطب في جامعة بغداد لا ينجح فيها أحد أبداً؛ فرأيت هذه الكلمة تحدياً لي، وقررت أن أسافر إلى بغداد، وأن أدخل كلية الطب في بغداد، فرفض المسؤولون عن البعثات في الحكومة الكويتية في البداية، وحاولوا إقناعي، ولكني أصررت.

في السنة الأولى رسبت في أربع مواد، وكان نظام الجامعة يقضي بأن الذي يرسب في مادة يُعيد السنة، والذي يرسب في مادتين يُطرد من جامعة بغداد وليس من الكلية فقط، وقدّر الله أن يتمّ تغيير النظام في تلك السنة، والحمد لله أكملت الدراسة بالكلية.

■ متى بدأ اهتمامكم بالعمل الدعوي والخيري؟

❖ كنت متديناً منذ صغري، وأحب العمل الخيري منذ كان عمري خمس سنوات، وفي ذلك الوقت لم يكن لدى الناس إمكانيات مادية، فما كان عندي غير الثوب الذي أنام فيه وأذهب به إلى المسجد، ومما واجهته في ذلك الوقت أن المصلين في المسجد كانوا من كبار السنّ ومتشددين، وعادة ما كانوا يردّون الأطفال، إلا أن الله سبحانه وتعالى كفاني تشددهم، فكانوا يسمونني مطوعاً.

عندما كنت في الثانوية بدأنا نجمع فلوساً من مجموعة صغيرة من الطلبة، واشترينا سيارة كانت تنقل العمال مجاناً إلى أماكن عملهم في حر الصيف وبرد الشتاء. ولمّا انتقلنا إلى الجامعة تألمت لوضع المسلمين والناس في جنوب شرق آسيا، وذلك عندما رأيت صورة لعائلة، يبدو من اسمها أنها عائلة مسلمة، تعيش في أنبوب المجاري!

■ ما الذي جعلكم تتركون مهنة الطب وتُقدمون على العمل الدعوي والخيري؟

❖ عندما ذهبت لأكمل دراستي العليا في بريطانيا، ثم في كندا، وكنت مهتماً بالدعوة أكثر من الطب، وقبل عودتي من بريطانيا دار حوار بيني وبين زوجتي.

قالت لي: لم يخلقك الله لتكون طبيباً، والطب هو في آخر اهتماماتك، فلماذا تكذب على نفسك وتشتغل بالطب؟

قلت لها: ماذا تقصدين؟

قالت: إن الدعوة قد أخذت كل وقتك.

قلت لها: ماذا تريدين؟

قالت: لماذا نرجع إلى الكويت، والكويت فيها نخيل وبيوت وعمارات وتنافس على الدنيا!

سألتها: ماذا تقصدين؟

قالت: نذهب إلى بلد آخر، تعمل أنت طبيباً وداعية، وأعمل أنا مدرسة وداعية.

قلت لها: مثل ماذا؟

قالت: جنوب شرق آسيا.

وأنا أعلم أنها تقصد ماليزيا؛ لأنها كانت مسؤولة عن عدة حلقات للأخوات الماليزيات في ديار الغرب.

ثم رجعت إلى الكويت وعملت بالمستشفى،

وكنت مُصِرًا على أن يكون عملي بصورة مؤقتة، وبدأت أبحث عن شخص يوصلني بأول الطريق إلى جنوب شرق آسيا فما وجدت.

ثم طرقت أبواب بعض المسؤولين الرسميين فما وجدت منهم ما كنت أتمنى، قابلت وزير الأوقاف ثلاث مرات واختلفت معه، وفي المرة الثالثة وجدت امرأة قد تبرعت عن طريقنا بمبلغ من المال لبناء مسجد، ولم أكن أعرف هذه المرأة ولم ألتق بها من قبل ولا أعرف اسمها، فقلت لها: لماذا تريدين بناء مسجد في الكويت والحكومة يُفترض أن تقوم ببناء المساجد وهي المسؤولة عن ذلك؟

قالت: أنا عجوز وبدوية والمال بأيديكم واعملوا ما تشاؤون.

كنت أنا وزوجتي نبحث عن مكان والآن عندنا أمانة في أيدينا، فقمنا بعمل دراسة سريعة، فوجدنا دولة اسمها مالاوي عُقد فيها مؤتمر لندوة عالمية قبل أسابيع – كان ذلك عام ١٩٨٠م –، والموقف كان سيئاً ولا شيء غير ذلك، فقررنا أن نذهب إلى هنالك لبناء المسجد ولا شيء غير بناء المسجد.

لكن الوضع الذي رأيناه في مالاوي كان صفعة في وجوهنا، اتضح لنا أننا نعيش في أبراج عاجية، وأن إخواننا المسلمين لا يعرفون إلا القليل جداً عن الإسلام، بل لا يعرفون شيئاً عن الدنيا، فالمسلمون في مالاوي كانوا ٦٦٪ فانخفضوا إلى ١٧٪، وحتى الغالبية العظمى منهم لا يعرفون أركان الإسلام الخمسة، الجامعة ليس فيها إلا طالب واحد مسلم، قمنا بكفالته وإرساله إلى بريطانيا، وحصل على الدكتوراه في بريطانيا، وعاد وأصبح أستاذاً ثم أميناً ثم نائباً برلمانياً، والآن هو نائب رئيس الجمهورية.

كانت أياماً صعبة في بداية عملنا، لكن مما سهّل عليّ ذلك خبرتي في العمل مع الجمعيات المسيحية في الغرب، حيث إن هذه الجمعيات تعمل بموجب استراتيجيات وسياسات وخطط، بينما كنا نحن المسلمين نعمل أعمالنا فردية، وينتهي عملنا بمجرد ما ينتهي ما في أيدينا.

وقد وجدت معارضة شديدة جداً من قبل بعض مشايخنا ومن يقومون بالعمل الخيري، وعلى الأخص في تخصصنا في إفريقيا، وقال لي بعضهم إذا صارت لك نكسة أو كارثة في الهند أو بنجلاديش أو الفلبين، ماذا ستقول، أنا لا شأن لي!

قلت لهم ما يؤلمني هو ما يعانيه إخواننا هناك، فكان هذا الجواب كالصاعقة لمشايخنا، ولم يرتاحوا إليه، وحاولوا إقناعي بكل وسيلة.

■ ذكرتم قبل قليل أنك عندما ذهبت لإكمال الدراسة العليا في بريطانيا، ثم في كندا، كنت مهتماً بالدعوة؛ فهل كان لكم عمل دعوي وخيري في الدول الغربية؟ وهل تطلعنا على بعض تجاربك هناك؟

❖ ذهبت إلى بريطانيا ثم كندا ثم بريطانيا، وما تركت العمل الخيري هناك، كنت ألقي محاضرات في السجون في الكنائس في الجامعات في المساجد في تجمعات كثيرة، كنت أشجع الناس على أن يفهموا الإسلام فهماً جيداً قبل أن يدخلوا فيه، إلا أن كل أسبوع كان من ٣ إلى ٦ أشخاص يدخلون الإسلام في خلال العمل في ذلك الوقت، أذكر أنني في وقت من الأوقات نمت يوم السبت وهو يوم العطلة الأسبوعية في بيتي أنا وأولادي، وقد كنا دائماً ننام في المساجد، ونعمل نشاطات في المدارس، ونحاول أن نحيى بعض النفوس.

ومن تجاربي هناك، أنني تألمت من وضع بعض الشباب الذين نقلوا مشكلاتنا في بلادنا إلى بلاد الغرب، وتألمت لقلة حكمتهم، أذكر

أن أحد الإخـــوة جزاه الله خيـــراً ترجم كتاباً عن شـــخص عربي، وطُبع على ورق ثقيل ملون بأربعة ألوان وجميـــل، ومما جاء فيه يقول: إن النصراني يُستتاب ثلاثة أيام فإذا ما تاب يُقتل. فقام بعضهم ووزع هذا الكتاب في الســـجون، والســـجون تعرف أن فيها نوعيـــة من الناس هناك عندهم اســـتعداد للقتل، فأصابني ذلك بصدمة.

■ **لكـن لماذا تحولت من الدعوة في الغرب إلى إفريقيا؟**

❖ أعتقـــد أنني في الأيام الأولى لو عُرض علي أن أذهب لتركـــت أولادي وبناتي مع أهلي أو أقاربـــي أو معارفي، وذهبت أنا وزوجتي إلى الغرب، لكني عندما جئت ورأيت الوضع المؤلم المأساوي في إفريقيا قررت أن أعمل هناك.

في إفريقيا تستطيع بمال بسيط وإمكانيات بســـيطة وجهود بســـيطة أن تحرز تقدماً كبيراً، دعني أضرب لك مثالاً، في أهم إقليم للمسلمين في مالاوي عندمـــا ذهبنا وجدنا في إحصائيات اليونيســـيف أن ٤٨٦ ألف طفل مسلم لا يذهبون إلى المدرســـة لأنهم لا يملكون رســـوم الدراسة البالغة ٥ أو ٦ ريالات سنوياً، فجعلت همي الأكبر أن أنقذ هؤلاء، وأنشـــر العلم وســـط المسلمين العلم الشرعي والعلم العصري بالنظام الحكومي، واســـتطعنا بفضل الله تعالـــى أن نوصل المئات من أبناء المسلمين إلى الجامعات، أنا أعتقد أن إفريقيا منسية تماماً من قبل المسلمين، لا أشك أن أجدادنا الأوائل نشـــروا الإسلام في إفريقيا، لكن الآباء والأجداد خلال الـ ٢٠٠ سنة الماضية لم يفعلوا شيئاً يُذكر من أجل إفريقيا.

قبائـــل بكاملها الآن تدخل الإســـلام لأنها كانت تبحث عن شـــيء ولم يُقـــدم لها إلا نوع واحد مـــن الطعام، فإما أن تأكل وإما أن تموت من الجوع، والآن استطعنا أن نقدم بديلاً، وهو الإسلام وقد عضّت عليه بالنواجذ.

■ **كيـف بدأتـم العمـل المؤسسـي والدعـوي؟ وهـل من لوائـح أو معايير لاختيـار الدول محل العمل؟**

❖ بدأنـــا العمل بصورة علمية، وكان صعباً علينـــا، ومن ناحية أخـــرى كان صعباً على من حولنـــا أن يفهم ذلـــك، وما زلت أذكـــر حادثاً بسيطاً حدث لنا، وذلك أنه لما جئنا لعمل دورة للإغاثة جن جنون كبار السنّ من بعض مشايخنا وأساتذتنا، وحاربوني حرباً شعواء، حتى خرجت احتراماً لهم وليس عن قناعة بموقفهم.

بدأنا بصورة علمية، ووضعنا استراتيجيات وخطـــط نريد أن نحققها، بدأنـــا في مالاوي، ووجدنا استجابة كبيرة جداً في الكويت، ثم في باقي دول الخليج بعد ذلك، لحب الخير ولعمل الخيـــر، ووجدنا أن مـــالاوي وحدها ما عادت تســـتوعب الإمكانيات المتوفـــرة؛ فلدينا طاقة بشرية وطاقة للعمل كبيرة في نفوسنا، وجاءت تبرعات طيبة بعد فترة جفاء وامتحان عســـير جداً مررنا به.

توســـعنا، وكانت لنا لوائـــح تحدد أي دولة نعمل فيهـــا، أضرب لك مثـــالاً، نيجيريا دولة كبيرة، وهي تشـــكل ثقلاً للمسلمين في العالم كله وليس في إفريقيا فقـــط، لكن مع ذلك ما عملنـــا فيها؛ لأن فيها الكثير من المؤسســـات الإسلامية، وفيها علماء، أما غينيا بيساو، والتي يبلغ سكانها مليوناً ونصف المليون أو مليونين، فلا توجد فيها أي منظمة دعوية، وليس هناك شخص مســـلم واحد حصل على الثانوية، فهي تُعد بالنسبة لنا لها أولوية عن نيجيريا.

ضربت مثالاً بنيجيريا وغينيا بيســـاو، وفي موزمبيـــق عدد المســـلمين ٨ ملايين مســـلم،

لا يوجد فيهـا أي نوع من العمل الإسـلامي، والمسـلمون أقـل علمـاً بدينهم مـن الطفل الصغير؛ لدرجة أن بعض المسلمين في الشمال أنزلني من علـى المنبر لأنني تكلمت بالعربية، وقالوا إذا لم تعرف السواحلية انزل! لأن الدين جاءهم من تنزانيا ولغتهم سـواحلية، وهذا من الجهـل، وغيرها من المصائـب التي رأيناها من قلـة الفقه، لكن تعاملنا معها بالحكمة، وما حاولنا أن نصطدم بالمخالفين.

كان مكتبنا الأول في مالاوي، وما زال موجوداً، ثم بدأنا نتوسع حتى وصلنا إلى ٤٠ دولة.

■ **هل لكم علاقة الآن بجمعية العون المباشر؟**

❖ لم تعـد لي علاقة الآن بجمعيات العون المباشـر؛ لقد تقاعدت عن العمل معهم، وأنا لا أتكلم باسـمهم، أنا الآن مسـؤول عن مكتب دراسـات العمل الخيـري، والمكتـب ما زال موجوداً يعمل، وهو المنظمة الإسلامية الوحيدة التي بـدأت العمل ولا تزال مسـتمرة منذ ٣٠ سـنة؛ بالرغم من مجيء العديد من المنظمات الإسلامية ثم خروجها بسبب ظروف قاهرة، إلا أننا لم يُغلق مكتبنا في يوم من الأيام.

■ **نـود مـن فضـيلتكم أن تقـدّم لقـراء مجلـة قـراءات صـورة لجهـود الأسلمـة فـي إفريقيا، واسـتراتيجيـة نشاطكـم الدعـوي فيهـا، والمشـكلات التي واجهتموها، ومـدى استجابة الأفارقة للإسلام؟**

❖ نحن نسـتهدف مناطق معينة أو قبائل معينـة في عملنا، ولا ننتشـر فـي كل مكان، ونظـل نعمل هناك إلـى أن نحقق أهدافنا، ثم ننتقل إلى مكان آخر، هدفنا في أي منطقة من المناطق هو أن نكسـب ٥١٪ من السـكان، ثم نرسّخ الدعوة الإيجابية القوية، وننقل إمكانياتنا من دعـاة وغيرهم إلى قبائـل أخرى ومناطق أخرى، وتبقى الدعوة تنتشر تلقائياً بين الناس، جربنا هذه الطريقة في أكثر من مكان، وبفضل الله سـبحانه وتعالى تسببت في أسلمة مناطق وقبائل بكاملها، والأهم مـن هذا إعادة أعداد كبيرة من المسلمين الجهلة إلى دين الإسلام.

وكانت هناك طرق صوفيـة متعصبة جداً لدرجة أن التيجّاني إذا أُذّن للمغرب وهو قريب من مسجد القادرية ما يصلي فيه، ويلغي صلاة المغرب تماماً والعكس صحيح، الآن انتهى هذا.

ولما بدأنا العمل في مدغشـقر كان هناك من الشـركيات والبدع ما لا يعلـم بها إلا الله عز وجل، فاهتممنا بهذا الجانب، وبدأنا نعامل السـحرة والمشـعوذين معاملة جيدة جداً، لا أسـتطيع أن أقول إننا قضينـا على هذا، لكن أسـتطيع أن أقول إننا قطعنا شوطاً كبيراً جداً في القضاء على هذه المصائب.

■ **لا شك أن كثيراً من المناطق في إفريقيا مليئة بالعـادات والتقاليـد والمعتقـدات الضالـة؛ فما سياستكم الدعوية في التعامل مع هذه البيئات؟**

❖ يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ...﴾ [إبراهيـم : ٤]، أنا أقدم الدعوة بالطريقة التي يفهمها القـوم، فالخطاب الدعوي في الرياض يختلـف عنه فـي الكويت ويختلـف عنه في إفريقيـا، فيجب أن نخاطـب إخواننا الأفارقة بالطريقة التي يسـتوعبونها، وألا نصطدم بهم وجهاً لوجه لمجرد اختلافهم معنا.

وتوجد بإفريقيا آلاف القبائل كل قبيلة لها عـادات وتقاليد ونظام حيـاة؛ قد يتوافق وقد يتصادم مع العادات والتقاليد والقيم الإسلامية، ويأتي دور الدعاة في أن يدعوا بالتي هي أحسن وبالحكمة والموعظة الحسنة، أن يدعوا هؤلاء إلى الإسلام دون ضغط عليهم.

عندنا مفهوم خطأ نحن المسلمين؛ إذ أننا نعتقد أن الدعوة هي الوعظ، والوعظ في اعتقادي وسيلة صغيرة جداً للدعوة، هناك وسائل أهم كثيراً من أسلوب الوعظ، فمن بين ١٠ ملايين شخص دخلوا الإسلام دون مبالغة؛ أقول: إن ٩٠٪ منهم دخلوا الإسلام بسبب المعاملة الحسنة والكلمة الطيبة، كثير من المخالفين استطعنا أن نكسبهم عبر بناء جسور معهم، سواء كانوا من الصوفية أم من أديان أخرى، وبعضهم عنده من البدع والشركيات ما لا يعلم بها إلا الله عز وجل، والآن تحولوا إلى توحيد الله وإلى دعاة.

■ **كثير من القرى - كما قلتم - يسهل انتشار الإسلام فيها، يسلم أهلها بالمئات وأحياناً بالألوف، والسؤال المهم هنا: ماذا بعد ذلك؟ ماذا تعملون مع المسلمين الجدد؟ هل تواصلون مسيرة الدعوة معهم، أو تتركونهم؟ وهل ارتد أحد ممن أدخلتموه الإسلام؟**

❖ ذكرت أننا نستهدف منطقة معينة أو قبيلة معينة، ونبقى بها إلى أن ننتهي من أهدافنا، ثم ننتقل إلى منطقة أخرى، فإذا بقينا في المنطقة هذه ٢٠ سنة مثلاً، وأسلمت مجموعة ندخلهم دورة لمدة أسبوعين للمبتدئين الجدد، بعد ٦ أشهر ندخلهم دورة أكبر من الدورة الأولى، وبعد سنة إلى سنتين ندخلهم دورة ثالثة لرفع مستواهم أكثر، ونأخذ الأذكياء منهم فندخلهم ثلاث دورات أخرى متقدمة لتخريج أئمة مساجد.

ما رأيت شخصاً واحداً دخل الإسلام ثم تنصّر إلا مرة واحدة، من ١٠ ملايين شخص في المناطق التي نعمل بها، ولا يمكن أن نطلق عليه قاعدة؛ حيث أُغري بالمال، وأنا متأكد من أن الكنيسة إذا أوقفت عنه المال سيصحو، فهذا الشاب اشتروه بالفلوس، ما رأينا حقيقة عودة أحد من المسلمين الذين أدخلناهم الإسلام إلى النصرانية أو الكفر.

■ **ما أبرز الصعوبات التي واجهتكم في إفريقيا؟ وما الأشياء التي تحتاج إفريقيا إليها في الوقت الحالي؟**

❖ قلة المال كانت من الصعوبات التي واجهناها في البداية، لكن بعد ذلك أصبحت أقول للناس أنتم تضرون بالعمل الخيري بكثرة تبرعاتكم.. أصبح المال فتنة؛ إذ يتم صرفه بدون حكمة، لقد رأيت بأم عينيي مسؤولاً ينتمي إلى جمعية من الجمعيات الخيرية، يركب السيارة الفاخرة ومعه أكثر من مائة ألف دولار، ويمشي في السوق ويرمي الفلوس هكذا، ثم يأتي إلى بلده ويقول: والله أنا وزعت الفلوس بنفسي، ويكبّر الناس ويهللون ويعطونه مزيداً من المال ليزيد في غيه ويزيد في الإضرار بالإسلام والمسلمين، وأغلب الذين يترددون على سيارته هم من الشباب، وغالباً ما يكونون من المدمنين أو المدخنين، هؤلاء هم الذين يقدم لهم المال، وبعض من تُوزع لهم الدولارات في منطقة نائية في إفريقيا لا يعرفون قيمة الدولار؛ ولذا أقول إن المال فتنة بالنسبة للغالبية العظمى من الجمعيات الخيرية.

وحينما أقول إن المال قد يكون فتنة في أغلب الأحيان، فلا أقصد من بعيد ولا من قريب أن صرف المال على التدريب ولإعداد فرق العمل والكوادر هو تبذير، أعوذ بالله أن أقول ذلك، فأنا أطالب بقوة أن يتبرع المحسنون لهذا الغرض تحديداً، لكنني أتكلم عن الأموال التي تُنفق في إفريقيا بعبثية بعيداً عن أي حكمة، ولا أريد أن أروى قصصاً مؤلمة في ذلك، فقد ذقنا المرّ ليس من أعداء الإسلام

الغربيين، ولكن من تصرفات غير حكيمة لبعض الجمعيات الخيرية.

والعقبة الكؤود التي تقف أمامنا هي قلة العناصر المؤهلة التي تقود العمل الخيري، أستطيع أن أقول إن ٩٩٪ - وربما أكثر - من العاملين في المجال الخيري ما كان يجب أن يكونوا في هذه المواقع؛ لأنهم ما عندهم أدنى خبرة في إدارة المؤسسات الخيرية في بلادنا، ولا يوجد في بلادنا أي كلية من الكليات تدرّس العمل الخيري، ولا يوجد أي مركز للأبحاث سوى المركز التابع لنا، وهو مركز بسيط، ومركز آخر في السعودية في جدة وهو مركز محدود في عمله، فلو وجد عندنا أناس يفهمون في العمل الخيري أعتقد أن نوعية العمل سوف تتغير بشكل كبير.

الشيء الثالث الذي أود أن أتكلم عنه بالإضافة إلى المال والكوادر المؤهلة هو قضية الولاء، فولاء كثير من الإخوة العاملين في مجال العمل الخيري للأسف الشديد هو لمؤسساتهم، وليس لله سبحانه وتعالى، نسينا أن عملنا هو لله عز وجل، وأصبح بعض الإخوة يدوسون على إنجازات وأعمال إخوانهم في سبيل أن يقال إن المنظمة الفلانية نجحت.. وهكذا.

■ **أحياناً يا دكتور لو سمحتم؛ العمل الخيري لا يحتاج إلى جامعة، فالمسلم في فطرته هذا الهمّ وهذا الحب لمساعدة الناس، ففي كثير من المفهومات لا يحتاج المسلم إلى التدريب؛ كما ذكرت فيما يتعلق بالعمل الخيري والإغاثة وغيرها؟**

❖ إذا كان هدفك من العمل الخيري مساعدة ابن الجيران اليتيم فهذا المفهوم جيد لا بأس فيه، على الرغم من أن لي تحفظاً عليه، أما إذا أردت أن تعمل بشكل كبير وواسع؛ فأعتقد أنه يجب أن تعيد النظر في هذه المقولة! أنا أضرب مثالاً على الأيتام، ونحن كنا أول منظمة في العالم طرحت مشروع كفالة اليتيم على المسلمين، مع الأسف الشديد بعض المنظمات تتعامل مع هؤلاء الأيتام وكأنهم ثيران للتسمين، تهتم بأكلهم وملابسهم، فماذا عن تربيتهم، وتوجيههم، وعمل برامج لهم، ومحاولة أن نحميهم من شرور المجتمع مثلما نفعل بالنسبة لأولادنا، وفي الحقيقة حتى أولادنا نسينا أن نربيهم تربية سليمة، واذهب إلى ديار الغرب وسوف ترى المآسي في أولاد المسلمين هناك!

■ **هل يوجد بين المنظمات الإسلامية تنسيق أو تعاون؟**

❖ مع الأسف، ونحن رقعة من هذا الثوب، لا يوجد تنسيق بين حكوماتنا، بل لا يوجد تنسيق حتى بين الوزارات المختلفة في الحكومة نفسها، ونجد تضارباً في أعمالهم، وهذا خرّج جيلاً لا يقوم بالتنسيق الحقيقي وإنما يكتفي بالتنسيق بلسانه. وأعتقد أن التنسيق الموجود الآن بين الجمعيات الإسلامية سيئ إلى أقصى حدٍّ، ومن هنا استطاعت الدول العظمى أن تضرب العمل الخيري الإسلامي، وذلك حينما تُركت منظمات كبيرة تعمل بعبثية، وصار عندهم كبرياء بسبب كميات المال المتوفرة في أيديهم، إلى الدرجة التي ما شعروا فيها أنهم بحاجة إلى أن يطوروا فرق العمل لديهم.

■ **هل لدى المؤسسات التنصيرية تنسيق بينهم وتعاون أكثر من المؤسسات الإسلامية؟**

❖ لا أقول إن هناك تنسيقاً بين جميع المؤسسات، لكن ليس هناك دولة في إفريقيا إلا ويوجد بها مجلس يضم المؤسسات التنصيرية المختلفة فيها، بل في كثير من الدول الإفريقية

تُقسم خريطة البلد: هذه منطقة للكاثوليك، وهذه للبروتستانت من الطائفة الفلانية، وهذه للأرثوذكس، وهكذا.

■ **في المقابل؛ هل يوجد بين المنظمات الإسلامية في إفريقيا أي درجة من التنسيق من هذا النوع؟**

❖ أنا أقول لك عن علمي.. في إفريقيا لا يوجد ولا واحد بالمليون!

■ **وهل بادرتم، أنتم جمعية العون، لإيجاد نوع من التنسيق مع الجمعيات الأخرى؟**

❖ حاولنا، لكن المشكلة كما قلت نحن رقعة من هذا الثوب، لدينا ناس مؤهلون في قيادة المؤسسات الخيرية، ولكنهم يحبون أن يتعاملوا مع الناس كقطع الشطرنج، يرسلون زيداً من الناس إلى هذا البلد، وبعد ثلاثة أشهر يقولون تعال نحن نريدك في القسم الفلاني، ويرسلون شخصاً جديداً برؤيا مختلفة ومفهومات مختلفة؛ لأنه أصلاً لا يوجد استراتيجية ولا ترتيب.

■ **نريد أن نتحدث قليلاً عن مشكلات الدعاة الأفارقة؛ في رأيك ما الذي يحتاج إليه الدعاة الإفريقيون؟**

❖ الدعاة في إفريقيا لا يحتاجون إلى أن نحضرهم إلى بلاد الخليج، إحضارهم إلى دول الخليج أرى أنه نكبة؛ لأنهم سوف يعيشون ويطلعون على نموذج من الحياة فيه رخاء ومفاسد دنيوية ومالية – خاصة –، وهذا ما لا يتعرضون له هناك في بلدهم، فلو أُحضروا إلى الخليج ثم رجعوا؛ فسوف يحاولون أن يعيشوا في المستوى نفسه ويصعب عليهم التكيف في المجتمع الإفريقي.

وأعتقد أن أفضل ما يمكن أن نقدمه للأفارقة أن نؤسس لهم مؤسسات تعليمية في بلادهم بأولويات إفريقية ومناهج وكتب ألفت لإفريقيا خصيصى، فالكتب التي ندرسها قد لا تصلح أحياناً لهم، ونحن لا نريد أن نخرّج ناساً يصطدمون بالمجتمع وبقيمه المحلية هناك.

■ **لكن لو سمحتم لي يا دكتور؛ ألا ترى أن هناك فرقاً واضحاً بين من تخرجوا من الجامعة الإسلامية، ومن الأزهر، وبعض الجامعات في شمال إفريقيا، وجامعات الخليج الإسلامية، وبين الداعية الذي تخرج من المدارس والمعاهد الموجودة في بعض دول إفريقيا! أليس من المهم للداعية أيضاً أن يحصل على الماجستير والدكتوراه في الخارج ليرجع إلى بلده، ولعله يكون عضواً في البرلمان ثم رئيساً؛ مثل ما ذكرت أنت بعض النماذج الموجودة؟**

❖ لي تجارب كثيرة جداً أستطيع أن أؤلف فيها كتباً في هذا المجال فقط، عندما بدأنا العمل في مدغشقر في أوائل التسعينيات قبل ٢٠ سنة، أرسلت مجموعة كبيرة للدراسة في الجامعات الخليجية، وكان ذلك خطأً قاتلاً بالنسبة لي؛ لأنهم عندما تخرجوا وقلت لهم أنا عندي قبيلة مكونة من مليون نسمة، أصولهم عربية من الحجاز لكنهم فقدوا هويتهم الدينية والعربية، تعالوا ساعدوني، والمنطقة التي كنت أعيش فيها قرية نائية، والخدمات فيها في حدها الأدنى؛ رد عليّ جميع الدعاة من الخريجين وقالوا: كيف نعمل في منطقة كلها بعوض، والكهرباء تنقطع كل يوم وكذلك المياه، ما فيها خدمات صحية ما فيها.. إلخ!

قلت لهم: أنا عندي ١٤ مرضاً؛ أنا آخذ ٢١ دواء في اليوم، أنا آخذ إنسولين والمفروض أن أحافظ عليه في ثلاجة؛ وبالرغم من هذا جلست عندهم ثلاث سنوات، وما تركت المنطقة إلا عندما أجبرت إجباراً على تركها.

أن يقـــول هذا الكلام خريجون عاطلون عن العمل، حديثو التخرج من جامعات إســـلامية؛ فهذا معناه أن هناك مشـــكلة في تربيتهم، نحن نعطيهم العلـــم ولا نعطيهم التربية، ورفضوا أن يأتوا جميعاً بدون استثناء!

وقـــد لا تصدق أن عدداً من خريجي الجامعة الإسلامية، والتي تنظر إليها وأنظر إليها على أنها قلعة العقيدة في بلادنا، يعملون الآن في السفارة الإيرانية دعاة، وهو موجـــودون في غانا وأوغندا ومدغشقر، هذا معناه أن هناك خطأً في التربية، كان يجـــب أن نربيهم فـــي إفريقيـــا كما ذكرت بأولويات إفريقية، وهي تختلف عن أولوياتنا.

وعلى ســـبيل المثال يجـــب ألا نترجم كتب علمائنا، أنا لا أتكلم عن علمائنا السابقين إنما أتكلم عن علمائنا في هذا الزمن؛ لأنهم انغمسوا في مشكلات مجتمعنا انغماساً كبيراً، أليس من الجريمة أن يتقاتل المسلمون وتسيل الدماء في المســـاجد في بوركينا فاسو على قضية الجهر بالبســـملة وعدم الجهر بها! أليس من الجريمة أن نملأ مستشفيات شمال مدغشقر بالجرحى من إخواننا المســـلمين في وسط كله مسلمون جهلة لا يفهمون شـــيئاً عـــن الاحتفال بالمولد النبوي، سبب هذا أننا نقلنا لهم مشكلاتنا هنا.

عندنا كلية شـــريعة في كينيا، وكنت هناك معهم من أول يوم في تأسيســـها، يخرج الطلبة كل يوم خميس وجمعة مشـــياً على أقدامهم أو ركوباً في الشاحنات، وقد يمشون على أقدامهم ٥٠ إلـــى ٦٠ كم للدعوة، وبنهايـــة عطلة نهاية الأسبوع يرجعون لدراستهم، خريجو الجامعات الإســـلامية لا يمكن أن يعملوها، مستحيل أن يفعلوا ذلك!

■ **بخصوص النشاط الإعلامي، كيف تنظرون إلى الدور الإعلامي الإسلامي في مؤازرة العمل الدعوي والإغاثي في إفريقيا بشكل خاص؟**

❖ الإعلام يســـتطيع أن يقلب الحق باطلاً والباطل حقاً، وتســـتطيع أن تغير نظرة الناس إلى أي شيء عن طريق الزخم الإعلامي، نحن لا نريـــد أن نقلب الباطل حقـــاً، لكن نريد أن يعرف النـــاس الحقيقة عن العمل الإســـلامي والخيري، ونحن مقصّرون في هذا الجانب.

ولعـــل من أخطر ســـلبيات الإعلام العربي بصـــورة خاصة، أنه يبحث عن المثير أكثر مما يبحث عن الحقيقة، فحيـــن يصدر أحد فتوى ضد المجتمع وضد التيار السائد في المجتمع يتم التركيز عليه، وكذلك عندما يأتي إنســـان ويبالغ مبالغـــة كبيرة جداً يتـــم التركيز عليه، الإعلام ضروري يا أخي الفاضل لكن يجب ألا يزيد عن حده؛ بعض شـــبابنا عندهم درجة من التهور والمبالغة والكذب في النواحي الإعلامية، حيث يقوم بعض الشـــباب بالمبالغة وتزيين ما قاموا به إلى درجة عظيمة، وحقيقة الأمر غير ذلك، هؤلاء يجب أن نجد طريقة لنوقفهم عند حدّهم، فأنا أعتقد مع للأســـف أننا مقصّرون في النواحي الإعلامية بصورة عامة.

■ **نجد بعض المؤسسات الأجنبية عندما تفتتح بئراً واحداً تعمل هالة إعلامية، سواء في المنطقة المحلية الموجودة أو في البلد، لماذا لا نستغل مثل هذه الفرص لنصل مثلهم إلى الإعلام؟**

❖ النظـــام الغربـــي يختلف عـــن النظام الإســـلامي، فنحـــن المســـلمين تحكمنا قيم الإسلام، أنا أضرب مثالاً، هذا المثال وقع في أعظم مؤسســـة تنصيرية موجودة في أمريكا، وهي مؤسسة اســـمها (بلجراهم اسيوسيشن)، عملـــت وكالة الضرائب المالية دراســـة عنها، فوجدت أن من كل مائة دولار يتبرع بها إنســـان

إلى هذه المناطق للمجاعة - مثلاً في إثيوبيا - يصل إلى الجائع ثلاثة دولارات فقط! فعندهم قيم تختلف عن قيمنا.

بلجراهم مثلاً ليس من عادته أن يلبس الحذاء مرتين، يلبسه مرة واحدة ويرميه، حتى في أيام الشباب بعدما اشتهر ما كان يمشي بالسيارة ١٠٠ كم، تتعبه؛ فيأتون له بطائرة تنقله، وليس في هذا أدنى معارضة في الدين المسيحي، أما أنا المسلم فلا أستطيع أن أفعل هذا، فيجب أن آخذ من النصارى ما يتوافق مع ديني، فالقيم التي علّمني إياها كتاب الله ورسول الله صلى الله عليه وسلم هي التي لها الأولوية في الاتباع، ولكن لا يمنع أن أستفيد منهم في وضع الاستراتيجيات أو الأهداف في الإدارة، وفي أشياء كثيرة من هذا النوع.

■ **مجلة الكوثر تمثل تجربة إعلامية متميزة في خدمة الدعوة، وفيها توثيق للجهود التي قمتم بها، هل للجمعية دور فيها، وما المشكلات التي تواجهونها في إصدار المجلة؟**

❖ أولاً أنا المسؤول عن مجلة الكوثر في تحريرها ومتابعتها ومسؤول عنها مالياً كذلك، وليست الجمعية مسؤولة عنها، وعانيت الكثير لأجل إصدارها ولا أزال أعاني، قمت بإصدار المجلة لمدة ١١ سنة بشكل متواصل لم تنقطع قط في شهر من الأشهر، ومن أبرز المشكلات الحاجة إلى مزيد من الإمكانيات المالية والبشرية.

■ **هل هناك تطوير قادم في المستقبل بمجلة الكوثر؟**

❖ أتمنى.. التغيير موجود في البال منذ سنين، موجود على الورق، لأنني أريد أن أقفز بالمجلة قفزة كبيرة، لكن لم تكن هناك استطاعة لتنفيذه؛ لأنه يحتاج إلى إمكانيات، وهي غير متوفرة.

■ **ألا توجد جهة داعمة للمجلة، أو هل هي مجلة ربحية؟**

❖ أنت أعرف بمستوى الربحية في المجلات، وبخاصة في الوقت الحالي، وبخاصة المواقع، ولا توجد مجلة في العالم العربي والإسلامي غير مدعومة من قبل جماعة أو جمعية أو شركة أو حزب أو رجال أعمال أو غيرهم، أنا أستطيع بفضل الله أن أعلن بملء فمي أن المجلة منذ أن صدرت لم تقبض أموالاً من جهة من الجهات، بعض المحسنين تبرع لنا بألف ريال، ٥٠ ريالاً اشتراك، لكننا نرسل عدداً كبيراً جداً من الاشتراكات المجانية، والمشكلة أن الناس تتبرع، ولكن تتبرع للجمعية ظناً منهم أن الجمعية هي المسؤولة مالياً عن الاشتراكات المجانية.

المجلة هي مركز دراسات من أول يوم صدرت فيه، وصاحب الامتياز ورئيس التحرير هو عبد الرحمن السميط.

■ **أليست تابعة لجمعية العون المباشر؟**

❖ لا ليست تابعة أبداً.

■ **كيف يتم التنسيق بين المجلة والجمعية، فيما يتعلق بالمعلومات التي تنشر عنها في المجلة؟**

❖ التنسيق يتم مع مكاتب الجمعية، والمعلومات المنشورة هي عبارة عن صفحتين أو ثلاث صفحات مخصصة لإنجازات مكاتب الجمعية، وهي خدمة أقدمها أنا للجمعية، وأستطيع أن أوقفها في أي وقت من الأوقات.

■ **بماذا تنصح مجلة قراءات إفريقية؟**

❖ أريد أن تكون مجلة علمية محكمة، مستواها راق، تستمر بالصدور، ويكون لها وقف.

في الختام؛ نشكر فضيلتكم على هذا اللقاء، وما تفضلتم به من تجارب ثرية في مجال العمل الإسلامي في إفريقيا وغيرها، فجزاكم الله خيراً.

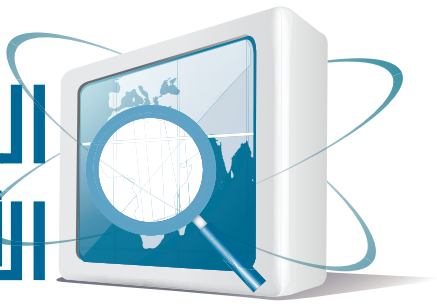

المشهد الأفريقي

■ تقرأ في المشهد:

- أهم الأحداث
- إفريقيا بالأرقام
- قالوا عن إفريقيا
- فعاليات
- أخبار في عناوين
- ذاكرة التاريخ
- فرق وأديان
- آراء ورؤى
- بنك المعلومات

٨ يونيه: رحّبت منظمة المؤتمر الإسلامي بقيام دولة قطر بالتوسط لحل النزاع الدائر بين جيبوتي وإريتريا على الحدود بينهما، والإعلان عن توقيع الرئيسين الجيبوتي والإريتري لاتفاق في هذا الصدد، وعبّر الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلي في بيان اليوم عن دعم منظمة المؤتمر الإسلامي للوساطة القَطرية بين البلدين؛ معرباً عن تقديره لجهود دولة قطر ومبادراتها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وكالة أنباء الإمارات «وام»

١٦ يونيه: كشفت «مجموعة عالم المناطق الاقتصادية» العضو في «مجموعة دبي العالمية» عن قيام غازبروم نافت ماريين بانكرينج المحدودة - الشركة المحلية التابعة لشركة الغاز الروسية العملاقة غازبروم إينيرجي - بإنشاء قاعدة لأنشطتها في منطقة جيبوتي الحرة التي تديرها المجموعة، وتُعد منطقة جيبوتي الحرة التي تديرها «جافزا» المنطقة الرئيسية التابعة لـ «عالم المناطق الاقتصادية» بوابة العبور إلى شرقي إفريقيا، وإحدى أهم المراكز اللوجيستية التي تسهّل الوصول إلى السوق المشتركة لشرق إفريقيا ووسطها ومناطق أخرى.

وكالة أنباء الإمارات «وام»

١٧يونيه: مثل اثنان من قادة المتمردين السودانيين، يُشتبه في ارتكابهما جرائم حرب في دارفور، أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للمرة الأولى، ويواجه الرجلان ثلاثة اتهامات بارتكاب جرائم حرب قد تكون وقعت في إطار الهجوم الذي أُطلق في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٧م على بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان التي تتخذ من «قاعدة حسكنيتا العسكرية» شمال دارفور مقراً لها.

أخبار Google

١٨ يونيه: اتهمت منظمة «هيومان رايتس ووتش» الحقوقية الشرطة الكينية بالترحيب بالصوماليين الفارين من العنف في بلادهم؛ بالاغتصاب والضرب والسجن والترحيل. وقالت المنظمة الحقوقية التي تتخذ من نيويورك مقراً أمس: إن نيروبي أخفقت في معالجة اتهامات سابقة وُجّهت ضد الشرطة الكينية، حتى بعد أن رفعت «هيئة الغوث العالمية» القضية إلى «أعلى مستوى» في السلطات الكينية.

جريدة الحياة

٢٠ يونيه: قال وزير الخارجية الإيراني «منوشهر متكي» لدى لقائه نظيره السنغالي «ماديكي نيانغ» في طهران حول العلاقات الإيرانية - السنغالية: «العلاقات بين البلدين تمضي قدماً في المسار المناسب والطموح، وإيران تولي أهمية خاصة لعلاقاتها مع السنغال»، ودعا إلى ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين؛ معرباً في الوقت نفسه عن الأمل في أن يؤدي عقد الاجتماع الرابع للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين إلى تحقيق مصالح الشعبين الإيراني والسنغالي. من جانبه قال الوزير السنغالي إن زيارته لطهران مؤشر على إرادة قيادتي البلدين لتنمية العلاقات بينهما؛ مضيفاً أن «العلاقات بين البلدين يجب أن تصل إلى مستوى التعاون الإقليمي»، وأكد أن «السنغال باعتبارها البوابة الغربية لإفريقيا حريصة على تطوير جميع أشكال التعاون مع إيران».

وكالة الأنباء الكويتية «كونا»

٢٣ يونيه: أكدت موريتانيا وحلف شمال الأطلسي حرصهما على الرفع من مستوى علاقات تعاونهما في مجالات الدفاع والاتصال والدبلوماسية بما يفتح آفاقاً جديدة بينهما،

جاء ذلك في ختام ندوة تشاورية عُقدت أمس الثلاثاء وخصصت لاستكشاف مجالات التعاون، وترأسها عن الجانب الموريتاني وكيل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون محمد عبد الله ولد خطره، وعن حلف شمال الأطلسي «أكلاوديو بيسو انيورو» أمينه العام المنتدب الذي يزور موريتانيا حالياً.

جريدة الوطن السورية

٢٦ يوليو: قال الدكتور حسن يونس وزير الكهرباء والطاقة المصري: إن وفداً من خبراء قطاع الكهرباء قام بزيارة بوروندي للوقوف على احتياجاتها لإنشاء محطات توليد مائية صغيرة، بالإضافة إلى تأهيل شبكة الكهرباء في العاصمة.

المصري اليوم

٢٦ يوليو: دعا الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، لدى افتتاحه قمة الاتحاد الإفريقي التي تستضيفها بلاده، إلى تعبئة القارة لـ «طرد الإرهابيين... وإعادتهم إلى آسيا والشرق الأوسط من حيث يأتي بعضهم».

جريدة الحياة

٢٦ يوليو: قال ساركوزي، في حديث تمّ بثه بشكل مباشر، إن قوات الكوماندوز الفرنسية التي تدعم القوات الموريتانية حاولت إنقاذ ميشيل جرمانو المهندس المتقاعد والبالغ من العمر ٧٨ عاماً؛ إلا أنها لم تعثر عليه في معسكر صحراوي في مالي عندما اشتبكت مع أفراد التنظيم. وكان جرمانو قد اختُطف من قِبل تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في ٢٠ أبريل نيسان في النيجر.

موقع بي بي سي

٤ أغسطس: انتقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما رئيس زيمبابوي روبرت موجابي، وحذر إفريقيا من تكرار الأخطاء التي خذلت «جيل الاستقلال» الذي ينتمي إليه والده، وقال في كلمة ألقاها في البيت الأبيض خلال مناسبة لمناقشة مستقبل القارة السوداء: «سأكون صريحاً معكم.. قلبي ينفطر حزناً حين أرى ما حدث لزيمبابوي».

ودعا أوباما ١١٥ من شبان إفريقيا، تمّ اختيارهم كزعماء القارة السوداء في المستقبل، للمشاركة في منتدى يستمر ثلاثة أيام بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على استقلال عدد كبير من الدول الإفريقية؛ مع التطلع في الوقت نفسه إلى الخمسين عاماً القادمة.

وكالة رويترز

٧ أغسطس: التقى مسؤولون في أجهزة استخبارات في ست دول من غرب إفريقيا في اجتماع عقدوه في باماكو طيلة يومين، وبحثوا خلاله سبل مكافحة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما أفادت مصادر المجتمعين لوكالة فرانس برس، وشارك في الاجتماع ممثلون عن كل من مالي والنيجر وتشاد والسنغال وبوركينا فاسو ونيجيريا.

جريدة إيلاف

٨ أغسطس: قال جيودو مانتيجا وزير المالية البرازيلي يوم الاثنين إن «بنكو دو برازيل» وشريكيه «بنكو براديسكو» و «بنكو اسبيريتو سانتو البرتغالي» سيركّزون توسعهم في إفريقيا على أنجولا وجنوب إفريقيا والمغرب. وقال مانتيجا في مؤتمر صحافي في ساو باولو إن حكومة البرازيل أصدرت تعليمات لـ «بنكو دو برازيل» وبنوك أخرى تديرها الدولة بمزيد من التوسع في الخارج؛ في محاولة لدعم الشركات البرازيلية التي تمارس نشاطات دولية.

وكالة رويترز

أفريقيا بالأرقام

- قررت الحكومة اليابانية تمديد عمل البعثة البرية العسكرية العاملة ضمن قوات حفظ السلام الدولية بالسودان عاماً آخر حتى نهاية يونيو عام 2011م، وتضم البعثة الدولية في السودان ما يقارب 16 ألف موظف من أكثر من 67 دولة، يقومون بمراقبة وقف إطلاق النار ونزع الألغام في جنوب السودان في أعقاب توقيع اتفاقية هدنة للحرب الأهلية في عام 2005م.

وكالة الأنباء الكويتية «كونا» – ٢٢ يونيه

- قامت منظمة الدعوة الإسلامية بقطر بكفالة 769 يتيماً في أوغندا بتكلفة إجمالية قدرها حوالي 1384200 ريال سنوياً، إضافة إلى إنشائها 25 مسجداً بتكلفة إجمالية قدرها 1738560 ريالاً، ووقف إسلامي بمبلغ 482474 ريالاً، و 10 مراكز صحية بتكلفة إجمالية قدرها 738500 ريال، و 5 مدارس بتكلفة إجمالية قدرها 317550 ريالاً، ودعم الأسر الفقيرة بمبلغ 52560 ريالاً، وحفر 9 آبار لمياه الشرب بتكلفة إجمالية قدرها 240900 ريال.

جريدة الراية القطرية

- أكدت الوثيقة الاقتصادية القطرية أن السودان اجتاز عامه العاشر في أطول وأقوى فترة نمو منذ استقلاله مستفيداً من ظهور البترول في 1999م، ليقفز حجم نمو اقتصاده مقاساً بإجمالي الناتج القومي (5) أمثال، من (10) مليارات دولار في 1999م إلى (53) مليار دولار في 2008م، بينما نَمَا متوسط دخل الفرد من (334) دولاراً إلى (532) دولاراً بالسعر الثابت للدولار الأمريكي خلال الفترة الزمنية نفسها، مقابل تراوح الدخل ما بين (200) إلى (300) دولار أمريكي منذ الستينيات. وذكرت الوثيقة التي أصدرها البنك الدولي بالتعاون مع حكومتي الوحدة الوطنية والجنوب ونشرت اليوم؛ أن الثروة البترولية مكّنت السودان من الشروع في عملية توسع كبيرة في بنيته المادية والاجتماعية.

الاستثمار نت

- أفادت دراسة حديثة أن ما يقرب من نصف النساء والأطفال في الصومال يعانون فقر الدم ونقص فيتامين (أ)، وجاء في الدراسة، التي أجرتها وحدة تحليل التغذية والأمن الغذائي بالصومال، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي وتحت القيادة الفنية لمعهد صحة الطفل بجامعة لندن، أن «النساء والأطفال الصوماليين يعانون مستويات مروعة من فقر الدم ونقص فيتامين (أ)».

شبكة الأنباء الإنسانية «إيرين»

- تشير أحدث الإحصائيات إلى أن ليبيا خصّصت حوالي 65 مليار دولار لدعم استثماراتها في أوروبا وإفريقيا، وفيما يلي بعض الأصول الأجنبية التي تمتلكها صناديق الثروة السيادية الليبية: تعد «محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار» هي إحدى أذرع المؤسسة الليبية للاستثمار برأسمال يبلغ خمسة مليارات دولار، وينصبّ تركيزها على إفريقيا.

وأسست «محفظة ليبيا إفريقيا للاستثمار» الشبكة الخضراء في عام 2007م للاستثمار في قطاع الاتصالات في إفريقيا، ويقع مقر الشبكة في أوغندا، وتمتلك أو تسيطر على شركات أو رخص اتصالات في ثمانية بلدان إفريقية.

وكالة رويترز – ٧ أغسطس

قالوا عن.. أفريقيا

«لن تستطيع مصر أن توقف إثيوبيا أو تمنعها من بناء سدود على النهر، هذا تاريخ ولن يكون جزءاً من الحل، فالحل ليس هو محاولة مصر أن توقف ما لا يمكن وقفه. أعرف أن البعض في مصر لديهم أفكار بالية تستند إلى أن مياه النيل هي ملك لمصر وهي تمتلك الحق في كيفية توزيع مياه النيل، وأن دول المنبع غير قادرة على استخدام المياه لأنها غير مستقرة وفقيرة».

رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي
جريدة الدستور

«إنّ ما ننفقه في تشاد الآن لكونها من أفقر دول العالم نستردّه بكلّ يسر خلال السنوات الأربع القادمة؛ لأنَّ أراضي تشاد من أغنى الأراضي في إفريقيا، والموظفون التشاديون كلّهم أو ٩٠٪ منهم من مدارسنا».

القس «أشو غيري»
وزير خارجية الفاتيكان
موقع الشيخ سليمان الماجد

«المنظمات الغربية الخيرية في إفريقيا التي تقدّر بالآلاف هي في حقيقتها منظمات كنسية تعمل تحت غطاء إنساني، وجوهر عملها تنصير المسلمين أو إبعادهم عن دينهم بأساليب مدروسة ومتنوعة، ويعمل في السودان وحده أكثر من ٥٠٠ منظمة كنسية».

أشوك كولن يانق
الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي بشرق إفريقيا ووسطها بعد إسلامه
موقع حراس العقيدة

«إن السودان بلد صعب لا يستطيع أن يحكمه إلا نبي أو غبي»! وقال أيضاً: «إن السودان بلد معقد متشابك وصعب للغاية، وإنني ومن داخل قلبي أُشفق على الذي يحكمه».

جيمس روبرتسون
حاكم نيجيريا السابق
وآخر سكرتير إداري بريطاني للسودان
موقع نجمة إفريقيا

«إذا قمنا بالوساطة سيكون لنا تأثير في ملف النيل، حيث إن الشعوب الإفريقية التصوف بها سمة أساسية، وهو التدين الغالب، فأوغندا وكينيا وإثيوبيا كلها مليئة بالصوفية، ونحن على استعداد للتواصل تحت رعاية الدولة لحل هذه الأزمة، وسيكون ذلك مكمل للدور الحكومي، بحيث تمثل الصوفية عامل ضغط على الحكومات».

عبد الحليم العزمي المتحدث الرسمي باسم الطريقة العزمية
أكبر الطرق الصوفية في إفريقيا
إسلام أون لاين

«نحتاج إلى سياسة مشتركة في إفريقيا، بين الإنجليز والفرنسيين بالطبع، ولماذا لا ينضم إليهم البرتغاليون والبلجيكيون القوتان الاستعماريتان السابقتان، وكذلك الأميركيون، لرسم سياسة مشتركة في إفريقيا لإثبات قدراتنا الاقتصادية في مواجهة انتشار الصين في القارة!».

وزير الخارجية الفرنسي
برنار كوشنير
موقع القناة الفرنسية العربية

فعاليات

❖ استضافت البحرين منتدى بحريني/ سنغالي للتمويل الإسلامي؛ بهدف التعريف بمركز السنغال في الصيرفة الإسلامية، ومساعدة حكومة الدولة الإفريقية في هيكلة إطار تنظيمي للتمويل الإسلامي وبنائه. والمنتدى هو الأول من نوعه الذي يُقام في البحرين، وهي المركز المالي والمصرفي الرئيسي في المنطقة، ويُعد كشهادة بالتطور التنظيمي الذي تشهده المصارف والمؤسسات المالية العاملة في المملكة البحرينية.

صحيفة الوسط الإلكترونية

❖ أُقيمت بمجمع ذات العماد في مدينة طرابلس الليبية فعاليات المؤتمر الإقليمي الأول لتعليم تاريخ إفريقيا العام بالمؤسسات التعليمية الإفريقية في الفترة من ١٢ - ١٦ يونيه. ونظم المؤتمر اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي بالتعاون مع منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة (اليونسكو). وتناولت فعاليات هذا المؤتمر تنظيم ورش العمل وحلقات نقاش وندوات ومحاضرات وتقديم ورقات علمية؛ تتمحور حول استخدام تاريخ إفريقيا العام في العملية التعليمية، وتوسيع المحتوى التعليمي المشترك بين دول الاتحاد الإفريقي، واستخدام التقنيات الحديثة في المعلومات، والاتصالات في التعليم، والمواضيع التاريخية التي يمكن تعليمها للأطفال أقل من ١٠ سنوات.

موقع بانوراما ليبيا

❖ نُظّمت في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت ٢٠١٠/٦/١٩م بقاعة المؤتمرات بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بباريس ورشة عمل باريس، وهي تقام تنفيذاً للمقررات والتوصيات الخاصة بورشة عمل المهاجرين الأفارقة التي أقميت بمدينة طرابلس تحت شعار «حياة كريمة في أوروبا أو عودة حميدة إلى إفريقيا».

وكالة القرن الإفريقي للأنباء

❖ تستضيف العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، من ٢ حتى ٤ من شهر ديسمبر المقبل، المؤتمر العالمي الخامس للفيدرالية، والذي سيُعقد تحت شعار «المساواة والوحدة في التنوع من أجل التنمية». وقال مدير اللجنة الإثيوبية المكلفة بتنظيم المؤتمر سولومون تاديسي إن الجهات المعنية على المستوى الفيدرالي في الولايات بدأت بإجراء الاستعدادات الضرورية لإنجاح المؤتمر الذي يُعقد لأول مرة في إفريقيا.

سبأ نت – وكالات - ١٣ يونيه

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز اليوم الاثنين أن الحكومة الصومالية التي تعتمد على المساعدات من الغرب من أجل البقاء؛ تدفع بمئات الأطفال أو أكثر إلى الخطوط الأمامية للقتال، وبعضهم لا يتجاوز ٩ أعوام. ونقلت نيويورك تايمز عن جماعات حقوق الإنسان في الصومال وموظفي الأمم المتحدة القول إن الجنود الأطفال منتشرون في جميع أنحاء العالم، ولكن الأمم المتحدة ترى أن الحكومة الصومالية تُعد من بين أكثر المخالفين استمراراً في إرسال أطفال إلى الحرب، وتجد نفسها على قائمة مع الجماعات المتمردة السيئة السمعة مثل «جيش الرب للمقاومة». وكشف مسؤولون أن الحكومة الأمريكية كانت تساعد في دفع رواتب هؤلاء الجنود الأطفال، وأكد مسؤولون أمريكيون هذا الأمر؛ مما يزيد من احتمالات بأن أجور هؤلاء المقاتلين الأطفال ربما كانت تأتي من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين.

جريدة اليوم السابع - ١٤ يونيه

رحّلت السلطات الإثيوبية مراسلة لصوت أميركا كانت تعمل بالقرب من منطقة متمردين في شرق البلاد، وأدانت لجنة حماية الصحافيين ترحيل «هيذر ميردوك» التي ألقي القبض عليها في منطقة هارار الشرقية. وقالت «ميردوك» إنه تمت مصادرة ما كان بحوزتها وأُرسلت إلى أديس أبابا حيث استقلت طائرة للقاهرة. من جهته قال مسؤول إثيوبي رفض الكشف عن اسمه إن الصحافية انتهكت القانون. وكانت «ميردوك» وصلت إلى إثيوبيا بعد أن رُحّلت من اليمن عقب تغطيتها الأحداث في الجنوب الذي يسعى للانفصال.

صوت أمريكا

كشف تقرير أن الاتحاد الأوروبي يقدّم إعانات مالية بنحو مليار يورو في السنة لشركات صيد الأسماك التابعة لدوله الأعضاء؛ بما في ذلك شركات اعتادت على ممارسة الصيد الجائر وغير القانوني في مياه إفريقيا، وهو ما يحرم بلدان هذه القارة من موارد مالية هي في أمسّ الحاجة إليها وخصوصاً في ظل الأزمة المالية العالمية التي خلقها الغرب.

عرب أون لاين

ذاكرة التاريخ

عُثر مؤخراً في كهوف تطمرها الرمال وفي بقايا بيوت مصنوعة من الطمي والوحل، على حوالي نصف مليون كتاب ومخطوط يعود تاريخ بعضها إلى أكثر من ألف عام، كلها باللغة العربية! وتتناول هذه الكتب إلى جانب الشؤون الدينية مختلف أنواع علوم الحساب والفلك والطب والفلسفة والشعر والأدب. ترجم المثقفون العرب الآثار الفكرية والأدبية والعلمية للعلماء الأفارقة التي كتبوها بلغاتهم المحلية، وحفظوا بذلك التراث الإفريقي، كما فعلوا مع التراث اليوناني، ولكن الموجات الاستعمارية التي توالت على إفريقيا أدّت إلى تدمير هذا التراث، وإلى طمر ما بقي منه تحت الرمال.

العرب أونلاين

بعد الدور المحوري الذي قامت به المراكز الثقافية الإيرانية ظاهرياً والاستخباراتية باطنياً في عدد من عواصم الدول الإفريقية؛ دخل عامل الاقتصاد السياسي على الخط من خلال عدد من الاتفاقيات المتزامنة، نذكر منها ما تسرب لوسائل الإعلام؛ مثل الاتفاقيات الاقتصادية المهمة مع تنزانيا التي تغطي مجموعة واسعة من المجالات، بالإضافة للتعاون العسكري بعد أن أعلن مسؤولون إيرانيون عن استعداد إيران لبيع تنزانيا التكنولوجيا العسكرية وتبادل الخبرات الدفاعية.

ثاني الحلقات المتقدمة هي العلاقات الإيرانية الكينية، فإيران استغلت عُزلة الرئيس الكيني موايّ كيباكي الدولية لترسيخ وجودها في كينيا، كما قامت إيران بتوثيق علاقاتها مع إريتريا عبر مد يد العون لها في العديد من المجالات، وهو الأمر الذي أثار حفيظة أحزاب المعارضة الإريترية التي تحدثت عن نشاط عسكري إيراني في الأراضي الإريترية ظهر إلى العلن عبر وسائل إعلام إفريقيا وأخرى أوروبية، وكان أحمدي نجاد قد زار مالي حيث تعتزم إيران بناء سد لتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه.

موقع شبكة البصرة

بلغت التبرعات الكبيرة لتمويل مشروع تنصير إفريقيا ٣٢٠ ألف مليون دولار أمريكي لسنة ٢٠٠٣م فقط طبقاً لما ذكرته مجلة (I.B.M.R)، ويتم جمع التبرعات حتى بخداع المسلمين في الغرب بأنها من أجل الفقر والمرض في إفريقيا في حين يقدّمونها باسم الصليب، ومن أشهر الجمعيات النشطة في إفريقيا Baptistes و Adventistes والطوائف الإنجيليكانية والميثودستية واللوثرية والكاثولكية، والتي تعمل تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي ومقره أمريكا، وتنشط في كينيا وأوغندا وزائير وتنزانيا وجنوب السودان وإقليم دارفور السوداني ونيجيريا وجنوب إفريقيا والجزائر ولبنان ومصر، وسعت هذه الطوائف التنصيرية لإيهام الإفريقي الأسود بأنها طوائف تحررية وغير عنصرية؛ سعت إلى ترشيح بابا أسود من إفريقيا لخلافة بابا الفاتيكان في محاولة لخطب ودّ الأفارقة.

د. جبريل العبيدي: تنصير إفريقيا
صحيفة القدس العربي

لم يتوقف الدعم الأمريكي للتنصير وخصوصاً في القارة السوداء، فكارتر الرئيس الأمريكي الأسبق بدلاً من أن يقيم ويرعى نشاطاً اجتماعياً في أمريكا كغالبية الرؤساء الأمريكيين؛ أقام مع زوجته «مركز كارتر» في مدينة أطلنطا مدعوماً من كنيسته من أجل البحث عن السلام في العالم! ويؤكد كارتر إصراره على تنصير كامل إفريقيا: «إننا نقوم بفتح صدورنا وقلوبنا للناس ونشر كلمة الله»، وقام المركز الذي يعمل من خلاله بمهام بارزة في العالم، مثل تقديم المساعدات الطبية للنساء في جورجيا، وبناء مساكن للفقراء في فلوريدا وإفريقيا، ولهم نشاط في أكثر من ثلاثين دولة إفريقية، ويتدخل المركز بدعم مباشر من الحكومة الأمريكية في جنوب السودان دائماً برجاله وإمكانياته ومنصّريه، ولم يُخف كارتر اهتمامه بالسودان وبخاصة الجنوب السوداني، وعبّر عن ذلك صراحة.

وكالة الأخبار الإسلامية «نبأ»

بالرغم مما يملكه المنصّرون من إمكانيات كبيرة، وما يتوافر لديهم من ظروف مواتية لتحقيق أغراضهم؛ فإن الجهد الكاسح للمنصّرين جاء في معظمه بنتائج كسيحة، فإلى الآن لم تحقق تلك

الجهود النتائج المرجوة منها بين المسلمين، لا سيما المقيمون منهم في العواصم والمدن الإفريقية، وعلى سبيل المثال بالرغم من تركيز الفاتيكان على دول غرب إفريقيا؛ فإن كفة الإسلام لا تزال هي الأرجح في معظم تلك الدول، مثل: نيجيريا وساحل العاج والكاميرون وتوجو وبوركينا فاسو. أما النجاحات التي حققها المنصّرون في إفريقيا فقد تركز جلّها في أصحاب الديانات التقليدية وأعداد قليلة من المسلمين، وقد لوحظ أن معظم من استسلم لمخالب التنصير ينتمي إلى الشرائح الفقيرة وغير المتعلمة ذات العقيدة الضعيفة، والمقيمين في المناطق النائية ومخيمات اللاجئين والنازحين، وحتى هؤلاء فإن غالبيتهم يتنصّرون لأسباب مرتبطة بسد الاحتياجات الضرورية من مأوى وعلاج وغذاء، وليس لأسباب دينية.

د. أيمن شبانة: التنصير إفريقيا.. جهد كاسح ونتائج كسيحة – إسلام أون لاين

أنشأ الفاتيكان دائرة جديدة للتنصير بمدغشقر سُمّيت «توامازينا»، وعيّن أول رئيس أساقفة عليها المطران ديزيريه تزارا هازانا، وتبلغ مساحتها ٢٣٦٩٠ كيلو متراً مربعاً، يسكنها مليونا نسمة، بينهم ستمائة ألف كاثوليكي، وفقاً لتقديرات الفاتيكان، تضم ١٨ رعية، يؤدي الخدمة فيها ٤٢ كاهناً، و ٨٨ راهبة، و ١٢٥٠ معلم دين.

إذاعة الفاتيكان

استخدمت منظمة «كاونتر بارت إنترناشيونال» التنصيرية والتي تمولها وزارة الخارجية الأمريكية أسلوباً مبتكراً للتنصير؛ من خلال رعاية أكثر من ٣٨٠٠ طالب في مدارس تحفيظ القرآن في السنغال؛ بتقديم أغذية ومواد إغاثة للطلاب المحتاجين في مقابل تغيير المناهج التعليمية لهذه المدارس.

موقع أهل القرآن

■ السياسة كالطبيعة، لا تعترف بالفراغ، ولهذا تسارع إسرائيل إلى ملئه، فقد استطاع الإسرائيليون اختراق المجتمعات الإسلامية حتى الإفريقية منها، والتي كانت تنظر إلى إسرائيل نظرة رفض واستعداء.

ومن مؤشرات ذلك أن إسرائيل حصلت على موافقة حكومة السنغال، وبلدية مدينة «توبا»، لإقامة شبكة لتوزيع مياه الشرب ولمعالجة مياه الصرف الصحي، ومن المعروف عن مدينة «توبا» أنها معقل الحركة الصوفية في السنغال وفي غرب إفريقيا كلها.

ومن هذه المؤشرات كذلك؛ أن نيجيريا، أكبر دولة من حيث عدد السكان في إفريقيا وبأكثرية إسلامية، تستورد من إسرائيل معظم حاجتها من الأسلحة، وقد بلغت قيمة وارداتها من الأسلحة الإسرائيلية مؤخراً نصف مليار دولار.

وتتمثل أهم معالم التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا في لجوء العديد من الدول الإفريقية إلى جهاز المخابرات الإسرائيلي «الموساد» للحصول على المعلومات التي تساعدها على مواجهة الحركات المتطرفة ومن هذه الدول إثيوبيا وكينيا وأوغندا حتى نيجيريا.

العرب أونلاين

■ شركة «بلاك ووتر» الأمنيَّة الأمريكية، التي ارتكبت الكثير من الجرائم ضد الشعب العراقي، يبدو أنها تبحث عن مسار آخر لتبثَّ فيه سمومها، حيث بدأت تظهر في جنوب السودان للحصول على صفقات تسليح وتدريب وأمن من حكومة الجنوب، فضلاً عن دعم نصارى الجنوب. الغريب في الأمر أن هذا الإجراء يأتي في الوقت الذي تفرض فيه الإدارة الأمريكية حظراً اقتصاديًّا على السودان، وكأنه اعترافٌ صريح من الأمريكيين بأن جنوب السودان يختلف عن شماله، في إشارة واضحة وصريحة للانفصال.

موقع الإسلام اليوم - ١٣ يوليو

المشهد الأفريقي

جمهورية الكونغو الديمقراطية

■ **معلومات أساسية:** وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) منذ عام ١٩٩٤م في براثن الصراع العرقي والحرب الأهلية، وتأثرت بالأعداد الكبيرة للاجئين الفارين من القتال في رواندا وبوروندي. وقد أُطيح بحكومة الرئيس السابق موبوتو سسيسيكو على يد لوران كابيلا عام ١٩٩٧م الذي سرعان ما تعرض نظام حكمه لتمرد تزعمته رواندا وأوغندا في أغسطس ١٩٩٨م، وتدخلت قوات من زيمبابوي وأنغولا وناميبيا وتشاد والسودان لدعم نظام كينشاسا، وتمّ التوصل إلى وقف لإطلاق النار في ١٠ يوليو/ تموز ١٩٩٩م.

واغتيل كابيلا في يناير/ كانون الثاني عام ٢٠٠١م، وخلفه ابنه جوزيف كابيلا رئيساً للدولة، وابتدأ حكمه بالتمهيد لإنهاء الحرب.

العاصمة: كينشاسا.

تاريخ الاستقلال: ٣٠/ ٦/ ١٩٦٠م (عن بلجيكا).

■ **الموقع:** وسط إفريقيا، شمال شرق أنغولا.

المساحة الإجمالية: ٢٣٤٥٤١٠ كم٢.

نسبة الأراضي الصالحة للزراعة: ٣٪.

■ **المناخ:** استوائي حار ورطب في منطقة حوض النهر الاستوائي، بارد وجاف في المرتفعات الجنوبية، بارد وماطر في المرتفعات الشرقية.

■ **تعداد السكان:** ٦٢،٦٠٠،٠٠٠ مليون نسمة.

■ **اللغة:** الفرنسية (اللغة الرسمية)، اللينغالا (لغة إفريقية تجارية)، الكينغوانا (لهجة سواحلية)، الكيكونغو، التشيلوبا.

■ **الدين:** مسيحيون (كاثوليك ٥٠٪، بروتستانت ٢٠٪)، كيمبانغوست ١٠٪، مسلمون ١٠٪، طوائف أخرى ومعتقدات بدائية ١٠٪.

معرفة القراءة والكتابة: ٧٧،٣ ٪.

■ **النظام السياسي:** جمهوري.

رئيس الدولة: جوزيف كابيلا (تولى بعد اغتيال والده لوران كابيلا في ١٦/ ١/ ٢٠٠١م).

التقسيم الإداري: ١٠ مقاطعات.

■ **الاقتصاد:** تتمتع الكونغو الديمقراطية بثروات كبيرة، وعلى الرغم من ذلك تدهور اقتصادها بدرجة كبيرة منذ أواسط الثمانينيات؛ بسبب تفجر الوضع في البلاد بسبب التمرد المدعوم خارجياً؛ إذ استنزفت الحرب عائدات الحكومة بشكل ملاحظ وزادت الديون الخارجية.

إجمالي الناتج القومي: ٣١ مليار دولار (تقديرات سنة ٢٠٠٠م).

إجمالي الناتج المحلي للفرد: ٦٠٠ دولار (تقديرات سنة ٢٠٠٠م).

القوى العاملة: ١٤،٥١ مليوناً، ٦٥٪ منهم يشتغلون بالزراعة، ١٦٪ بالصناعة، ١٩ خدمات أخرى (تقديرات سنة ١٩٩١م).

العملة: فرنك كونغولي.

الصناعات: التعدين، تصنيع المعادن، المنتجات الاستهلاكية (تشمل: المنسوجات، الأحذية، السجائر، المأكولات المعلبة، والمشروبات، الإسمنت).

– ينتج الكونغو النفط البحري الذي يمثل ٩٠٪ من صادراته.

■ كيف وصل الإسلام إلى الكنغو؟:

وصلها الإسلام عن طريق جارتها (الكاميرون)، ووصل الإسلام إلى الكاميرون عن طريق التجار المسلمين في القرن الحادي عشر الهجري، وعرقل الاستعمار الفرنسي تقدم الدعوة في بدء القرن الرابع عشر، وصل الإسلام إلى الكنغو

أيضاً عن طريق جارتها الغربية (الجابون) عن طريق الدعاة من المرابطين والموحدين، وعن طريق تجار الهوسة والفولاني، وانتقل إلى جنوب وغرب الكنغو، ولقد أتاح الاستعمار الأوروبي الفرص أمام البعثات التنصيرية وهو ما عرقل انتشار الدعوة الإسلامية.

وقام العمال المهاجرون من مسلمي غرب إفريقيا بنشر الإسلام بين الكنغوليين، وذلك في أثناء هجرتهم للعمل بها، فوصلها مسلمون من السنغال ومالي، وفي نهاية القرن التاسع عشر نشطت حركة وصول الإسلام إلى مناطق مختلفة من الكنغو بسبب وصول عمال من السنغال وتشاد ومالي، حيث يعمل هؤلاء في الزراعة ومد السكك الحديدية.

ويتجمع المسلمون في مدينة برازفيل ومدينة لبومو ومدينة بونت نوار.

المساجد: بني أول مسجد في العاصمة (برازفيل) في سنة ١٩١٠م، ويوجد فيها مركز إسلامي وبعض المدارس القرآنية، تنتشر المساجد المتواضعة في معظم المدن كلبومو، وبوانت نوار، حيث يوجد فيها مركز إسلامي أقيم بجهود ذاتية.

الهيئات الإسلامية: تأسست الجمعية الإسلامية الكنغولية في سنة ١٩٨٥م، وتأسست جمعية إسلامية في مدينة لبومو، وتوجد معظم الهيئات والجمعيات الإسلامية في مدينة برازفيل.

التعليم الإسلامي: التعليم الإسلامي في الكنغو في تخبط من حيث المناهج والمراحل والمدرسين، وفي حاجة إلى تطوير، ويقوم بالتعليم مدرسون من مالي والسنغال وتشاد، ويقوم التعليم الإسلامي على شكل مدارس قرآنية ملحقة بالمساجد والمراكز الإسلامية في برازفيل وبوانت نوار.

متطلبات:

١ – إزالة الخلافات بين الجماعات الإسلامية الكنغولية والمهاجرة وتوحيد الصف.

٢ – إنشاء مدارس إسلامية متوسطة وثانوية في المدن الثلاث: برازفيل وبوانت نوار ولبومو.

٣ – تنشيط الدعوة الإسلامية، وتنقية الإسلام من الخرافات.

٤ – إرسال بعض المدرسين الذين يجيدون الفرنسية، وتخصيص منح دراسة للطلاب الكنغوليين.

٥ – توفير الكتب الإسلامية باللغة الفرنسية.

الصراعات الإثنية في إفريقيا
الخصائص.. التداعيات.. سبل المواجهة

د. أيمن السيد شبانة(*)

التنوع سنّة الله في الكون ولا سيما البشر، يقول الله تعالى في كتابه الحكيم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾ [الحجرات : ١٣]، فالبشر، وإن كانوا مستوين في التكليف والحساب أمام الله، فإنهم يختلفون في أمور أخرى؛ مثل اللون، واللغة، والدين، والعادات، والتقاليد.. إلخ.

وتنوع البشر لا يمثل مشكلة في حدّ ذاته، وإنما تكمن المشكلة في فهم الإثنية على نحو خاطئ؛ بمعنى أن يدرك الإنسان أنه مختلف عن الآخر، وأن ينعكس ذلك الاختلاف على علاقاته بهذا الآخر؛ بدءاً بالتعالي على هذا الآخر، وصولاً إلى حدّ رفض هذا الآخر كلية، وتتعقد المشكلة إذا تعددت مظاهر الاختلاف، وتزداد تعقيداً إذا اضطر هؤلاء الذين يختلفون بعضهم عن بعض إلى العيش معاً داخل حدود وطن واحد.

وهذا هو الحال في القارة الإفريقية.

تتكون القارة الإفريقية من ٥٤ دولة، وتضم الآلاف من الجماعات الإثنية[1] التي كانت تتعايش وتعمل وتتزواج بعضها مع بعضها الآخر في أطر سِلْمِيّة، لا تخلو من مشاحنات إثنية يتم احتوائها عبر الآليات العرفية، لكن حدة المشكلات الإثنية أخذت في التصاعد مع قدوم الاستعمار الغربي، وبسبب السياسات التي اتبعتها الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال.

■ أولاً: بروز المشكلات الإثنية في إفريقيا:

اتبع الاستعمار سياسة «فرّق تسد»، وأعلى من شأن جماعات إثنية معينة على حساب الجماعات الأخرى التي ربما تمثّل الأغلبية؛ مثل جماعة التوتسي في رواندا، والتي تمثل ١٥٪ من السكان، والتي فضلتها بلجيكا على جماعة الهوتو التي تمثل ٨٥٪ من السكان!

كما مارس المستعمر عمليات تهجير قسري لبعض الجماعات الإثنية خارج مناطقها الأصلية، وذلك لخدمة مطامعه على حساب الاعتبارات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية لتلك الجماعات، ومن ذلك تهجير بلجيكا للآلاف من المزارعين من جماعتي الهوتو والتوتسي من رواندا إلى شرق الكونغو منذ العام ١٩٣٧م، وهو الأمر الذي جعل الشرق الكونغولي منذ ذلك الحين بؤرة للتوترات السياسية والأمنية، ونقطة انطلاق للحروب الأهلية في البلاد!

وكذا أصدرت بريطانيا قانون الرخص والجوازات لسنة ١٩٢٢م، وبناءً على المادة ٢٢ منه صدر قانون المناطق المقفلة، والذي بموجبه

(*) مدرس العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة.

(١) يشير مفهوم الجماعة الإثنية إلى: «أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة، ربما يكون من بينها الأصل والملامح الفزيقية الجسمانية».
وتتسم الجماعة الإثنية بخاصيتين من الناحية الاجتماعية، يرجع إليهما الفضل في حفظ كيانها البشري والاجتماعي والثقافي:
أولهما: أن العضوية في الجماعة الإثنية ليست تطوعية، فأفراد الجماعة يولدون فيها، ويرثون سماتها.
وثانيهما: أن الغالبية العظمى من أبناء الجماعة الإثنية يتزوجون من الجماعة الإثنية نفسها، وإن كانت هناك استثناءات محدودة بالنسبة لهذا الأمر.

أصبحت كل من مديرية دارفور، والاستوائية، وأعالي النيل، وبعض أجزاء من المديريات الشمالية، وكردفان، والجزيرة، وكسلا، مناطق مقفلة، وفي سنة ١٩٣٠م وضع السكرتير الإداري لحكومة السودان آنذاك «هارولد ماكمايكل» سياسته الرامية إلى فصل جنوب السودان عن شماله، ووضعت هذه السياسة على أساس «قانون المناطق المقفلة لسنة ١٩٢٢م»، وادّعى الإنجليز أن الهدف منها هو حماية جنوب السودان من حكم الشماليين، وهو الأمر الذي كرّس الانقسام بين شمال السودان وجنوبه، والذي لا تزال تداعياته قائمة حتى الآن.

واتبع المستعمرون أيضا نمطاً تنموياً غير متوازن، وذلك بتنمية المناطق الغنية بالثروات، أو التي تلبي احتياجات الإدارة الاستعمارية، على حساب بقية المناطق.

فضلاً عن ذلك؛ أدت السياسات الاستعمارية إلى ترسيم الحدود بين دول القارة بشكل مصطنع، يتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية، ولكنه يتنافر مع واقع الشعوب الإفريقية وخصوصياتها، فكانت خطوط الحدود تفصل بين أبناء الجماعة الإثنية الواحدة؛ مما أدى إلى انقسام تلك الجماعات بين أكثر من دولة، وفصلها عن مصادر نشاطها الاقتصادي ومناطقه، وإجبارها على العيش داخل حدود مفروضة عليها مع جماعات إثنية أخرى متمايزة عنها في المعتقد الديني واللغة والسمات البيولوجية، ومختلفة عنها في التجربة التاريخية، ومثال ذلك جماعة «التوتسي» في إقليم البحيرات العظمى، حيث تتوزع تلك الجماعة بين كل من رواندا، وبوروندي، والكونغو الديموقراطية، وأوغندا، وغيرها؛ مما جعل منها مصدراً لعدم الاستقرار في الإقليم، وخصوصاً بعد أن تنامى لديها حلم إقامة «إمبراطورية توتسية في البحيرات العظمى».

وعلى صعيد آخر؛ سعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال إلى تحقيق «الاندماج الوطني» بين الجماعات الإثنية المتعددة التي تعيش على أقاليمها، وذلك من أجل بناء الأمّة[١]، بيد أن السياسات الحكومية التي اتُبعت غلب عليها الطابع «التمييزي القسري الاستبعادي»، فكانت الأنظمة الحاكمة تُغدق العطايا والمناصب على أبناء جماعاتها الإثنية على حساب أبناء الجماعات الإثنية الأخرى، مع العمل على تكريس نمط الحكم الشخصي، واتباع سياسات «أبوية»، تقمع المعارضة، وتسعى لاستئصالها، ومثال ذلك سياسات «صمويل دو» في ليبيريا، و «موبوتو» في زائير (الكونغو الديموقراطية الآن).

وكان من نتائج هذه السياسات أن تعذّر بناء الأمّة في معظم دول القارة؛ مما ولّد نتائج عكسية، كان أهمها حدوث أزمة عدم التكامل الإقليمي[٢]، وكذا عدم التكامل السياسي[٣]، وكان من مظاهر ذلك: التظاهرات، والتوترات الأمنية، والإضرابات، والتمردات المسلحة، والانقلابات العسكرية، والمحاولات الانفصالية، وحروب العصابات، بيد أن أخطر تلك المظاهر على الإطلاق تمثل في «اندلاع

١) تُعرف الأمّة: بأنها مجموعة أو جنس من الناس يشتركون معاً في التاريخ والعادات والثقافة. وقد يشتركون أحياناً في الدين واللغة. ويُعد وجود هوية مشتركة بين الناس هو أساس تحولهم إلى أمّة. ومن ثمّ فإن بناء الهوية المشتركة يُعد جزءاً من بناء الأمّة.
ويميز بعض الباحثين بين الأمّة الإثنية والأمّة المدنية. ويرون أن الأمّة الإثنية تقوم على أساس الأسس الاجتماعية، مثل العنصر والجماعة الإثنية. أما الأمّة المدنية فتنشأ على أساس الولاء لمجموعة من الأفكار السياسية والمؤسسات وروابط المواطنة والجنسية. ويعبّر «بناء الأمّة» عن عملية تطورية، تحدث بشكل تدريجي غير ثوري، خلال مدة زمنية طويلة نسبياً، وذلك نتيجة لمزيج من التفاعلات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، والتي تُسهم في تكوين هوية مشتركة بين الناس.

٢) يُقصد بعدم التكامل القومي: وجود إقليم أو أكثر لا تستطيع السلطة المركزية فرض سيطرتها عليه.

٣) يُقصد بعدم التكامل السياسي: وجود فجوة بين الحكام والمحكومين نتيجة اختلاف الأهداف والمصالح بين الجانبين.

الصراعات والحروب الأهلية في القارة»، حيث مثّلت تلك الصراعات والحروب أبرز أشكال التفاعلات الإفريقية -الإفريقية في أعقاب الحرب الباردة، فخلال المدة من ١٩٩٠م إلى أبريل ١٩٩٧م اندلعت في إفريقيا أكثر من ٣٠ حرباً، كان معظمها داخلياً، وفي العام ١٩٩٦م وحده، نُكبت ١٤ دولة إفريقية بنزاعات داخلية مسلحة، ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الإثنية.

وهكذا باتت الإثنية محفزاً أساسياً لإثارة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة؛ فإن تلك العوامل لا تحدث تأثيراتها في الغالب إلا بعد أن تتداخل مع العوامل الإثنية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في مجتمع ما.

واستناداً إلى العامل الإثني؛ يستطيع قادة الجماعات الإثنية تعبئة الموارد وحشد أبناء جماعاتهم الإثنية ضد النظام الحاكم أو ضد الجماعات الإثنية الأخرى، وعلى ضوء الإثنية أيضاً يصوغ أطراف الصراعات والحروب مطالبهم، ويؤسسون تحالفاتهم الداخلية والخارجية، وكذا تتكون رؤيتهم لخصومهم بصفة خاصة، وللعالم الخارجي بوجه عام.

■ ثانياً: خصائص الصراعات الإثنية الإفريقية:

بالرغم من وجود سمات معينة تميز كل واحد من الصراعات والحروب الأهلية ذات الأبعاد الإثنية في إفريقيا؛ فإن تلك الصراعات ارتبطت فيما بينها ببعض الخصائص المشتركة، والتي من أهمها ما يأتي:

١ - وجود قدر كبير من التعقيد:

تتسم الصراعات الإثنية في إفريقيا بقدر كبير من التعقيد، وذلك من زوايا مختلفة؛ منها تداخل العوامل المسببة لتلك الصراعات، وتعدد الأطراف المنخرطة في تلك الصراعات، وتنوع الأساليب القتالية المتبعة فيها.

بالنسبة للعوامل المسببة للصراعات؛ فبالإضافة إلى العامل الإثني ربما توجد عوامل أخرى مثل العامل الديني، كما هو الحال في نيجيريا التي مرّت بتجارب عديدة من هذا النوع، كان آخرها الصدام بين المسلمين والنصارى في مدينة «جوس» في يناير ومارس ٢٠١٠م.

وهناك أيضاً العوامل الاقتصادية، وفي مقدمتها الرغبة في السيطرة على الموارد النفيسة والاستراتيجية؛ مثلما هو الحال في أنجولا وليبيريا وسيراليون وغيرها.

وبالنسبة للأطراف المنخرطة في تلك الصراعات؛ فإنها تتضمن خليطاً متبايناً من الجيوش الوطنية والأجنبية، والميليشيات التابعة للمعارضة الداخلية، وجماعات التمرد الأجنبية، والمرتزقة الذين يتم تجنيدهم عادة من خلال شركات الأمن الخاصة.

أما عن الأساليب القتالية المستخدمة فيها؛ فهي تتنوع ما بين الحرب النظامية، وأساليب حروب العصابات غير النظامية، بالإضافة إلى الأساليب غير التقليدية، ومن بينها التفجيرات وزرع العبوات الناسفة.

٢ - الانتشار الإقليمي للصراعات الإثنية:

تتسم الصراعات الإثنية الإفريقية بخاصية الانتشار عبر الحدود بين دول الجوار، ويُعد الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالاً واضحاً على ذلك، حيث امتد هذا الصراع إلى شرق الكونغو الديموقراطية، ومنه إلى

باقـــي أرجاء الدولة، ثم انتقلـــت آثاره إلى دول البحيرات العظمى كافة.

ويعود ذلك إلى أن حدوث صراع إثني داخل دولة مـــا قد يكون مقدمة أو عاملاً مســـاعداً في حدوث صراعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر، وهو ما يُعرف باســـم «أثر العدوى»، وهو انتقال الصراعات الداخليـــة إلى دول الجوار، وانتشـــارها عبر الحدود الإقليمية؛ من خلال تأثيرهـــا في ســـكان الدول المجـــاورة الذين يدركـــون حقيقة هذه الصراعات، ويســـتعدون للانخراط في صراعـــات مماثلة ضد الأعداء المحليين داخل دولهم.

ولعل انتقـــال الصراعات الإثنيـــة إلى دول الجوار؛ يدفع تلك الدول إلى التأثير في مسارات الصراعات الداخليـــة وتطوراتها في الدول التي انطلقت منهـــا تلك الصراعات، وهو ما يســـهم في تعاظم آثارها بشـــكل ربما يقوّض الاستقرار السياســـي في المحيط الإقليمي للصراع، وعلى ســـبيل المثال؛ أدى امتداد الصراعات الداخلية في ليبيريا وســـيراليون إلى توتر العلاقات دول حوض نهر مانـــو الثلاث (ليبيريا، ســـيراليون، غينيـــا)، وهو ما تكرر أيضاً مـــع اندلاع الصراع المســـلح في دارفور عام ٢٠٠٣م، حيث أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد، وحدوث اشتباكات عسكرية في المناطق الحدودية بينهما.

٣ - تجدّد الصراعات الإثنية:

تتســـم الصراعـــات الإثنية فـــي إفريقيا بصعوبات بالغة في احتوائها وتســـويتها سلمياً، وهو ما يســـهم في زيادة فرص تجددها عقب توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، أو قبل اكتمال تنفيذ ما قـــد يتم الوصول إليه مـــن اتفاقات تســـوية ســـلمية، ولعل في تجارب الصراع في رواندا والكونغو الديموقراطية وليبيريا وأنجولا أمثلة واضحة على ذلك.

وهنا يشير بعض الباحثين إلى ارتفاع نسبة الانتـــكاس إلى العنف فـــي إفريقيا إلى حوالي ٦٠٪ من حالات الصراع.

ويمكن تفسير ذلك اســـتناداً إلى عدد من العوامل؛ أهمها ما يأتي:

أ - ضعف قـــدرة معظـــم دول القارة على فرض كامل ســـيطرتها علـــى كل إقليمها: حتـــى إن بعض هـــذه الدول يســـيطر على العاصمة وعدد من المدن الرئيسة فحسب سيطرة تكاد ألا تكون كاملة، وهو ما يشجع الجماعـــات أو القوى المعارضة على شـــنّ الحروب الأهلية، ويساعد أيضاً على سرعة تصاعد حدة تلك الصراعات وطول أمدها، خصوصـــاً مع عدم قدرة الـــدول الإفريقية على حسمها.

ب - الاعتماد على الأسلحة الخفيفة: التي تتســـم - إذا ما قورنت بالأسلحة الثقيلة - بقلة تعقيدها ورخص ثمنها، وسهولة حملها ونقلها وإخفائها، حتى للجنود الأطفال، وهو ما يعرقـــل جهود نزع الســـلاح، حيث يظل أطراف الصراع محتفظين بكميات كبيرة من الأسلحة تحسّباً لاستخدامها مرة أخرى في أعمال القتال.

ت - وفرة الموارد المالية اللازمة لشـــنّ الصراعـــات: تعتمـــد معظـــم الجماعات المسلحة على حصيلة بيع الموارد والثروات الموجـــودة في الدولة محـــل الصراع، مثل: المـــاس والذهـــب والأخشـــاب والمطاط، لتوفير الأسلحة وتجنيد العناصر القتالية.

كمـــا يتم توفير الدعم في كثير من الأحيان من خـــلال تدخلات القـــوى الخارجية، ومثال ذلك تهريب الســـلاح الإسرائيلي لقبائل الهوتو فـــي رواندا، على الرغم من الحظر الدولي عام ١٩٩٤م، وذلك لدعمها فـــي حربها ضد قبائل

التوتسي، إضافة إلى القيام بعمليات التخطيط والإشـــراف والتدريب للمجموعات الإثنية من خلال أعداد من الخبراء والمستشارين.

ث - افتقار كثير من الدول الإفريقية إلى مؤسســـات فاعلة يمكن الاعتماد عليها في ضمان تنفيذ اتفاقات التسوية السلمية: ومن ثمّ يصبح فقدان الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع سمة مميزة للمرحلة التالية لتوقيع تلـــك الاتفاقات، وهو ما يســـهم في تجدد الصراعـــات مع حدوث أي عائق على طريق تنفيذ اتفاقات التسوية.

ج - وجود تباينات جمّة في المصالح ما بين أطراف الصراع: خصوصاً في ظل التدخلات الخارجية التي تشهدها الصراعات الداخلية فـــي معظم الدول الإفريقية، ومن ثمّ تتفاوت درجة الالتزام بالتسوية السلمية بين أطراف الصراع، وهو الأمر الذي يسهم في الانتكاس إلى العنف مرة أخرى.

■ ثالثاً: نتائج الصراعات الإثنية:

تُعد الصراعات والحروب الأهلية ذات البعد الإثني ظاهرة مجتمعية شـــاملة تعصف بجميع مكونات المجتمع؛ مما يجعل نتائجها شـــاملة أيضاً لجميع مكونات المجتمع سياســـياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. ومن أبرز نتائج تلك الصراعات والحروب وتداعياتها ما يأتي:

١ - انهيار الدولة:

يُعـــد انهيار الدولة النتيجـــة الأبرز والأكثر خطـــورة على الإطلاق للصراعـــات الإثنية في العالم بصفـــة عامة، وفي إفريقيـــا على وجه الخصوص، ويرتبط ذلك بحداثة نشـــأة الدولة الإفريقية نفسها، والإخفاق في بناء الأمّة، ومن ثمّ تناقص الشـــعور بالانتمـــاء للوطن، وتعاظم الانتماءات الإثنية والقبلية والإقليمية.

ويأخذ انهيار الدولة شكلين أساسيين؛ هما: الانهيار الشامل، والانهيار الجزئي.

وفي حالة الانهيار الشامل: تؤدي الفوضى الناجمة عن الصراع الإثني إلى الإطاحة بنظام الحكم القائم، ومن ثمّ تنهار مؤسســـات الدولة وتتداعى أسسها السياسية وركائزها القانونية، وهنـــا تصل مســـتويات العنف إلـــى حدودها القصوى، وتتحـــول الدولة إلـــى مجموعة من الاقطاعيات المنفصلة التي يسيطر عليها أمراء الحـــرب، وتُعد ليبيريا عقـــب اغتيال «صمويل دو» عـــام ١٩٨٩م، والصومال عقب الإطاحة بـ «سياد بري» عام ١٩٩١م، الحالتين الأكثر تمثيلاً للانهيار الشامل للدولة.

أما حالة الانهيـــار الجزئي: فتحدث عندما تضعف ســـلطة الحكومـــة المركزيـــة، ويترهل جهازهـــا الإداري، مما يؤدي إلى عدم ســـيطرة الحكومـــة على بعـــض أقاليـــم الدولة، وضعف فاعلية الجهـــاز الإداري في تقديـــم الخدمات العامـــة من تعليم وصحـــة وغيرهما؛ مما يغري جماعات المعارضة بمواصلة القتال، ولكن دون أن تتمكن من بسط سيطرتها على جميع أراضي الدولة، ويبدو ذلك واضحاً في معظم الصراعات الإثنية الإفريقيـــة، كما هو الحـــال في إثيوبيا في عهدي «هيلاسيلاســـي» و «مانجستو هايلي ميريام»، وكذا حالـــة أوغندا في الوقت الراهن، حيث تســـيطر جماعة «جيش الـــرب للمقاومة» على بعض الأجزاء في شمال البلاد وغربها.

٢ - خصخصة قطاع الأمن في الدول الإفريقية:

مع اندلاع الصراعات الإثنية وتفاقم نتائجها تزايد اســـتخدام العديد من الـــدول الإفريقية لشـــركات الأمن الخاصة؛ بهدف توفير الأمن الوطني وحماية الاســـتثمارات والمشـــروعات الكبرى فيها، وقـــد وصل الأمر أحياناً إلى حد الاعتمـــاد الكلي على الخدمـــات الأمنية التي

توفرها تلك الشركات؛ مما أدى إلى تحول القارة الإفريقية إلى سوق واسعة مفتوحة أمام شركات الأمن الخاصة التي تجند المرتزقة من دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية وأستراليا.

ومن أهم الشركات واسعة النشاط في هذا المجال: شركة ساند لاين Sand Line البريطانية، والنتائج الحاسمة Executive Outcomes في جنوب إفريقيا، وICI ، و Defense System ، وجراي سيكيورتي، ولايف جارد، وتيليسيرفيس، وهوايت ليجون.

وتؤدي تلك الشركات كثيراً من الخدمات؛ أهمها: توفير المقاتلين، والدعم اللوجستيي، وإنشاء معسكرات التدريب وإدارتها، وتقوم بالتدريب على تكتيكات الفرق الخاصة، ومواجهة حروب العصابات، والتمردات المسلحة، وضبط الأمن، والحراسة والتأمين للمطارات والمناجم وأنابيب نقل البترول ومحطات الطاقة الكهرومائية ومحطات الاتصالات ومقار البنوك والشركات الاستثمارية والقوافل والشحنات والمخازن التابعة لوكالات الإغاثة الإنسانية.. إلخ.

وفي مقابل ذلك تحصل شركات الأمن الخاصة على عوائد مالية كبيرة، أو امتيازات في مجال تجارة المعادن الثمينة، حيث تتولى تلك الشركات بنفسها بناء الطرق ونقل المعادن والاستيراد والتصدير.

ومن أهم الدول التي استخدمت تلك الشركات: سيراليون وليبيريا والكونغو الديموقراطية والسودان وأوغندا وأنجولا وبوتسيوانا وموزمبيق ومالاوي وزامبيا والجزائر وكينيا ومدغشقر.

وعلى سبيل المثال؛ تعاقدت حكومة سيراليون مع «شركة النتائج الحاسمة» و «شركة ساند لاين» من أجل توفير الأمن في البلاد وتدريب القوات المسلحة الحكومية في مواجهة متمردي الجبهة الثورية المتحدة، كما قامت «شركة ساند لاين» بالفعل بدور مهم في إعادة الرئيس «أحمد تيجان كباه» من المنفى في فبراير ١٩٩٨م، لتولي مهام الرئاسة في سيراليون بعد هزيمة الانقلاب العسكري الذي سبق أن أطاح به.

وفي السودان تولّت «شركة ساند لاين» مهمة حماية خطوط أنابيب نقل البترول السوداني، وقد اعتمدت أوغندا على تلك الشركة نفسها في تقديم خدمات الاستطلاع وجمع المعلومات في مناطق نشاط «جيش الرب» المتمرد ضد الحكومة، وفي أنجولا تولت «شركة النتائج الحاسمة» مواجهة «حركة يونيتا» المتمردة، وحماية حقول النفط والمعادن الأنجولية، وتقديم الاستشارات في مجال الدعم اللوجيستيكي والتقني.

وقد ساهم التوسع في الاعتماد على تلك الشركات في تغيّر الإدراك الإفريقي لمفهوم السيادة الوطنية، حيث تراجع تمسّك الأفارقة بالمفهوم المطلق للسيادة لحساب المفهوم النسبي لها، وذلك نتيجة لتراجع الشعور بكيان الدولة وهيبتها في إدراك الشعوب الإفريقية، بعد أن أصبحت تلك الشركات تؤدي كثيراً من المهام التي كانت من صميم اختصاص الحكومة، وبعد أن أصبحت تقوم بدور مهم أيضاً في تثبيت نظم الحكم أو الإطاحة بها، وفي التأثير في السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية.

٣ - تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

أدت الصراعات والحروب الإثنية إلى نشوء ما يُعرف باسم «اقتصاديات الحرب»، حيث يهيمن أمراء الحرب على الشؤون الاقتصادية والثروات في المناطق التي يسيطرون عليها، ويستثمرون عائدات بيع تلك الثروات في

تكريس الثروة وتدبير تكاليف الصراع، وعادة ما يرتبط هؤلاء بشبكات التجارة الدولية، كما يترك قادة الجماعات المتصارعة أتباعهم يمارسون عمليات السلب والنهب؛ بما في ذلك سلب مواد الإغاثة الإنسانية، وذلك كبديل عن دفع الرواتب لهم، ومن ثمّ يجد هؤلاء أن من مصلحتهم استمرار الصراع وتصعيده.

كما تُسهم الصراعات الإثنية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المنكوبة بتلك الصراعات، وخصوصاً مع تزايد الإنفاق العسكري في الدول محل الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور؛ لعل أهمها: تدمير البنى الأساسية، ونهب الثروات، وزيادة معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، لا سيما الخدمات التعليمية والصحية.. إلخ.

فيما يتعلق بالبنى الأساسية؛ أدت الحرب الأهلية في كل من أنجولا وليبيريا ورواندا وبوروندي والكونغو الديموقراطية وسيراليون إلى تدمير معظم عناصر البنية الأساسية في البلاد، وبخاصة الجسور والطرق الرئيسية.

وبالنسبة لثروات الدول الإفريقية؛ فقد أتت عليها تلك الصراعات، ففي الكونغو الديموقراطية تعاني البلاد منذ العام ١٩٩٦م حتى الآن عمليات نهب منهجي، وذلك من قِبل جميع الأطراف المنخرطة في الصراع الداخلي فيها، وحتى عندما تمّ تشكيل لجنة دولية للتحقيق في ذلك الأمر لم تتم محاسبة المتورطين في عمليات النهب، بعد أن كشف تقرير اللجنة عن تورط عدد غير قليل من الحكومات الغربية في تلك العمليات.

وفي ليبيريا وفّرت الحرب الأهلية المناخ الملائم لنهب ثروات البلاد، وبخاصة المطاط والماس والأخشاب والحديد؛ إذ اتجهت أطراف الصراع إلى إقامة هياكل اقتصادية مستقلة، وتأسيس روابط قوية مع الشركات الأجنبية، حيث سيطر «تشارلز تيلور» على الجزء الأكبر من أراضي ليبيريا منذ عام ١٩٩٠م، وأصبح يتحكم في تجارة الأخشاب والمعادن والمنتجات الزراعية بالتعاون مع شركاء آخرين، وقد أسهم ذلك بدور حيوي في توفير التمويل للجبهة الوطنية الليبيرية، كما قام أمراء الحرب الآخرون بإجراءات مماثلة، ولا سيما «جورج بوليا» زعيم «مجلس السلام الليبيري».

ويكشف الجدول الآتي عن قيمة التجارة غير المشروعة في بعض ثروات ليبيريا خلال هذه الفترة:

قيمة تجارة لوردات الحرب في ليبيريا
(القيمة بالمليون دولار)
(١٩٩٠م – ١٩٩٤م)

المنتج	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الماس	١٠٠ – ١٥٠ خلال المدة من ١٩٩٠-١٩٩٤م				
الأخشاب	١٥	٢١،٣	٣٠،٣	٣٠	٢٥
المطاط	٢٧	٢٧	٢٧	–	–
الحديد	٤٠	٣٠	٢٥	–	–

وفيما يتعلق بتداعيات الصراعات الإثنية على الأوضاع الاجتماعية في إفريقيا؛ كشفت التقارير عن تدني الأوضاع الاجتماعية في جميع الدول التي تعاني تلك الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد ذلك، وأهمها: تدني مستويات دخول الأفراد، والانخفاض الشديد في نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي، وتدهور نصيب الفرد من الغذاء، وتدني مستويات الخدمات العامة.. إلخ.

وعلى سبيل المثال؛ فإن متوسط الدخل السنوي للفرد في سيراليون خلال فترة الحرب الأهلية لم يكن يزيد عن ١٠٠ دولار، كما كان متوسط نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي خلال سنوات الصراع في كل من الصومال وإثيوبيا وليبيريا: ١١٪، و ٢٨٪، و ٤٠٪ على الترتيب. كما انخفض نصيب المواطن من إمدادات الغذاء في تلك الدول ليصل إلى قيم سلبية، وتدهورت قدرة الحكومات على توفير الخدمات الأساسية كمًّا وكيفاً، وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم، وتوفير مياه الشرب، والكهرباء، والنقل.

٤ - انتهاك حقوق الإنسان:

شهدت الصراعات الإثنية الإفريقية أشكالاً عديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث كانت تلك الانتهاكات خاصية ملازمة لتلك الصراعات، وأداة رئيسة من أدوات إدارتها، وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى وجود خمسة أشكال أساسية لهذه الانتهاكات؛ هي: الإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، وانتهاك الحريات المدنية، وانتهاك الحقوق السياسية، والتمييز الإثني والاجتماعي.

فالصراعات تؤدي إلى سقوط أعداد غفيرة من الضحايا من بين قتيل وجريح، وغالباً يكون معظم هؤلاء الضحايا من المدنيين، وبخاصة الفئات الضعيفة منهم (كبار السنّ، والنساء، والأطفال).

وربما تصل مستويات العنف الناجمة عن الصراعات الإثنية إلى حد الإبادة الجماعية، مثلما حدث في رواندا في أبريل ومايو ١٩٩٤م، حيث تُعد الحالة الرواندية واحدة من أسوأ عمليات الإبادة الجماعية التي عرفها التاريخ الإنساني خلال القرن العشرين، عندما قُتل ما يزيد عن نصف مليون نسمة من التوتسي والهوتو المعتدلين على أيدي متطرفي الهوتو. وهو ما حدث في حالات أخرى عديدة، مثل أنجولا، والصومال، وبوروندي، وليبيريا، والتي أسفر الصراع فيها عن كارثة إنسانية مروعة، حتى راح ضحيتها زهاء ٢٠٠ ألف نسمة في خلال المدة من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٥م.

وتزداد حدة المأساة الإنسانية مع عدم تيقن أسر الضحايا من مصير ذويهم، وما إذا كانوا على قيد الحياة أو لا، خصوصاً أن قتلى هذه الصراعات عادة ما يُدفنون في «مقابر جماعية»، وهو الأمر الذي يحرم أسرهم من حقهم في دفن ضحاياهم بشكل لائق، وهنا يكون من الصعب جداً على أسر الضحايا التكيف نفسياً مع هذا الأمر؛ مما يعرقل جهود تحقيق المصالحة الوطنية.

كما ينجم عن الصراعات الإثنية أشكال عديدة من الانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية المرتبطة بالحفاظ على الكرامة الإنسانية، حيث يتعرض السكان في الدول المنكوبة بمثل هذه الصراعات للتعذيب، والاغتصاب، والاعتقال التعسفي، والنفي، والحرمان من المحاكمة العلنية العادلة.. إلخ. كما تسهم تلك الصراعات في تنامي الاعتداءات على الحريات المدنية والسياسية، ومن ذلك تقييد الحق في التعبير، والمشاركة السياسية، والتنظيم، والانتقال، وممارسة الشعائر الدينية.

ومن جهة أخرى؛ تؤدي الصراعات الإثنية إلى تهجير السكان بشكل قسري هرباً من تداعيات القتال، حيث يقيم هؤلاء المهجرون عادة في معسكرات للاجئين خارج البلاد، أو معسكرات للنازحين داخل بلادهم، ففي ليبيريا على سبيل المثال أدت الحرب الأهلية إلى تشرد حوالي ١،٤ مليون شخص داخل البلاد، ولجوء أكثر من ٨٠٠ ألف إلى غينيا وساحل

العاج وسيراليون ونيجيريا، ومن ثمّ كانت ليبيريا تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا من حيث نسبة اللاجئين إلى العدد الإجمالي للسكان (٣،٠٩٣ ملاييـــن)، والتي بلغـــت ٢٥،٨٪، في حين كانت رواندا صاحبة المرتبة الأولى بنسبة ٢٨،٤٪.

■ رابعاً: سبل مواجهة الصراعات الإثنية:

ســـعت الـــدول الإفريقيـــة إلـــى احتواء الصراعات الإثنية والحد من تداعيتها المدمرة، وذلك عبر القضاء على أبرز مســـبباتها، وهي «الظاهرة الإثنية».

واتبعـــت النظم الإفريقية في ســـبيل ذلك ثماني استراتيجيات؛ هي:

١ - الاحتـــواء containment: ويعنـــي الإبقاء على عزلة الجماعـــة أو الجماعات الإثنيـــة الخارجة عن ســـيطرة الدولة، أي فصلهـــا وعدم مســـاواتها بالجماعة الإثنية الحاكمة، وقد اتبعت هذه الاستراتيجية مع البربر في المغرب العربـــي، والطوارق في مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

٢ - الاستيعاب Assimilation: وتهدف هذه الاســـتراتيجية إلى تقبل قيم الجماعة الحاكمـــة وثقافتها، أو المســـيطرة بالرضا والإقنـــاع. وقد يكـــون الاســـتيعاب ثقافياً (تذويب الثقافـــات المتباينة في إطار ثقافة الجماعة المسيطرة)، وتُعد إثيوبيا من أبرز الدول التـــي طبقت هذا الأســـلوب، حيث حاولت جماعة «الأمهرة» فرض ســـيطرتها على جماعـــة «أورومو» وبقيـــة الجماعات الأخرى في البلاد. وربما يكون الاســـتيعاب مؤسســـياً (إنشـــاء مؤسســـات اجتماعية وثقافيـــة تشـــارك فيهـــا كل الجماعـــات المتمايزة ثقافيـــاً)، وفي أحيان أخرى يكون الاستيعاب عنصرياً (القضاء على التمايز أو الاختلافات البيولوجية عبر تشـــجيع الزواج المختلط).

٣ - التعدديـــة Pluralism: وتعنـــي الاعتراف بالآخر، وإعطاء وزن أكبر للحقوق والمصالح الجماعية للأقليات، بيد أن هذه الاستراتيجية لم تُطبق في الدول الإفريقية إلا في حالات قليلة.

٤ - الوحدة من خـــلال التعدد: ترمي هـــذه الاســـتراتيجية إلى تأســـيس الولاء القومي دون القضاء على الثقافات الفرعية، حيث يتم إيجـــاد نوع من الـــولاء والثقافة المشـــتركة بينها، ويكون للجماعات الإثنية الحق في استخدام لغاتها، وإقامة شعائرها الدينية، وحمايـــة تراثها الثقافي. ومن أبرز أدوات هـــذه الاســـتراتيجية: الفيدراليـــة، والكونفيدرالية، والحكم الذاتي الإقليمي[1].

وهناك تطبيقات عديدة لهذه الاستراتيجية، ومن ذلك تطبيق الفيدرالية في نيجيريا بموجب اتفاق عـــام ١٩٧٩م، وتطبيق ما يُعرف باســـم «الفيدراليـــة الإثنية» فـــي إثيوبيا، وهي تعطي الجماعات الإثنية الأساســـية في الدولة الحق في تقرير مصيرها بشـــروط معينـــة يقررها الدستور.

٥ - تقاسم السلطة power Sharing: تطرح هذه الاســـتراتيجية نهجاً مختلفاً في التعامل مع وضعية التعددية المجتمعية من خلال الاعتراف بالهويـــة الجماعية، وتقوم على أربع ركائـــز؛ هي: تمثيل كل الجماعات

(١) **الفيدرالية:** هي اتحاد يقوم على بناء علاقات تعاون وليس تبعية بين عدة دول أو ولايات ترتبط معاً. حيث توجد حكومة مركزية للدولة الاتحادية وحكومات إقليمية للولايات. وتتوزع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية.
أما الكونفيدرالية: فهي اتحاد تعاهدي أو استقلالي يقوم على إبرام اتفاقيات بين عدة دول لتحقيق أهداف مشتركة: مثل: تنسيق السياسات الاقتصادية والثقافية. والدفاعية. ولكن تحتفظ كل دولة بشخصيتها القانونية وسيادتها الوطنية. ويكون لكل دولة رئيسها.

المتمايـــزة والفاعلة في الســـلطة، ووجود درجة عالية من الاســـتقلال والحكم الذاتي لهذه الجماعات، وتخصيص حصص معينة في الســـلطة وعوائدها لهـــذه الجماعات، وحماية حقوق الأقليـــات. وهناك تطبيقات إفريقية عديدة لهذه الاستراتيجية؛ أهمها: جمهوريـــة جنوب إفريقيا بعـــد الأبارتهيد، وإثيوبيا في عهد مليس زيناوي، والســـودان فـــي عهد جعفر نميـــري، وذلك عندما منح الجنـــوب حكماً ذاتياً بموجـــب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م.

٦ - الاســـتبعاد: وهو منهج متطرف في التعامل مع الظاهـــرة الإثنية، حيث تنطوي هذه السياســـة على تطبيق سياســـة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الإثنية في الدولة، على أن يســـري هذا العزل فيما بين جميع المســـتويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإقليمية، وقد طبق هذا النظام في جمهوريـــة جنوب إفريقيـــا قبل أن يتم تفكيك نظام الفصل العنصري فيهما.

٧ - الإبادة الجماعيـــة Genocides: وهي أكثر الاستراتيجيات تطرفاً في التعامل مع الظاهرة الإثنية، حيث تقوم على التخلص العضوي مـــن الجماعات المتمايـــزة إثنياً، ومثال ذلك إبادة جماعة التوتسي على أيدي جماعة الهوتو في رواندا عام ١٩٩٤م.

٨ - القبـــول بمبـــدأ الانفصـــال: وهنا تسمح الحكومة المركزية للجماعات الإثنية الراغبة في الانفصال بممارســـة حق تقرير المصيـــر، وذلك عبر اســـتفتاء ينظم لذلك الغرض، ومثال ذلك حالة جنوب الســـودان الذي أقرت اتفاقية نيفاشا في يناير ٢٠٠٥م بحقه في تقرير مصيره، وذلك عبر استفتاء من المتوقع أن يُجرى في يناير ٢٠١١م.

وبالنســـبة لفاعلية السياسات المذكورة في تحقيق الاندمـــاج الوطني؛ فقد أكدت التجارب الفعلية إخفاق أســـلوب الاســـتيعاب الطائفي، وكذا إخفاق أســـلوب الاســـتبعاد فـــي تحقيق الاندماج الوطني في الـــدول التي طبقت فيها تلك الأساليب، بل إنها ولّدت روح المقاومة لدى الجماعـــات الإثنية المضطهـــدة، حيث ينطوي هذان الأسلوبان على إعلاء معايير الولاء الإثني عند صياغة سياسات التوزيع بالنسبة للمناصب العليا والوظائف فـــي الجهاز الإداري، وتحديد المشروعات التنموية، وتقديم الخدمات العامة؛ بما يهـــدف فـــي النهاية إلى خدمـــة مصالح الجماعة الإثنية الأقوى والحفاظ على تميزها، ومـــن ثمّ كان انـــدلاع الصراعـــات الإثنية مثل الملاذ الأخير للجماعـــات الإثنية المضطهدة، بعد اســـتنفاد كل الآليات السلمية للقضاء على مظاهر الظلم الاجتماعي والتمييز الذي تعانيه تلك الجماعات.

أما الاســـتراتيجيات الاندماجية الوظيفية؛ فقـــد أثبتت نجاحهـــا في معظم الـــدول التي طُبقـــت فيهـــا، ذلك لأنهـــا تركز علـــى تنفيذ سياسات متعددة لتقاســـم السلطة على أسس إثنية؛ من أجل خفض حدة التوترات الإثنية في الدولة، ومن هذه الأساليب: تحديد حصص كل الجماعات الإثنية - الأساسية على الأقل- في الدولة فـــي المناصب القياديـــة والإدارية في الدولة، ومنح الحكم الذاتي للجماعات الإثنية، وإجراء استفتاءات خاصة بالأقليات الإثنية في القضايا الحيوية التي تمس مصالحها.

تلخيص كتاب:

بريطانيا في إفريقيا

إعداد: محمد عبد العزيز الهواري

■ **حول الكتاب:**

المؤلف: توم بورتيوس.

المترجم: عثمان الجبالي المثلوثي.

تصنيف الكتاب: كتب المجال السياسي

الناشر: الدار العربية للعلوم.

سنة النشر: ٢٠٠٩م

البلد: لبنان.

■ **مقدمة:**

لما تولّى حزب العمال السلطة في العام ١٩٩٧م؛ لم يُبد رئيس الوزراء الجديد توني بلير إلا القليل من الاهتمام بإفريقيا حتى الآن، وكان قليل المعرفة بالسياسة الإفريقية، ولكن بحلول نهاية بلير كرئيس للوزراء بعد عشر سنوات؛ كانت إفريقيا قد أصبحت بشكل واضح موضوعاً رئيساً في صلب أولويات السياسة الخارجية البريطانية، فقد أرسل رئيس الوزراء قوات بريطانية إلى سيراليون، كما ضاعف ميزانية مساعدات المملكة المتحدة لإفريقيا إلى أكثر من ثلاث مرات، وكان قد أقام علاقات شخصية وثيقة مع العديد من القادة الأفارقة.

كما عقد وترأس لجنة رفيعة المستوى خاصة بإفريقيا لاقتراح حلول لمشكلات التنمية فيها، وكان بلير قد سوّغ وضع إفريقيا ضمن الأولويات الجديدة لبريطانيا، ليس فقط لأسباب أخلاقية، وما بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م، ولكن أيضاً استناداً إلى مسوّغات استراتيجية، وقال إن انتشار الفقر والصراعات والفساد في إفريقيا لا يُسبب فقط البؤس لكثير من الأفارقة، بل إنه مناقض أخلاقياً لمصالح المملكة المتحدة؛ لكون إفريقيا أرضاً خصبة يمكن للإرهاب والجريمة الدولية أن يزدهرا فيها.

■ **أغراض وضع الكتاب:**

الغرض الأول: دراسة: كيف ولماذا حدث ذلك؟ وما العوامل أو مجموعة العوامل والأحداث التي تضافرت وجلبت إفريقيا إلى واجهة

السياسة الخارجية البريطانية خلال أعوام بلير العشرة في السلطة؟ وما التأثيرات، سواء داخل الحكومة أو خارجها، التي أدت إلى هذا التحوّل؟ وما الأحداث التي وقعت في إفريقيا وفي العالم، وساعدت على صياغة سياسات الحكومة البريطانية تجاه إفريقيا؟ وما الأسباب الموجبة والأسس المنطقية لهذا السياسات؟ وما تفسير المصالح التي كمنت وراءها؟ وكيف حدّد هذا التفسير للمصالح البريطانية أهداف بريطانيا وغاياتها في إفريقيا في هذه الفترة؟

الغرض الثاني: تحديد ما هي فعلاً السياسات والاستراتيجيات البريطانية في إفريقيا بين عامي ١٩٩٧م و ٢٠٠٧م؟ وكيف تطوّرت؟ وكيف سعت حكومة المملكة المتحدة لتحقيق أهدافها وضمانها في إفريقيا؛ في مجالات التنمية الاقتصادية والحدّ من الفقر؟ وما هي الشراكات الدولية التي سعت وراءها لتحقيق أهدافها؟ وما موضع السياسة الإفريقية؟ وكيف ترجمت عن الجهود الواسعة التي بذلتها حكومة المملكة المتحدة لتعزيز النظام الدولي من خلال إصلاح الأمم المتحدة على سبيل المثال، وتوسيع الاتحاد الأوروبي، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية؟

الغرض الثالث: تقويم فعالية السياسات البريطانية في تلبية أهدافها في إفريقيا، فإلى أي مدى نجحت المملكة المتحدة في تحقيق أهدافها وتأمين مصالحها؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء نجاح بريطانيا وإخفاقها في إفريقيا؟ وما مدى القرارات التي اتُخذت على أساس تحليل سليم للمشكلات التي سعت المملكة المتحدة إلى معالجتها، والنفوذ والتأثير اللذين سعت المملكة المتحدة لتسخيرهما لتحقيق أهدافها؟

■ مؤهلات الكاتب للخوض في هذا الموضوع:

يقول الكاتب: عملت لمدة ثلاث سنوات في الوايتهول كمستشار في إدارة الصراع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCO)، وقد تمّ انتدابي في العام ٢٠٠٠م لتولي منصب في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، أنشئ كجزء من لجنة حكومية تُعنى بمنع الصراعات في إفريقيا، وهي مبادرة مشتركة بين الوزارات، تهدف إلى توحيد جهود المملكة المتحدة في إدارة الصراعات في إفريقيا وجعلها أكثر استراتيجية، وكانت اللجنة، والتي لديها نحو ١٠٠ مليون جنيه إسترليني للإنفاق على أنشطة إدارة الصراع في إفريقيا في السنة، تخضع لإشراف مكتب رئاسة الوزراء بمشاركة وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث (FCO)، ووزارة الدفاع (MoD)، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID).

اشتملت مؤهلاتي للقيام بمثل هذا العمل على خبرة لا تقل عن عقد من الزمن تقريباً (معظمها مع هيئة الإذاعة البريطانية المعروفة باسم قناة بي. بي. سي. وورلد سيرفس) ككاتب صحافي وإذاعي يُعنى بالسياسة الإفريقية، وخاصة في الصراعات المسلّحة في إفريقيا، فضلاً عن مهمتين في عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في اثنين من أعنف الصراعات الإفريقية وأكثرها تعقيداً: في الصومال عام ١٩٩٤م، وفي ليبيريا عام ١٩٩٥م.

■ الفصل الأول: الأطراف الفاعلة:

عندما وصلت الحكومة الجديدة إلى السلطة؛ كانت هناك ضغوط قوية بعدم التسرع في أخذ زمام أي مبادرات جدّية تخص السياسة

الخارجية، وخاصة في إفريقيا، سواء بالنسبة إلى النخبة السياسية في مكتب وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، أو مجموعة المستشارين الضيقة المحيطة ببلير، والذين يفتقرون إلى الخبرة في مجال الشؤون الإفريقية، لم تكن إفريقيا موجودة على (الرادار) أو في أذهانهم، كانت علاقة بريطانيا مع القارة - وباستثناء علاقاتها المهمة مع جنوب إفريقيا منذ زمن بعيد- يُنظر إليها على أنها عديمة الجدوى من الناحية الاقتصادية والتجارية، فلم يكن لدى بريطانيا استراتيجية واضحة وفورية، ولا مصالح أمنية جنوب الصحراء الكبرى.

بحلول العام ١٩٩٧م بدأت معالم إفريقيا ما بعد الحرب الباردة تتضح، ولم تكن تُبشّر بالخير، كانت الاضطرابات تعمّ أنحاء عديدة من القارة في إفريقيا الوسطى، كانت آثار الإبادة الجماعية في رواندا قبل ثلاث سنوات لا تزال تُلقي بظلالها، خصوصاً على جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، حيث ساعدت على إشعال فتيل سلسلة من الحروب والصراعات القبلية التي تورّطت فيها عسكرياً العديد من دول المنطقة، وقضى فيها مئات الآلاف من البشر خلال السنوات القليلة التي أعقبتها فيما وراء منطقة البحيرات الكبرى.

وكان القرن الإفريقي منطقة صراع مزمن طوال فترة التسعينيات (كما كان في فترة الحرب الباردة)، وظلت الصومال بلا حكومة مركزية بعد انهيارها في العام ١٩٩١م منذ انسحاب قوات حفظ السلام الدولية في العام ١٩٩٥م، ورفع مجلس الأمن الدولي يده فعلياً عن هذا البلد، وهو ما ترك المجال مفتوحاً لآخرين، بمن فيهم أمراء الحرب وجماعات إسلامية متشددة، لملء الفراغ في السلطة.

وكانت العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا تتدهور، وكانت الحرب الأهلية، والتي طال أمدها في السودان بين حكومة الخرطوم والمتمردين الجنوبيين من الجيش الشعبي لتحرير السودان، تزداد سوءاً في ظل نظام عمر البشير؛ مستقطبة بذلك لاعبين إقليميين ودوليين.

في غرب إفريقيا أيضاً؛ كانت الصراعات التي يغذي أحدها الآخر والملتهبة في سيراليون وليبيريا منذ بداية العقد تقوّض الأمن في المنطقة بأسرها، وفي الشهر الذي تولّى فيه حزب العمال السلطة عانت سيراليون انقلاباً آخر أطاح بالحكومة المنتخبة حديثاً. وكانت دولة ساحل العاج (جارة ليبيريا الجنوبية) حصناً للاستقرار في غرب إفريقيا، ولكنها سرعان ما سقطت بدورها ضحية مزيج عدم الاستقرار الإقليمي المألوف (أي الانقسام العرقي والمناورات السياسية للقوى الداخلية). وفي غضون ذلك بلغت نيجيريا قمة الفساد، وهي أكبر دول إفريقيا تعداداً للسكان، ومن أكبر الدول المنتجة للنفط في القارة، حيث كانت لبريطانيا مصالح تجارية كبيرة هناك، وساد العنف السياسي والقمع الداخلي في ظل النظام العسكري للجنرال «ساني أباتشا».

بحلول التسعينيات؛ كان لدى سكان الولايات المتحدة والأوروبيين على حد سواء سبب وجيه يجعلهم يقلقون أيضاً إزاء وضع العصابات الإجرامية الدولية المتورطة في تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وصفقات السلاح وغيرها من الأنشطة الإجرامية، فقد أسست تلك العصابات وجودها بثبات في مناطق النزاع في إفريقيا، وتحولت نقطة العبور الرئيسة لتدفق المخدرات من أمريكا الجنوبية نحو الأسواق الأوروبية؛ من منطقة البحر الكاريبي إلى غرب إفريقيا.

وعلاوة على ذلك، كان واضحاً بالفعل، لأولئك الذين راقبوا الحركات الإسلامية قبل ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م على مدى عقد من الزمن قبل هجمات تنظيم القاعدة في نيويورك وواشنطن، أن التشدد الإسلامي المعادي للغرب كان يجد موطئ قدم في القارة، ففي السودان تسلم نظام إسلامي الحكم عام ١٩٨٩م، ولم تكن الحكومة هناك تسعى فقط إلى تصدير إيديولوجيتها إلى بقية العالم الإسلامية، ولكنها كانت أيضاً تستضيف أسامة بن لادن وأتباعه. وتعرضت الصومال وكينيا لتأثير الراديكالية الإسلامية، وكذلك إثيوبيا ونيجيريا، أكبر بلدين تعداداً للسكان في إفريقيا.

وفي ظل الأوضاع المتردية في عدد من الدول الإفريقية؛ كان هناك احتمال قوي بأن تؤدي القارة دوراً في إتاحة انتقال المواد النووية والتكنولوجيا إلى منظمات إرهابية وفقاً لبعض التقارير الاستخبارية.

بطبيعة الحال؛ كانت إفريقيا تنطوي على إمكانيات حقيقية في أعين المصالح الأجنبية، فقد جعلت منها اليد العاملة الرخيصة قاعدة جذب للشركات متعددة الجنسيات، وهو جيد إذا كان ضمان الاستقرار ممكناً.

وتزخر إفريقيا باحتياطيات معدنية مهمة؛ منها «الكولتان» الذي أصبح من المكونات الأساسية في صنع منتجات الاتصالات ذات التكنولوجيا الفائقة، مثل الهواتف المحمولة وأدوات ألعاب الكمبيوتر.

وازدادت أهمية القارة أيضاً كمصدر للنفط والغاز؛ في وقت كانت فيه الدول الصناعية والدول التي كانت تشق طريقها نحو التصنيع تتنافس فيما بينها للسيطرة على احتياطيات الطاقة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى؛ فإن المصادر التقليدية في الشرق الأوسط كانت تُعد مهددة بسبب عدم الاستقرار السياسي المتصاعد.

علاوة على ذلك، وبالرغم من أن أجزاء عديدة من إفريقيا كانت بالفعل غارقة في الصراعات المسلحة والفقر، لم يكن ذلك ليعني أن النشاط الاقتصادي كان في حالة جمود، أو أن الأسواق الإفريقية والاقتصاديات لم تكن في حالة نمو؛ فعلى العكس من ذلك كانت هناك فرص اقتصادية متاحة للأعمال التجارية الدولية، ليس فقط في مناطق السلم والرخاء النسبي مثل جنوب إفريقيا، ولكن أيضاً في مناطق الصراع والفقر وعدم الاستقرار، مثل نيجيريا وأنغولا والسودان وسيراليون.

بالعودة إلى العام ١٩٩٧م؛ كانت هذه الحجج الإيجابية والسلبية لفائدة زيادة المشاركة البريطانية في إفريقيا لا تزال بحاجة إلى التطوير، لكن الأدلة التي استندت إليها كانت بالفعل تتراكم تدريجياً، وعلى مدى السنوات القليلة اللاحقة ومن منظور مؤسساتها المختلفة؛ كانت الحكومة في «وايتهول» تقترب من فكرة أن إفريقيا مهمة حقيقة، وترى أنها ستطوّر سياسات تجعلها تنكّب على ما أسمتها «المصالح الحيوية في القارة».

كان ادّعاء بلير، في خطابه الوداعي بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠٧م، أن إفريقيا كانت تمثل أولوية بالنسبة إليه منذ تقلّده مهام رئاسة الوزراء ادّعاءً مضلِّلاً، ففي الواقع لم تكن إفريقيا مدرجة ضمن أجندة بلير، وقد عمل مستشاروه على أن يبقى الأمر على هذا الحال، ولم يضع بلير قدمه في إفريقيا كوزير أول إلا عام ١٩٩٩م، وذلك حين ذهب إلى جنوب إفريقيا لتعزيز العلاقات الثنائية التجارية معها؛ بصفتها الشريك الاقتصادي الأهم لبريطانيا في القارة، ولإبرام اتفاق دفاعي.

وفي العام ٢٠٠٠م كان الرئيس السيراليوني سيئ الحظ «تيجان كابا» يغرق في المشكلات من جديد، ولأنه كان يفتقر إلى الموارد ليهزم المتمردين المدعومين من طرف القائد العسكري الذي أصبح رئيساً لدولة ليبيريا؛ فقد أرغم «كابا» من طرف مبعوث الحكومة الأمريكية الخاصة والوسيط جيسي جاكسون على تقاسم السلطة مع «الجبهة الثورية المتحدة» المتمردة، وضمان وجود قوات حفظ سلام أممية هناك، لكن وبشكل متوقع سرعان ما أخفق اتفاق لومي للسلام؛ إذ أن تايلور والمتمردين كانوا يريدون المزيد، وفي نيسان / أبريل، وأيار / مايو ٢٠٠٠م هاجمت «الجبهة الثورية المتحدة» قوات الأمم المتحدة، واحتجزت مئات منهم رهائن، وهدّدت هذه الأزمة مرة أخرى مصداقية الأمم المتحدة؛ في وقت كانت تتعالى فيه الدعوات إلى المساعدة على حل النزاعات في إفريقيا أكثر من أي وقت سابق.

في البداية أمر بلير ظاهرياً الجنود البريطانيين بحماية البريطانيين والمغتربين الأجانب الآخرين، لكن سرعان ما أصبحت المهمة سياسية أكثر منها إنسانية، فقد أصبح واضحاً أن الوجود العسكري البريطاني كان عملية دعم لحكومة «كابا» وعملية الأمم المتحدة، ثم قامت مجموعة شبه إجرامية يُطلق عليها اسم «وست ساييد بويز»، مستفيدة من حالة الفوضى في سيراليون وحصولها على منطقة نفوذ صغيرة خاصة بها، باختطاف العديد من الجنود البريطانيين، وتمّ إرسال القوات البريطانية الخاصة لإنقاذهم، حيث قتلت ٢٥ من المختطفين من بينهم امرأة، بعد هذا العرض المثير، إن لم نقل العنيف للقوة، استسلمت «الجبهة الثورية المتحدة».

التدخل العسكري في سيراليون جعل ذهن بلير يركز لأول مرة على المشكلات المتعلقة بانهيار الدول والإخفاق في إفريقيا، وهو ما وضعه وجهاً لوجه أمام التحديات المرتبطة بدروس الدولة وبنائها في فترة ما بعد الصراعات، هذا النجاح السريع نسبياً للعملية العسكرية البريطانية جعل بلير يقتنع بأن إفريقيا تستحق هذا الاهتمام، وأنها مكان يستطيع أن يحقق فيه الكثير من دون مخاطر أو تكلفة كبيرة.

وكانت هناك تأثيرات أخرى على بلير تدفعه ليجعل من إفريقيا إحدى أولوياته، لقد أثّرت شخصية نيلسون مانديلا الكاريزمية في بلير، حيث التقى به في أكثر من مناسبة، وكانت تربطه بمانديلا علاقة طيبة إلى حدٍّ ما، وقد قالت كلير شورت إن بلير كان أيضاً متأثراً بالأشياء الإيجابية التي سمعها في اللقاءات الدولية حول العمل الذي كانت تقوم به وزارة التنمية الدولية البريطانية في إفريقيا، وهي المزاعم التي كررها بلير نفسه في حديثه أمام البرلمان قائلاً: إن عمل وزارة التنمية الدولية البريطانية في إفريقيا كان من أكثر إنجازات حكومته مدعاة للافتخار.

وكان هناك أيضاً الضغط الذي مارسته المنظمات غير الحكومية الإنسانية المدعومة من قبل نجمي الروك «بونو» و «بوب جيلدوف»، وقد راق نجاحهما في زيادة الوعي بالفقر في إفريقيا لحدس بلير الشعبوي، وثقته بفعالية المشاهير كوسيلة مهمة للترويج لأي سياسة.

فضلاً عن ذلك؛ ذكر بيل كلينتون لبلير في آخر زيارة له إلى لندن كرئيس للولايات المتحدة، بأنه يأسف لعدم تمكنه من القيام بكثير من الأشياء من أجل إفريقيا، ونصح رئيس الوزراء بأن يولي القارة الإفريقية مزيداً من الاهتمام في الولاية الثانية للحكومة العمالية.

ومن الواضح أيضاً أن الاعتقادات الدينية الراسخة لبلير بوصفه نصرانياً؛ جعلته يواجه الاحتياجات العاجلة لقارة يتطلب المأزق الذي هي فيه بوضوح استجابة أخلاقية، وحاول أليستير كامبيل التقليل من شأن عقيدة بلير المسيحية، وذلك عندما أخبر الصحافيين، رداً على سؤال أحدهم في أثناء مقابلة صحافية عن معتقدات بلير الدينية، قائلاً: «نحن لا علاقة لنا بالدين»، لكن هناك أدلة أخرى على أن الدين أثّر بشكل كبير في صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لبلير.

لقد كان الترابط بين المصالح التنموية التي ترعاها وزارة التنمية الدولية البريطانية، والمصالح التجارية التي ترمي لها كبرى الشركات البريطانية في إفريقيا إلى حدٍّ ما، مدعومة من قِبل شخصيات تجارية واستثمارية بارزة، والبلدان التي كانت غارقة في النزاعات والفقر والفساد هي عادة البلدان التي كان من الصعب على الشركات البريطانية القيام بأعمال فيها، فالمصالح التجارية البريطانية في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا في فترة التسعينيات كانت إما غير موجودة أو غير ذات أهمية. وفي السودان وزيمبابوي، حيث كان للمملكة المتحدة تاريخ طويل من العلاقات التجارية الوثيقة، أدى تصاعد عدم الاستقرار فيها في التسعينيات إلى انخفاض ملاحظ في الأنشطة التجارية البريطانية.

■ الفصل الثاني: السياسة:

الأولويات الدولية والمصالح الوطنية:

إن التنمية الاقتصادية في إفريقيا، والتي اتخذت شكل الحدّ من الفقر، كانت الهدف الأكبر للسياسة البريطانية، والذي يعود الفضل فيه لوزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، ولكن سياسة المملكة المتحدة تجاه إفريقيا لا يمكن الاستمرار في فصلها عن باقي السياسة الخارجية للمملكة المتحدة؛ بالنمط نفسه الذي لا يمكن فيه فصل إفريقيا نفسها عن باقي العالم.

إن الحدّ من الفقر في إفريقيا كان من المفترض أن يُدرج ضمن أولويات الحكومة ومواردها، بالإضافة إلى أهداف وأولويات أخرى، وقد أفصح عنها في الوثيقة البيضاء الصادرة عن وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث عام ٢٠٠٦م.

وأهم ثماني أولويات هي:

١ – جعل العالم أكثر أمناً بحمايته من الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل.

٢ – الحدّ من تضرر المملكة المتحدة من الجريمة الدولية؛ بما في ذلك تهريب المخدرات، وتخريب الأفراد، وغسيل الأموال.

٣ – منع النزاعات وحلها من خلال نظام دولي قوي.

٤ – بناء اتحاد أوروبي فعّال وقادر على التنافس دولياً في إطار حسن الجوار.

٥ – دعم اقتصاد المملكة المتحدة ومجتمع الأعمال من خلال اقتصاد عالمي مفتوح، يشهد نمواً اقتصادياً متزايداً، والإبداع العلمي، وإمدادات الطاقة الآمنة.

٦ – تحقيق الأمن المناخي بتشجيع عملية التحول السريعة للاقتصاد العالمي المعتمد على نسب منخفضة من الكربون.

٧ – تشجيع التنمية المستدامة، وخفض معدلات الفقر، وتعزيزها بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد.

٨ – إدارة الهجرة، ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

يقول صنّاع السياسة البريطانيون إن كل أهدافهم مترابطة فيما بينها في إفريقيا، حيث يتم إنفاق الجزء الأكبر من الأموال على تقليص الفقر، ويعتقد هؤلاء أن تقليص الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية هما السبيل الأفضل لتحقيق العديد من أهداف بريطانيا الأخرى؛ لا سيما: التعاطي مع مشكلة الإرهاب والجريمة، ودعم المشاريع البريطانية، وتأمين مصادر الطاقة، وإدارة مسألة الهجرة، نظرياً يبدو هذا الأمر سليماً منطقياً.

■ **الفصل الثالث: حدود النفوذ والدعم:**

	١٩٩٧ / ١٩٩٨	١٩٩٩ / ٢٠٠٠	٢٠٠١ / ٢٠٠٢	٢٠٠٥ / ٢٠٠٦
غانا	١٥،٠٥٧	٤٢،٦٢٤	٥١،٦١٥	٨٥،٣٨٧
نيجيريا	٦،٩٨٤	١٣،٣٤٢	١٩،٧٢٥	٨٠،٩٥٢
سيراليون	٢،٩٤٣	٢٩،٦٤٩	٣٤،٤٠٨	٣٢،٠٩٣
السودان	غير موجود	٣،٢٣٢	٥،٢٨٦	١٣٠،٨٣٥
إثيوبيا	٣،٤١٥	٦،٣٧٢	١١،٣٩٠	٦٢،٠١٨
الكونغو الديمقراطية	غير موجود	١،٣٢٢	٥،٥٥٨	٥١،٨٩٢
رواندا	٠	١٤،٢٤٠	٢٦،٨٩١	٦٨،١٢٨
أوغندا	٤٥،٤١٧	٥١،٩٨٨	٦٦،٦٦٥	٦٧،٣٣٧
كينيا	٢٥،٦٧٥	٢٤،٢٣٢	٢٤،٩٢٥	٦٤،٢١٢
تنزانيا	٣٩،٩٨٧	٦١،٩٧٦	٦٣،٢٥٤	١٠٩،١٩٩
زامبيا	١٢،١٢٧	١٠،٥٢٢	٣٩،١١٣	٤٧،١٢٨
مالاوي	٢٤،٢٣٥	٤٥،٧٢٥	٤٢،٠٥٨	٧٠،٠٤١
موازمبيق	١٩،٤٥٢	٢٠،٩٨٠	٣٨،٥٦٧	٥٦،٢٣٧
زيمبابوي	١٠،٧٧١	١١،٦٣٨	١٤،٦٩٩	٣٧،٣٣٦
جنوب إفريقيا	٢٢،٩٤٤	٢٩،٥٧٠	غير موجود	٥٣،٣٤٣
ليسوتو	٤،١٧٥	٢،٤٩٠	غير موجود	غير موجود
الإجمالي	٢٩٧،٢٥٠	٤٠٢،٣٥١	٥٣٢،٤٩٧	١،٠٩٧،١٨٤

التناقضات والمعضلات:

لقد تقـوّض نفوذ بريطانيا فـي إفريقيا، وذلك بسبب التناقضات بين التزامات المملكة المتحدة المعلنة والمباشـرة بالحدّ من الفقر، والتزاماتها الأكثر سرية وغير المباشرة بتعزيز المصالح الاستراتيجية والتجارية والاقتصادية للمملكة المتحـدة وحمايتهـا، والمحددة في الفصل الأخيـر. ربمـا تكـون وزارة التنمية الدولية البريطانية قـد فكّت بصراحة ارتباط المسـاعدات البريطانيـة بالمصالح التجارية البريطانية، ولكن لوحظ أيضاً أن هذا لم يعن أن المصالح التجارية والاقتصادية الاسـتراتيجية قد تم اسـتبعادها مـن مداولات السياسـة الخارجيـة البريطانية، بالإضافة إلى المصالح المشـتركة التي ربطت بيـن إفريقيا والجهات المانحة؛ كانت هناك مصالح غير مشتركة؛ إذا لم تتم إدارتها بعناية من شأنها أن تفرق بينهما.

المحصلة النهائية:

ما هي إذن محصلة السنوات العشر الأولى للسياسـية البريطانية في إفريقيا تحت حكم حزب العمال؟ هناك أربع أفكار ومقاربات كبيرة وجديدة إزاء إفريقيا يمكن أن يُنسـب الفضل فيها للحكومة.

على مستوى وحدة الشـعوب الإفريقية لم تنج فكرة الشراكة المعززة (كما تصوّرها بلير) من المفاوضـات بين المانحيـن والحكومات الإفريقية حول إقامة شـراكة جديدة من أجل التنمية الإفريقيـة، ومع ذلك واصلت الحكومة البريطانية بالفعل النموذج نفسه في تعاملاتها الثنائية مع عدد من الدول الإفريقية التي تعدّها جيدة الأداء.

وسـاعدت الاعتبـارات السياسـية على الانحراف عن الأجنـدة نحو الإعانة؛ مما أدى إلى انتفاخ ميزانية الإعانات البريطانية بشـكل سريع؛ دون إعطاء أهمية كافية إلى كيفية إنفاق الأموال بشـكل فعّال واستراتيجي، بحلول سنة ٢٠٠٧م كانـت وزارة التنمية الدولية البريطانية (DfID) تجاهد من أجل إيجاد سـبل سـليمة لإنفاق الأمـوال الإضافية التي مُنحتها من قبل الخزينة.

أزمة لا بد لها من علاج:

بالرغـم من أن غيوم العاصفـة المتقدمة ليسـت ثقيلة مثل تلك التي ألقت بظلالها على هذا السيناريو الأسوأ؛ فإن بريطانيا والمانحين الآخريـن يواجهون مأزقاً خطيـراً، فمن جهة؛ هناك اعتراف بأن عدم الاسـتقرار والنزاعات والحكم غيـر الرشـيد والفقر فـي إفريقيا ومناطـق أخرى من العالم؛ تزيد من حدة بعض أهم التحديات التي تواجهها مجتمعاتنا؛ بما في ذلك الإرهاب الدولي والجريمة والهجرة. ومن جهة ثانية، تلك التحديات على وجه الخصوص، إضافة إلى التغيرات المناخية وتضاؤل مصادر الطاقة، تولّد ضغوطاً سياسية على الإجراءات قصيرة الأجل، ومن شـأنها أن تقوّض الجهود المبذولـة من أجل تحقيـق التنمية وتخفيض الفقر وتسـوية النزاعات فـي أصعب مناطق العالم.

عـلاوة على ذلك؛ حتى في الظروف الأكثر إيجابية ليس واضحاً أن الـدول المانحة تفي بتعهداتهـا بالتنميـة الاقتصادية فـي الدول الفقيرة، وحيث إن الضغوط التي تمارسها هذه المعضلة على بريطانيا وعلـى صانعي القرار السياسـي في الغرب تزداد؛ فـإن الفجوة بين مبادئ التدخل الليبيرالي المؤيد بحقوق الإنسان وسـيادة القانون والعمل الخيـري وضرورات المصالح الشخصية ستزداد كذلك، وقد أصبح

هذا واضحاً في السياسات الغربية في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط، في إفريقيا كان الأمر أكثر تجلياً في السياسات المانحة تجاه الصومال ودرافور.

إن سدّ تلك الفجوة يجب أن يكون من بين الأولويات الرئيسة في السياسة الخارجية البريطانية، كما أن دعم المبادئ الليبيرالية قد لا يضمن النجاح في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، والتخلي عنها سيؤدي بالتأكيد إلى الإخفاق، ولكن من أجل زيادة فرص النجاح في تطبيق السياسات المتنوّرة ومبادئ المصالح الشخصية؛ تحتاج بريطانيا إلى معرفة إضافية بالسياقات السياسية التي تعمل فيها، وكثير من التواضع بشأن تأثيرها، وما تستطيع تحقيقه، وبإعادة صياغة كلام الكاتب «كيبلينغ»؛ لن تتم تنمية إفريقيا بالطرائق المعتمدة من قِبل الغرب، هناك الكثير في إفريقيا، وهي عجوز أكثر مما ينبغي.